شرح لمحة أبي حيان

للفاضل البرماوي

تحقيق وتعليق
الدكتور عبد الحميد محمود حسان الوكيل
مدرس في كلية اللغة العربية بالمنوفية
فرع جامعة الأزهر بالقاهرة

الطبعة الأولى

١٤٠٦ هـ — ١٩٨٦ م

شرح لمحة أبي حيان

للفاضل البرماوي

تحقيق وتعليق
الدكتور عبد الحميد محمود حسان الوكيل
مدرس في كلية اللغة العربية بالمنوفية
فرع جامعة الأزهر بالقاهرة

الطبعة الأولى

١٤٠٦ هـ — ١٩٨٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله ؛ وحده ؛ والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ؛ أسألك اللهم أن تجعل عملنا لوجهك خالصاً ؛ وأن يكون كاملا لا ناقصاً — وأن تنفع به فأنك لا تضيع أجر العاملين ، ولا تضل درب السالكين فاهدنا يارب سبل الرشاد ؛ وقنا عثرة العباد يوم يقوم الأشهاد .

وبعد :

فهذا تحقيق لكتاب من كتب التراث الغالى الذى نعتز به لذا نهض المخلصون من شتى البلدان الاسلامية والعربية لابراز ذلك الذخر وتلك النفائس وتجليتها من غبار الزمن ؛ وإبرازها ناصعة مفيدة للقارئين ؛ فجزى الله المخلصين القائمين بهذا الشرف العظيم خير الجزاء ؛ ونفعهم ببركته على قدر إثرائهم المكتبة العربية الاسلامية بذلك التراث .

وكتابنا هذا هو « شرح اللمحة البدرية » لأبي حيان الأندلسي صاحب التصانيف العظيمة والكثيرة فى مختلف الفنون ومن تصانيفه البحر المحيط فى التفسير والتذييل والتكميل فى النحو وهما أعظم ما كتب ويحملان أذخر ما جادت به قريحته رحمه الله ؛ وإذا كان كتابه هذا « اللمحة » ليس على مستوى العملين المشار إليهما آنفاً من حيث السعة والغزارة لكن عذره فى ذلك أنه ألفه مبكراً بإيجاز واختصار كما يتضح من إسمه فهو لمحة بدرية ؛

والبادئون الذين يريدون معرفة الحقائق النحوية دون خوض فيما وراءها من خلافات أو تفصيلات تفيدهم مثل هذه المصنفات .

وما أحوج المكتبة العربية والاسلامية الآن إلى مثل هذه الكتب لأن كثيراً من الدارسين والمهتمين بالعربية للتوصل بها إلى فهم كتابهم وسنة نبيهم قد تصرفهم الخلافات فى القواعد عن الاستمرار فى دراستها ومحاولة فهمها وبالتالى يرمون هذه اللغة بالصعوبة والتعقيد وكثرة التفريع الخ .

وعلى العكس من ذلك لو وجدوا فى مستهل معرفتهم باللغة أسلوباً ميسراً بعيداً عن جو الخلافات ؛ مختصراً يرتشفون منه القاعدة بأدنى مشقة لا ندفعوا بعد ذلك إلى التعمق والبحث ولم نعد نخشى عليهم شيئاً من سأم أو ملل أو صدود أو قذف للغة بمكروه .

ولعل هذا هو السبب الذى حدا بشارح ذلك الكتاب وهو الشيخ محمد بن عبد الدائم البرماوى إلى الاختصار فى شرحها دون خوض فى الخلافات .

وقد أشار إلى ذلك صراحة حيث قال بعد حمد الله والثناء عليه :

« وبعد فهذا تلويح بتوضيح للمحة الامام العلامة أثير الدين أبى حيان الأندلسى النفزى عفا الله عنه سألنيها بعض إخوانى المبتدئين فى علم العربية على وجه سهل من غير تشاغل بتحرير عبارة ولا بقيود ولا استيعاب شروط ولا ذكر خلاف ؛ إلى التمثيل والايضاح لما فى الكتاب ؛ فأجبتهم لذلك لما رأيته الصواب فى مثل هذه المسالك . الخ »[1] .

---

(١) شرح اللمحة ١ .

والشارح رحمة الله هو ذلك العالم الجليل الشيخ محمد بن عبد الدائم البرماوى صاحب عدد من التصانيف القيمة فى الحديث والأصول واللغة وهو قد عاش فى فترة خصب ونماء علمي وقد شارك هو ومعاصروه فى تنمية تلك الحركة العلمية فى النصف الثانى من القرن الثامن وأوائل القرن التاسع الهجريين نفعنا الله بعلمهم وجزاهم خيراً .

وقد دعانى ما فى الكتاب وشرحه من اختصار شديد إلى الخوض أحياناً فى سرد بعض الأمور التى رأيتها حتمية حسبما تقتضى ذلك أصول التحقيق ، وذلك حتى تعم الفائدة فالبادىء يكتفى باللمحة وشرحها ومن أراد معرفة بعض التفاصيل والزيادات ينظر فى تعليقاتى على الكتاب ، ولهذا أضفت إلى الكتاب أمثلة وشواهد اقتضاها المقام كما سيتضح من التحقيق ، وقد أفدت فى توضيحى من شرح ابن هشام للمحة أبى حيان أيما فائدة وقد كان ذلك الكتاب بمثابة النسخ الأخرى إذ لم يتيسر لى فى المكتبات نسخة أخرى من كتاب البرماوى الذى أحققه .

وحسب قواعد التحقيق صوبت ما فى النص من أخطاء وهى قليلة جداً لأن النسخة الوحيدة التى اعتمدت عليها كتبت بعناية فائقة وروجعت بعد كتابتها بحيث أثبت النقص الذى نسيه الناسخ فى الكتبة الأولى أثبته على أحد جانبى الصحيفة حذاء النقص .

وقد قدمت بين يدى الكتاب دراسة موجزة عن صاحب اللمحة الشيخ أبى حيان لأن ما كتب عنه طوق بسمعته الآفاق وقد كتبت عنه فى مقدمة رسالتى للدكتوراة « تحقيق الجزء السادس من كتاب التذييل والتكميل لأبى حيان شرح كتاب التسهيل لابن مالك » فأغنانى ذلك عن

التكرار كما كتبت عنه رسالة دكتوراه للدكتورة خديجة الحديثي كما كتبت هنا دراسة عن الشارح الشيخ البرماوى إذ أنه مشهور فى أوساط المحدثين فهو معاصر لابن حجر وهو مع ذلك مغمور فى أوساط النحويين فهو محدث أصولى نحوى ، وعقدت مقارنة بين شرحه وشرح ابن هشام ونظرا لقلة الشواهد القرآنية والشعرية فى الكتاب فقد أضفت الكثير منها وعقدت لذلك الفهارس التوضيحية ليسهل القصد وبالله التوفيق .

دكتور / عبد الحميد محمود حسان الوكيل
مدرس فى كلية اللغة العربية بالمنوفية
جامعة الأزهر سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م

قسم الدراسة

أولا : أبو حيان

أ ـ التعريف به :

هو الإمام أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي نحوي عصره ولغويه ومقرئه ، ولد في شوال سنة أربع وخمسين وستمائة للهجرة فقرأ القراءات على مشايخ الأندلس وسمع الكثير بها وبأفريقيا ، ثم قدم إلى الاسكندرية فمصر فلازم ابن النحاس وابن الدهان والقطب القسطلاني .

قال عنه الصفدي : لم أره قط إلا يسمع أو يشتغل أو يكتب أو ينظر في كتاب ، ولم أره على غير ذلك ، وكان له إقبال على أذكياء الطلبة يعظمهم وينوه بقدرهم ،وكان كثير النظم ثبتا فيما ينقله عارفاً باللغة وأما النحو والتصريف فهو الإمام المطلق فيهما . خدم هذه اللغة أكثر عمره حتى صار لا يذكر أحد في أقطار الأرض فيها غيره ، وله اليد الطولى في التفسير والحديث وتراجم الناس ومعرفة طبقاتهم خصوصا المغاربة،وله التصانيف التي سارت في آفاق الأرض واشتهرت في حياته ، وأخذ الناس عنه طبقة بعد طبقة حتى صار تلاميذه أئمة وأشياخا في حياته.وهو الذي رغب الناس إلى قراءة كتب ابن مالك وشرح لهم غامضها ، وكان يقول : إن مقدمة ابن الحاجب نحو الفقهاء،وألزم نفسه ألا يقرىء أحدا إلا في كتاب سيبويه أو في التسهيل لابن مالك أو في مصنفاته هو وكان هذا دأبه في آخر أيامه(١) .

---

(١) بغية الوعاة للسيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم طبعة دار الفكر عام ١٩٧٩ م : ٢٨٠ وشذرات الذهب نشر مكتبة القدس بمصر عام ١٣٥١هـ ٤٦:٦ ، ونفح الطيب طبعة القاهرة عام ١٩٤٩ م ٣ : ٣٢٩

ب - رحلته إلى مصر :

كانت مصر فى العصر الذى عاش فيه أبو حيان موئلا وملاذا قصدها أئمة العلم والأدب فوجدوا فيها بغيتهم ، وكان تشجيع الحكام آنذاك للعلماء وإغداقهم عليهم سمة بارزة فى هذا العصر ولهذا كثروا بحيث لا يتسع المقام لذكرهم سواء كانوا من أهلها أو من الوافدين عليها وقد كتب فى ذلك علماء التراجم فى ذلك العصر بما يشفى غلة الصادى .

أما عن سبب رحلة الشيخ أبى حيان إلى شمال أفريقيا ثم مصر فقد قال ابن الخطيب : حملته حدة الشباب على التعرض للأستاذ أبى جعفر بن الطباع أحد شيوخه والذى وقعت بينه وبين أستاذه أبى جعفر بن الزبير وحشة فنال منه ، فتصدى أبو حيان للتأليف فى الرد على ابن الطباع ليثأر لابن الزبير فرفع ابن الطباع أمره إلى سلطان غرناطة(١) فانتصر وأمر بإحضار أبى حيان وتنكيله ، فعلم بذلك أبو حيان وخاف على نفسه ؛ لأن ما كان بينه وبين الأمير لا يوحى بالمودة ، فما إن علم بطلب الأمير حضوره حتى اختفى عن الأنظار ثم فر هاربا إلى المشرق(٢) وكان ذلك سنة ثمان وسبعين وستمائة للهجرة فوصل إلى مصر وكانت تحت حكم المماليك البحرية (٣) .

---

(١) كان حاكم غرناطه آنذاك هو الأمير محمد بن نصر وكان ابن الطباع من صنائعه ومن المقربين لديه .

(٢) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكانى مطبعة السعادة بمصر عام ١٣٤٨ هـ ٢ : ٢٨٨ - ٢٩٠

(٣) شذرات الذهب نشر مكتبة القدسى بمصر عام ١٣٥١ هـ ٦ : ١٤٦ ونفح الطيب للتلمسانى طبعة القاهرة عام ١٩٤٩ ٣ : ٣٤١

وقيل أيضاً عن سبب رحلته إلى المشرق أنه خاف أن يوكل إليه تعليم الطلبة عن طريق الألزام وهو غير راغب فى هذا .

ولكن الذى يغلب على الظن ويرجحه أكثر المتناولين ذلك العلم الفذ أن هجرته إلى المشرق بجانب ما سبق كانت لطلب الجاه والرغبة فى العلم فقد كان المشرق زاخرا بالخير والرزق ومكتباته ملأى بالنفائس فى مختلف العلوم من تراث الأقدمين ، وقد سمع أبو حيان عن سابقية الذين وجدوا فى مصر والمشرق العربى المجد العلمى والجاه الرفيع فتاقت نفسه لذلك(١) .

وعن ذلك أيضاً يقول ابن خلدون : « ثم لما انحل نظام الدولة الاسلامية وتناقصت تناقص ذلك أجمع ودرست معالم بغداد بدروس الخلافه فانتقل شأنها من الخط والكتابة بل والعلم إلى مصر والقاهرة فلم تزل أسواقه بها نافقة إلى هذا العهد »(٢) .

ثم يقول بعد ذلك: «ونحن لهذا العهد نرى أن العلم والتعليم إنما بالقاهرة من بلاد مصر كما أن عمرانها مستبحر وحضارتها مستحكمة منذ آلاف السنين فاستحكمت فيها الصنائع وتفننت ، ومن جملتها تعليم العلم .

ثم يقول عن أهلها : فاستكثروا من بناء المدارس والزوايا والربط(٣)

---

(١) مقدمة تحقيق المبدع الملخص من الممتع لأبى حيان الأستاذ عبد الحميد السيد طلب بجامعة الكويت طبعة دار النفائس بيروت ١٤٠٠هـ١٩٨٠م:١٨

(٢) مقدمة ابن خلدون طبعة بيروت ٤٢٠

(٣) جمع رباط ، والمرابطة ملازمة ثغر العدو . الصحاح (ربط) .

ووقفوا عليها الأوقاف المغلة(١) يجعلون فيهـــا شركاء لولدهم ينظر عليها أو يصيب منها مع ما فيهم غالبا من الجنوح إلى الخـير والتمـاس الأجور في المقاصد والأفعال فكثرت الأوقاف لذلك وعظمت الغلات وكثر طالب العلم ومعلمه لكثرة جرايتهم(٢) عنها وارتحل إليها الناس في طلب العلم من العراق والمغرب ونفقت بها أسواق العلم وزخرت بحارها»(٣).

كما قال السيوطي عن سبب رحلته بعد ذكره لقصة ابن الطباع: قلت: ورأيت في كتابه النضار الذي ألفه في ذكر مبدئه واشتغاله وشيوخه ورحلته أن مما قوى عزمه على الرحلة من غرناطة أن بعض العلماء بالمنطق والفلاسفة (والرياضة والطبيعة)(٤) قال للسلطان إني قد كبرت وأخاف أن أموت فأرى أن ترتب لي طلبة أعلمهم هذه العلوم لينفعوا السلطان من بعدي، قال أبو حيان: فأشير إلى أن أكون من أولئك ويرتب لي راتب جيد وكسا وإحسان فتمنعت ورحلت مخافة أن أكره على ذلك(٥)

جـ - شيوخه:

كان أبو حيان رحمه الله يفخر بكثرة شيوخه فمن شيوخه أبو جعفر ابن الزبير والعلم العراقي وحضر مجالس الأصبهاني وأخذ عن أبي جعفر بن الطباع

---

(١) مغلة. أي تدر دخلا وغلة ينفق منها على الموقوف عليه.

(٢) الجراية. أطعمة كانت تعطى لطلبة العلم تشجيعاً لهم.

(٣) المقدمة ٤٢٤ - ٤٢٥

(٤) الذي في البغية. والرياضي والطبيعي والذي أثبته هو الصواب.

(٥) بغية الوعاة للسيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم طبعه دار الفكر عام ١٩٧٩ م ١ : ٢٨١

وأبي الحسن الأبذي وابن أبي الأحوص وابن الصائغ وأبي جعفر الليلي وعن البهاء بن النحاس وسمع الحديث بالأندلس وإفريقية والاسكندرية ومصر والحجاز من نحو أربعمائة وخمسين شيخاً منهم الحسين بن ربيع وابن أبي الأحوص والرضى الشاطبي والقطب القسطلاني والعز الحراني وأحمد بن سعيد القزاز واليسر بن عبد الله بن خلف وأجازله خلق من المغرب والمشرق منهم الشرف الدمياطي والتقي بن دقيق العيد والتقي بن رزين وأبو اليمن بن عساكر وأكب على طلب الحديث واتقنه وبرع فيه وهو معدود في طبقات الحفاظ من المحدثين(١) .

وهاهو يقول عن شيوخه في مصر فكم صدر أودعت علمه صدري ، وإمام أكثرت به الإلمام ، وعلام أطلت معه الاستعلام ، أشنف المسامع بما تحسد عليه العيون ، وأذيب في ذلك المال المصون، وأرتع في رياض وارفة الظلال ، وأكرم في حياض صافية السلسال واقتبس بها من أنوارهم، وأقتطف من أزهارهم ، وابتلج من صفحاتهم ، وأتأرج من نفحاتهم ، فجعلت العلم بالنهار سميري وبالليل سميري ... إلى أن يقول . وأنا أتوسد أبواب العلماء وأتقصد أماثل الفقهاء ، وأسهر حنادس الظلام وأصبر على شظف الأيام ، وأوثر العلم على الأهل والولد وأرتحل من بلد إلى بلد حتى ألقيت بمصر عصا التسيار(٢) .

د - تلاميذه :

تتلمذ على أبي حيان خلق كثير كما يقول من ترجموا له وكثير منهم برزوا

---

(١) بغية الوعاة ١ : ٢٨٠
(٢) البحر المحيط لأبي حيان طبعة القاهرة عام ١٣٠٨ ه ١ : ٤

وصاروا شيوخاً فى حياته منهم الشيخ تقى الدين السبكى وولداه والجمال الاسنوى وابن قاسم المرادى وابن عقيل والسمين وناظر الجيش والسفاقسى وابن مكتوم وغيرهم .

هـ ـ مصنفاته :

لأبى حيان رحمه الله ثقافة واسعة وباع كبير فى مجال التصنيف فى مختلف الفنون وله ما بين المراجع الأمهات وما بين المبسط والمختصرات ، وله أيضاً تآليف فى العربية وغيرها من اللغات ومن مصنفاته التى برزت إلى عالم النور .

١ ـ البحر المحيط فى التفسير ويقع فى ثمانية مجلدات كبيرة .

٢ ـ النهر الماد من البحر وهو مطبوع على هامش البحر المحيط .

٣ ـ إتحاف الأريب بما فى القرآن من الغريب (مطبوع) .

٤ ـ ديوان شعر مطبوع جمع وتحقيق د / أحمد مطلوب ، ود / خديجة الحديثى .

٥ ـ المبدع الملخص من الممتع لابن عصفور تحقيق د / عبد الحميد السيد طلب بجامعة الكويت .

٦ ـ النكت الحسان فى شرح غاية الإحسان حقق فى رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بالقاهرة ، وحققه وطبعه أيضاً د/ عبد الحسين الفتلى بكلية الآداب ببغداد .

٧ ـ التذييل والتكميل شرح كتاب التسهيل لابن مالك وهو كتاب كبير يقع فى ست مجلدات وقد تقاسمه ثمانية من الباحثين بكلية اللغة العربية بالقاهرة

لنيل درجة الدكتوراة نوقش منه خمسه أجزاء هى الأول والثانى والثالث والسادس والثامن ، والجزء السادس تحقيق والثلاثة أجزاء الباقية بصدد الخروج للنور قريبا بإذن الله .

وباكتمال تحقيقه تم طبعه بإذن الله سيكون أضخم موسوعة نحوية تيسر للدارس والباحث الوصول لبغيته بأقصر طريق .

٨ - ارتشاف الضرب من لسان العرب تحقيق الأستاذ الدكتور/مصطفى النماس بجامعة الأزهر وهو بصدد الطبع قريبا .

٩ - اللمحة البدرية وقد حققت بجامعة الأزهر وكتابنا هذا شرح لها .

١٠ - تقريب المقرب لابن عصفور وقد طبع ولم أر نسخته المطبوعة .

١١ - منهج السالك شرح ألفية ابن مالك مطبوع منه جزء كبير بدار الكتب المصرية والباقى مفقود ويعاد الآن تحقيق الجزء المطبوع بالدار .

١٢ - غاية الاحسان فى النحو والصرف (وقد طبع شرحها كما سبق) .

١٣ - التذكرة فى العربية أربعة مجلدات كبار وقد نقل عنه السيوطى كثيراً وموجود منه جزء فى المغرب (مخطوط) .

وهناك كتب أخرى مازالت فى عداد المفقودات منها :

١ - التخييل الملخص من شرح التسهيل لابن مالك وابنه بدر الدين .

٢ - الاسفار الملخص من شرح كتاب سيبويه للصفار .

٣ - الوهاج فى اختصار المنهاج للنووى .

٤ - زهو الملك فى نحو الترك .

٥ ـ الإدراك للسان الأتراك .

٦ ـ منطق الخرس فى لسان الفرس .

٧ ـ الأبيات الوافيه فى علم القافية .   ٨ ـ نحاة الأندلس .

٩ ـ النضار كتاب فى التراجم .

١٠ ـ الحلل الحالية فى أسانيد القرآن العالية .

١١ ـ عقد اللآلى فى القراءات وهو على وزن الشاطبية وقافيتها .

١٢ ـ الارتضاء فى الضاد والظاء .   ١٣ ـ شرح الشذا فى مسألة كذا .

١٤ ـ التجريد لأحكام كتاب سيبويه .

١٥ ـ إعراب القرآن وشكت فى نسبته د/ خديجة الحديثى .

١٦ ـ التدريب فى تمثيل التقريب .

١٧ ـ الموفور من شرح ابن عصفور مخطوط بدار الكتب المصرية .

١٨ ـ الهدايه فى النحو .   ١٩ ـ مجموعه رسائل فى القراءات .

٢٠ ـ الشذوه .   ٢١ ـ نور الغبش فى لسان الحبش .

٢٢ ـ التكميل .   ٢٣ ـ مجانى العصر فى تواريخ أهل العصر .

٢٤ ـ خلاصة التبيان فى المعانى والبيان .

٢٥ ـ نهاية الإغراب فى التصريف والإعراب .   ٢٦ ـ أرجوزة .

وغير ذلك مما يدل على قريحة متوقدة بالذكاء ساعدها امتداد العمر إلى ما شاء الله (١) .

---

(١) ينظر كتاب « أبو حيان النحوى » الدكتورة خديجة الحديثى طبعة دار النهضة ببغداد عام ١٩٦٦ م : ٤٠ حيث ذكرت مصنفاته .

ف - وفاته :

وبعد حياة حافلة بالعلم والإفادة والدرس والاشتغال توفى رحمه الله بعد عمر جاوز التسعين بعام واحد، وكانت وفاته رحمة الله عليه فى آخر شهر صفر عام ٧٤٥ هـ، خمس وأربعين وسبعمائة للهجرة(١).

(١) وقد ترجم لأبى حيان السيوطى فى البغية ١ : ٢٨٠ وما بعدها ، والتلمسانى فى نفح الطيب ٣ : ٣٢٩، وابن خلكان فى وفيات الأعيان ٢ : ٢٥٦ والعماد الحنبلى فى شذرات الذهب ٦ : ١٤٥ ، والعسقلانى فى الدرر الكامنة طبعة حيدر آباد سنة ١٣٥٠ هـ ٤ : ٣٠٢ ، وابن الجزرى فى غاية النهاية طبعة القاهرة سنة ١٩٢٩م ٢ : ٢٨٠ ، والسبكى فى طبقات الشافعية الكبرى المطبعة الحسينية بالقاهرة سنة ١٣٢٤ هـ ٦ : ٢٢ ، والشوكانى فى البدر الطالع ٢ : ٢٨٨ والسيوطى فى حسن المحاضرة ١ : ٥٣٤ .

ثانيا : البرماوى

أ - التعريف به :

الشيخ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى بن عبد الدائم ابن فارس بن محمد العسقلانى(١) الأصل البرماوى(٢) المصرى ، ولد فى منتصف ذى القعدة سنة ثلاث وستين وسبعمائة للهجرة .

كان أبوه يؤدب الأطفال فنشأ إبنه طالب علم فحفظ القرآن وكتبا أخرى ، واشتغل وهو شاب وسمع الحديث على إبراهيم بن اسحاق الآمدى وعبد الرحمن بن على بن القارىء والبرهان بن جماعة وابن الفصيح والتنوخى وابن الشيخة ولازم البدر الزركشى وتمهر به وحرر بعض تصانيفه وحضر دروس البلقينى وقرأ عليه وأخذ عن الأبناسى وابن الملقن والعراقى وغيرهم وعاصر ابن حجر العسقلانى .

وقد أمعن الاشتغال مع ضيق الحال وكثرة الهم بسبب ذلك ، وكان للطلبة به نفع وفى كل سنة يقسم كتاباً من المختصرات فيأتى على آخره ويقيم وليمة(٣) .

---

(١) عسقلان من بلاد الشام قال عنها الجوهرى فى الصحاح : هى عروس الشام .

(٢) برمه بكسر الباء إحدى قرى محافظة الغربية وهى قريبة من طنطا عاصمة الغربية .

(٣) الضوء اللامع للسخاوى ٧ : ٢٨١ .

ب ـ عصره:

كانت الفترة التى عاش فيها البرماوى وهى آخر القرن الثامن وأول القرن التاسع الهجريين من أحفل الفترات التاريخية بالعلماء وأزخرها بالمدارس ودور الكتب وحلقات الدرس ، ورغم ما فى هذا العصر من اضطراب سياسى واجتماعى فإن الحكام والأمراء قد عنوا بتشييد المساجد والمكتبات وتشجيع العلماء وإغرائهم بالمال والمناصب الأمر الذى كان له أكبر الأثر فى تنافس العلماء ومزيد عطائهم تدريساً وتصنيفاً فى مختلف ميادين المعرفة ، فكانت الفترة التى عاشها الشيخ فى مصر تحت حكم المماليك الذين كانوا يقربون العلماء ويشجعونهم فنهل صاحبنا من معين العلماء واستفاد وأفاد وقد حكمت دولة المماليك مصر من سنة ٦٤٨هـ إلى سنة ٩٢٣هـ وفى هذه الفترة كان لمصر الزعامة النحوية إذ استولى التتار على بلاد المشرق فشغل الناس بالفتن عن العلم ودرسه وأتلف التتار كل ما صادفهم من كتب النفائس العلمية وقتلوا العلماء قتلا كما منيت بلاد المغرب بالفتن والقلاقل والاضطرابات فى عهد ملوك الطوائف ، وكانت مصر هى البلد الآمن الذى يلمس من يقطنها ويتديرها الأمن والاستقرار فعادت كعبة العلماء فأمها علماء قرطبة من المغرب وعلماء بغداد من المشرق فلا عجب من استفادة الشيخ بعلوم هؤلاء وأولئك ولا عجب من كون هذا العصر عصر الموسوعات العلمية الضخمة .

وقد صنف صاحب الترجمة رحمه الله الكثير من نتاج هذا العصر ولولا تفرق كتبه شذر مذر كما يقول السخاوى(١) . لأفادت الكثيرين .

---

(١) الضوء اللامع ٧ : ٢٨١ .

ج - رحلاته وتنقلاته :

سبق أن ذكرت أن الشيخ البرماوى رحمه الله عاش فترة فقر وفاقة وسوء حال ، ولكن دوام الحال من المحال ، والله قد وعد بأن يجعل بعد العسر يسرا وقد يجرى الخير على يد الصديق وهذا ما حدث لذلك الرجل العظيم فقد رافقه فى طلب العلم عند الزركشى النجم بن حجى(١) الذى صار ذا شأن فيما بعد بدمشق فاستدعى البرماوى للقدوم إلى دمشق فقدمها فى جمادى الأولى سنة ٨٢١ هـ فأكرمه وأنزله عنده وجلس فاستنابه فى الحكم وفى الخطابة ، وولاه إفتاء دار العدل ، ثم التدريس فى مدرسة الرواحية ونظرها ، ثم التدريس فى مدرسة الأمينية وعكف عليه الطلبة ، وكان مما أقرأه كتاب التنبيه فى فقه الشافعية للشيرازى المتوفى سنة ٤٧٦ هـ(٢)

كما أقرأ كتاب الحاوى فى الفروع للشيخ نجم الدين بن عبد الغفار القزوينى المتوفى سنة ٦٦٥(٣) هـ كما أقرأ المنهاج للنووى المتوفى سنة ٦٧٦ هـ(٤) ، ثم تصادف أن مات ولده محمد بدمشق بالطاعون ولم يكمل

---

(١) عمر بن حجى بن موسى بن أحمد بن سعد ولد سنة ٧٦٧ هـ ودخل مصر سنة ٧٨٩ هـ وأخذ عن البلقينى وابن الملقن والبدر الزركشى والعز ابن جماعة ولى قضاء حماة مرتين وولى قضاء طرابلس ثم قضاء الشام وولى كتابة السر فى القضاء المصرى وقتل فى فراشه فى مستهل ذى القعدة سنة ٨٣٠ هـ الضوء اللامع ٦ : ٧٨ .

(٢) كشف الظنون منشورات مكتبة المثنى بغداد ١ : ١٨٩ .

(٣) المرجع السابق ١ : ٦٢٥ .

(٤) » » ٢ : ٨٧٣

العشرين فأسف أبوه عليه ولم يقم بالشام بعده وقدم القاهرة(١)، وحج سنة ٨٢٨ هـ وجاور سنة ثم عاد إلى القاهرة سنة ٨٣٠ هـ وعين للتدريس بمدرسة الصلاحية بمصر ونظرها بالقدس بعد موت الهروى، فتوجه إلى القدس وأقام بها قليلا وانتفع به أهلها، وبعد أن جرى الخير عليه فاجأه المرض الذى مات فيه ولذلك أثر عنه قوله «عندما عشنا متنا» وتوفى رحمه الله بالقدس فى جمادى الآخرة سنة ٨٣١هـ (٢).

د - مكانته العلمية :

يقول السخاوى عن البرماوى : كان إماماً علامة فى الفقه وأصوله والعربية وغيرها مع حسن الخط والنظم والتودد ولطف الأخلاق وكثرة المحفوظ والتلاوة والوقار والتواضع وقلة الكلام ذا شيبة نيرة وهمة عالية فى شغل الطلبة وتفريغ نفسه لهم.

وقال عنه ابن قاضى شهبة : «إنه كان فى صغره فى خدمة البدر بن أبى البقاء وفضل وتميز فى الفقه والحديث والنحو والأصول وكانت معرفته بهذه الأصول الثلاثة أكثر من معرفته بالفقه وأقام بمصر يشتغل ويفتى فى حياة شيخه البلقينى وبعده وهو فى غاية ما يكون من الفقر»(٣).

---

(١) شذرات الذهب ٧ : ١٧٦ والضوء اللامع ٩ : ٩٠.

(٢) الضوء اللامع ٧ : ٢٨٠ والبدر الطالع ٢ : ١٨١ والأنس الجليل ٢ : ١١٢ طبعة دار الجيل بيروت.

(٣) الضوء اللامع ٧ : ٢٨١.

ويقول عنه مجير الدين الحنبلي صاحب كتاب الأنس الجليل : « أخذ عنه أئمة الإسلام وفضل وتميز وحج وجاور سنة بمكة وعين لتدريس الصلاحية ونظرها وجاء إلى القدس فأقام يسيراً »(١) .

ويقول عنه الزركلي في الأعلام : « عالم بالفقه والحديث شافعي المذهب مصري أقام مدة في دمشق وتصدر للافتاء والتدريس بالقاهرة »(٢)

وقال عنه الحافظ تاج الدين الغرابيلي الكركي ما نصه : وهو أحد الأئمة الأجلاء ، والبحر الذي لا تكدره الدلاء ، فريد دهره ووحيد عصره ما رأيت أقعد منه بفنون العلوم مع ما كان عليه من التواضع والخير ، وصنف التصانيف المفيدة منها شرح البخاري شرح حسن ، ثم قال بعد أن ذكر مصنفاته : وكان من عجائب دهره ، جاور مكة سنة(٣) .

٥ - بين البرماوي وابن حجر .

كان من معاصري البرماوي شيخ الإسلام أبو الفضل أحمد بن علي ابن محمد بن حجر العسقلاني المصري الشافعي المولود سنة ٧٧٣ هـ والمتوفى سنة ٨٠٢ هـ وكلاهما من عسقلان ثم رحلا إلى مصر ، واشتركا في دراسه الحديث على كثير من شيوخه وكان بينهما وقفة يقول في شذرات الذهب : « وكان بينه وبين ابن حجر نوع وقفه »(٤) .

---

(١) الأنس الجليل ٢ : ٤٥٧ .
(٢) الأعلام ٦ : ١٨٨ .
(٣) شذرات الذهب ٧ : ١٩٧ .
(٤) المرجع السابق ٧ : ١٩٧ .

ولعل هذه الوقفة هي التي ذكرها السخاوى حيث قال عند ذكر مصنفاته : « وشرح العمدة لخصه من شرحها لشيخه ابن الملقن من غير إفصاح بذلك مع زيادات يسيرة ، ثم يقول : وعابه شيخنا بذلك(١) .

حالته الاجتماعية :

كان رحمه فقيراً ولكنه غني النفس فلم يتبرم بفقره ولم يشغله ذلك عن طلب العلم وتحصيله ثم تفرغه لطلبته ومنحهم وقته وعلمه ، وكان مع ذلك كريماً إذ ذكر المترجمون له أنه كان يقيم وليمة كل عام عقب فراغه من تمام كتاب يلخصه أو يشرحه أو يصنفه ذكر ذلك السخاوى(٢) .

وعندما تيسر له العيش الملائم والمعيشة الكريمة وبدأ المال يجرى بين يديه من راتبه عن عمله في دمشق ومدارس القاهرة كما سبق بدأ المرض يهاجمه فقد تعلل قبل موته ما يقرب من العام بمرض القرحة(٣) وقبل وفاته بسنوات قليلة توفى إبنه بدمشق بمرض الطاعون وهذا كان سبباً في عودته للقاهرة .

ز ـ العلاقة بين العلوم الشرعية والعربية :

من البدهيات لدى العارفين أن المرء إذا أراد أن يكون عالماً في التفسير

---

(١) صرح السخاوى في بداية كتابه الضوء اللامع أنه إذا ذكر شيخه يقصد بذلك ابن حجر وينظر كلامه السابق أعلاه في الضوء اللامع ٧ : ٢٨١

(٢) الضوء اللامع ٧ : ٢٨١ .

(٣) شذرات الذهب ٧ : ١٩٧ .

والحديث أو الفقه أو فى أى من العلوم الشرعية يلزمه تثقيف نفسه فى اللغة العربية من نحوها وتصريفها وآدابها وتاريخها قبل أن يخوض فى العلم الذى يريد التخصص فيه .

فإن هو أدرك من ذلك قسطاً وافياً كان ذلك القسط معيناً له إلى إدراك ما فى تلك العلوم الشرعية من معان سامية قد تختفى وراء مدلولات الألفاظ لمن لم يدرس تلك اللغة .

عرف هذا السابقون فجعلوا العربية نصب أعينهم وأثر عنهم « من تعلم العربية رق طبعه » ، وها هو أبو حيان رحمه الله .

يقول فى البحر المحيط : « فجدير لمن تاقت نفسه إلى علم التفسير ، وترقت إلى التحقيق فيه والتحرير أن يعتكف على كتاب سيبويه(١) فهو فى هذا الفن المعول عليه والمستند فى كل المشكلات إليه(٢) » .

وقد بلغ به الأمر من حب سيبويه وكتابه إلى أن قاطع أصدق أصدقائه وهو شيخ الإسلام ابن تيمية حين قال عن سيبويه : لقد أخطأ سيبويه فى ثلاثين موضعاً من كتابه » ، فأعرض عنه أبو حيان ورماه فى تفسيره النهر الماد من البحر بكل سوء(٣) ، ولعله من المعروف أن سيبويه رحمه الله كان سبب إنصرافه عن علوم الحديث إلى العربية واتقانها أن أحد شيوخه

---

(١) كتاب سيبويه والكتب الأولى كانت تجمع عدة علوم ففيها النحو والصرف واللغة والأدب . ثم بدأ بعد ذلك التفريع وانفصال العلوم عن بعضها لهذا عد كتاب سيبويه من الكتب الجامعة .

(٢) البحر المحيط ١ : ٤ .

(٣) بغية الوعاة ١ : ٢٨٢ وشذرات الذهب ٦ : ١٤٦ .

لحنه وخطأه فانصرف يدرس العربية ويهتم بها فكان له فيها الباع الواسع .

ولهذا الذى قدمناه كان علم النحو والتصريف واللغة من أكثر علوم العربية إرتباطاً بالشريعة الإسلامية وأشدها تداخلاً فيه فهو شرط فى رتبة الاجتهاد ولهذا كانت معرفته فرض كفاية قال الرازى فى المحصول : «إعلم أن معرفة اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع ، ومعرفة الأحكام بدون معرفة أدلتها مستحيلة ، فلابد من معرفة أدلتها ، والأدلة راجعة إلى الكتاب والسنة وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم ، فإذن توقف العلم بالأحكام على الأدلة ، ومعرفة الأدلة تتوقف على معرفة اللغة والنحو والتصريف ، وما يتوقف على الواجب المطلق - وهو مقدور المكلف — فهو واجب ، فإذن معرفة اللغة والنحو والتصريف واجبة»(١) .

ومن جهة أخرى فإن أساس الشريعة الإسلامية هو القرآن والسنة وهما أصل من أصول الاحتجاج فى النحو العربى ، فالتفاعل بين الشريعة وبين علم العربية إذن تفاعل ذو حدين وليس من جهة واحدة بل من جهتين وللتدليل على ذلك أسوق للقارىء هذين المثالين .

١ - فى قوله تعالى «وامتازوا اليوم أيها المجرمون»(٢)من يأخذ بظاهر

---

(١) ينظر ذلك فى مقدمة كتاب الكوكب الدرى فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية للامام جمال الدين الاسنوى المتوفى سنة ٧٧٢ هـ طبعة دار عمار للنشر والتوزيع بالأردن للمحقق د/محمد حسن عواد بكلية الآداب بالأردن ص ٧ ، ٨ .

(٢) الآية (٥٩) من سورة يس .

اللفظ دون معرفة بالتصريف ودون إدراك للعلاقة بين السابق واللاحق قد يفهم أن المجرمين ممتازون يوم القيامة ولكن من يعرف علم التصريف يدركه أن امتازوا ، هنا بمعنى : تمايزوا مثل اجتاز البلد أى تجاوزها وعلى ذلك فيكون المعنى والله أعلم بمراده : أن المجرمين يتمايزون وينفصلون عن غيرهم وذلك بسمة مميزة كسواد وجوههم وما شاكل ذلك .

قال تعالى : « يوم تبيض وجوه وتسود وجوه »(١) ، وقال: « ووجوه يومئذ عليها غبرة . ترهقها قترة . أولئك هم الكفرة الفجرة »(٢) .

٢ — وفى قول الرسول ﷺ « من لم يتغن بالقرآن فليس منا » فسره البعض بأن المراد تحسين الصوت عند التلاوة ، وهو معنى حسن ، بينما فسره آخرون بأن « تغنى » بمعنى استغنى كقوله تعالى « ومن يتبدل الكفر بالإيمان فقد ضل سواء السبيل »(٣) أى ومن يستبدل الكفر بالإيمان فقد ضل سواء السبيل ، وعلى ذلك يكون معنى الحديث : من لم يستغن بالقرآن فليس منا ، وهذا المعنى أجود لتلاقيه مع نصوص أخرى دالة على فضل حامل القرآن الكريم فهذا يدل على عمق العلاقة بين العلوم وعلم العربية وهذا ما دعا الشيخ البرماوى وغيره إلى الإلمام

---

(١) الآية (١٠٦) من سورة آل عمران .
(٢) الآيات (٤٠ ، ٤١ ، ٤٢) من سورة عبس .
(٣) الآيه (١٠٨) من سورة البقرة .

بالعربية مع عنايتهم بعلوم أخرى كالفقه والحديث والتفسير والأصول الخ.

وبهذا لا يستغرب كون شيوخه الآتين بعد كانوا من علماء اللغة أيضاً بجانب ما امتازوا به من تخصصهم فى فروعهم وفنونهم ، ولهذا ترى أن كثيراً منهم صنف فى العربية وعلومها ، وكذلك الشيخ البرماوى فهو مشهور بين المحدثين والأصوليين والفقهاء وهو مع ذلك عالم بالعربية كما سيتضح من مصنفاته ومصنفات شيوخه فيما بعد .

شيوخه :

تلقى البرماوى رحمه الله عن عدد غير قليل من العلماء لعل البعض منهم ورد ذكرة إجمالا فى الحديث عن الشيخ وإليك الآن تراجم مختصرة لبعض منهم .

١ — التنوخى :

إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن بن علوان التنوخى البعلى الأصل الدمشقى المنشأ الشيخ برهان الدين الشامى ، بلغ عدد شيوخه ستمائة بالسماع والاجازة يجمعهم معجمه الذى خرجه له الحافظ ابن حجر، وممن قرأ عليه ابن حجر والبرماوى وكثيرون غيرهما توفى سنة ٨٠٠ هـ (١)

٢ — الأبناسى : (٢) .

إبراهيم بن موسى بن أيوب الورع الزاهد شيخ الشيوخ بالديار المصرية

---

(١) الدرر الكامنة ١ : ١١

(٢) نسبة إلى أبناس من قرى الوجه البحرى بمصر .

ولد سنة ٧٢٥ هـ وأخذ عن الإسنوى وغيره ، وله تصانيف عديدة ، عين لقضاء الشافعية فاختفى ، وكان مشهوراً بالصلاح تقرأ عليه الجن توفى فى المحرم سنة ٨٠٢ هـ(١) .

٣ ـ البدر الزركشى :

بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشى ولد سنة ٧٤٥هـ وأخذ عن الإسنوى وابن كثير والأذرعى وغيرهم وله العديد من المصنفات كشرح المنهاج للنووى ، والديباج ، وشرح جمع الجوامع ، وشرح البخارى ، وشرح التنبيه ، والبرهان فى علوم القرآن ، والنكت على ابن الصلاح وغيرها توفى فى رجب سنة ٧٩٤ هـ(٢) .

٤ ـ العراقى :

عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبى بكر بن ابراهيم الزين الفضل الكردى ولد بمصر سنة ٧٢٥ هـ ومات أبوه بعد ولادته بثلاث سنوات فاهتم به صديق والده الشيخ تقى الدين العنانى فحفظ القرآن واشتغل بعلم القراءات والعربية ومهر فى الحديث ومن شيوخه فيه : علاء الدين التركمانى ؛ وابن شاهد الجيش وابن عبد الهادى ومحمد بن على القطروانى والشيخ تقى الدين السبكى وتتلمذ عليه كثيرون كابن حجر والبرماوى ونور الدين أبى بكر الهيثمى ؛ ومن مصنفاته ألفية فى مصطلح الحديث وألفية غريب الحديث ، ومقدمة كتاب النكت على ابن الصلاح

---

(١) حسن المحاضرة للسيوطى ١ : ٤٣٧ ـ ٤٢٨ .

(٢) المرجع السابق ١ : ٤٣٧ وشذرات الذهب ٦ : ٢٣٥ .

وغيرهما توفى سنة ٨٠٦ هـ بالقاهرة(٢).

٥ — البلقيني(٢).

عمر بن رسلان بن نصير بن صلح بن شهاب بن عبد الخالق بن عبد الحق السراج أبو حفص الكناني البلقيني ثم القاهري الشافعي ولد سنة ٧٢٤ هـ وحفظ القرآن وكثيراً من الكتب كالشاطبية والمحرر والكافيه الشافية لابن مالك وأخذ عن التقي السبكي وابن عدلان وأبي حيان وابن عقيل وأجاز له الذهبي وابن الجزري وابن نباته وغيرهم، وخرج له بعض الأحاديث ابن حجر والعراقي، قال عنه أبو حيان: صار إماماً ينتفع به في الفن العربي مع ما منحه الله من علمه بالشريعه المحمدية بحيث نال في الفقه وأصوله الرتبه العليا وممن أخذ عنه البدر الزركشي وابن العماد وابن جماعة وآخرين توفى سنة ٨٠٥ هـ(٣).

٦ — ابن الملقن:

عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأندلسي التكروري الأصل المصري الشافعي ولد سنة ٧٠٣ هـ في القاهرة، ومات أبوه بعد سنة من ولادته وكان أبوه متميزاً في العربية أخذ عن الاسنوى وغيره فلما مات

---

(١) الضوء اللامع ٤ : ١٠١ وحسن المحاضرة ١ : ٣١٠ والبدر الطالع : ٣٥٤.

(٢) نسبة إلى بلقينه بضم الباء من قرى محافظة الغربية بمصر.

(٣) الضوء اللامع ٧ : ١٧١ وما بعدها، حسن المحاضرة ١ : ٣٥٩ والبدر الطالع ٢ : ١٤٨.

أوصى بابنه عمر إلى الشيخ عيسى المغربى وهو رجل صالح كان يلقن القرآن بجامع طولون والذى تزوج أمه وعرف بابن الملقن لهذا ، وقد كان رحمه الله يغضب من هذه التسمية لأن الملقن ليس أباه ولهذا أيضاً لم يكتبها بخطه إنما كان يكتب غالباً : ابن النحوى ، وقد حفظ رحمة الله القرآن والعمدة والمنهاج الفرعى وأخذ الفقه عن التقى السبكى والجمال الاسنائى والعز بن جماعة وأبى حيان وابن هشام .

قال عنه البرهان الحلبى : إنه اشتغل فى كل فن حتى قرأ فى كل مذهب كتاباً وأذن له بالافتاء فيه ، ومن مصنفاته : الخصائص النبوية وشرح ألفية ابن مالك وشرح المنهاج الأصلى وشرح ابن الحاجب وغيرها ، وكان يقول : تصانيفه بلغت ثلاثمائة تصنيف توفى سنة ٨٠٤هـ (١) .

٧ — البرهان بن جماعة :

عز الدين محمد بن أبى بكر بن عبد العزيز بن محمد بن ابراهيم بن سعد ابن جماعة الكنانى الحموى الأصل المصرى الشافعى ويعرف بابن جماعة فقيه أصولى محدث متكلم أديب نحوى لغوى كان يقول : أعرف خمسة عشر علماً لا يعرف علماء عصرى أسماءها ، صنف كثيراً من التصانيف جمع أسماءها فى جزء مفرد ومنها : النصف الأول من حاشية العضد ، وشرح جمع الجوامع ، وشرح علوم الحديث لابن الصلاح ، قال السخاوى

---

(١) الضوء اللامع ٦ : ١٠٠ وحسن المحاضرة ١ : ٤٣٨ والبدر الطالع ١ : ٥٠٨ ، وإنباء الغمر لابن حجر ٢ : ٢١٦ طبعة حيدر آباد بالهند .

من مصنفاته : ضاع أكثرها وتوفي سنة ٨١٩هـ (١) .

هذا وقد صحب البرماوي رحمه الله - كما تقول كتب التراجم - محمد بن محمد بن عثمان الدمشقي القاضي شمس الدين الإخنائي السعدي المولود سنة ٧٥٧ هـ والذي ناب في الحكم عن البرهان بن جماعة بدمشق وفي بعض البلاد ثم ناب بدمشق ثم ولي قضاء حلب فدمشق فمصر وتوفي في رجب سنة ٨١٦ هـ(١) .

٨ - ابراهيم بن اسحاق الآمدي :

إبراهيم بن إسحاق بن يحيى بن إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل الآمدي ولد بدمشق سنة ٦٩٠ هـ وسمع من ابن المشرف وابن المورزيني ، وولي نظر الجيش بدمشق والحسبة ، وخرج له المحدث صدر الدين بن إمام المشهد مات في ربيع الأول سنة ٧٧٨ هـ .

قال ابن حجر : قلت : وسمع منه جماعة من أصحابنا منهم المجد إسماعيل البرماوي وقريبه محمد بن عبد الدائم بن فارس ، وهو من شيوخي بالإجازة العامة(٣) .

---

(١) الضوء اللامع ٧ : ١٧١ وما بعدها ، وحسن المحاضرة ١ : ٢٩٥ والبدر الطالع ٢ : ٢٠٨ .

(٢) الضوء اللامع ٩ : ١٢٦ وانباء الغمر لابن حجر طبعة حيدر آباد بالهند سنة ١٩٧٤ م .

(٣) الدرر الكامنة ١ : ١٨ .

٩ — ابن القارىء :

عبد الرحمن بن على بن محمد بن هارون المعروف بابن القارىء ، ولد سنة ٦٩٤ ه وقيل سنة ٦٩٥ ه وأسمع على الأبرقوهى بن الطلاية وهو فى الخامسة ، وعلى أبيه البخارى والدارمى ، وقدم حلب سنة ٧٤٨ ه فأقام عند النائب بها ، ثم رجع وحدث بحلب عن الأبرقوهى وهو آخر من حدث عنه ومات فى أواخر سنة ٧٧٦ ه[1] ونكتفى بهذا القدر من شيوخه فهم كثرة ولا يتسع المقام للتفصيل أكثر من ذلك .

ط — تلاميذه :

تتلمذ على الشيخ البرماوى كثيرون نذكر بعضاً منهم :

١ — الزين رضوان القاهرى :

رضوان بن محمد بن يوسف بن سلامة بن البهاء بن سعيد الزين العافى الحافظ الكبير القاهرى الصحراوى ولد فى رجب سنة ١٦٩ بمنية عقبة بالجيزة[2] حفظ القرآن والتنبيه وجود بعض القرآن وتلا بالسبع على جماعة وحضر درس البلقينى وابن الملقن والصدر المناوى والعزبن جماعة وقرأ عليهم وعلى غيرهم فى فنون متعددة كالنحو والصرف والمنطق والمعانى والبيان والأصول والجدل والفرائض والحساب ، وحج مرات وزار بيت

---

(١) المرجع السابق ٢ : ٤٤٥ .

(٢) وتسمى الآن ميت عقبة وهى فى الجيزة .

المقدس والخليل ، أخذ بالحرمين والقدس عن جماعة وسمع الأمهات ومسند أحمد ومسند الشافعى والموطأ ومسند أبى حنيفة ومعانى الآثار للطحاوى والسنن الدارقطنى وغير ذلك وأخذ عن مشايخ العصر وعرف العالى والنازل وفاق الأقران وانتفع به الناس وأخذوا عنه واشتهرت فضائله وله تخريجات خرجها لشيوخه وله شعر على نمط أشعار المحدثين توفى فى رجب سنة ٨٥٢ هـ[١] .

٢ — السنديسى :

عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن يحى الزين أبو الفضل بن التاج السنديسى الأصل القاهرى الشافعى ولد سنه ٧٨٥ هـ ، سمع على ابن حاتم والتنوخى والصلاح الزفتاوى وابن الشيخة والأبناس والبلقينى وابن الملقن والعراقى ، وأخذ الأصول عن الشمس البرماوى والعز بن جماعة ، ولازم ابن حجر فى أماليه وغيرها حتى حمل عنه شرح البخارى وكتبه بخطه وكذا كتب عنه غير ذلك توفى سنة ٨٥٢هـ (٢) .

٣ — المناوى :

عبد العزيز بن عبد الواحد بن عبد الله بن محمد العز بن التاج التكرورى الأصل المناوى السمنودى الشافعى الرفاعى ، ويسمى محمداً ايضاً ويعرف

---

(١) البدر الطالع للشوكانى ١ : ٢٤٩ .

(٢) الضوء اللامع ٤ : ١٥٠ .

بالمنا ى ، ولد قبيل سنة ٧٩ هـ بمنية سمنود من الشرقية(١) وحفظ فيها القرآن وحفظ العمدة والتنبيه والمنهاج الأصلي وألفية ابن مالك ، وحضر دروس الشمس البرماوى ، وقرأ فى العربية على الشطنوفى ، وتصدى للإفتاء والإقراء حتى انتفع به كثيرون ، ولقيه ابن فهد والبقاعي توفى سنة ٨٧٢ هـ(٢) .

٤ — العبادى:

عمر بن حسين بن حسن بن أحمد بن على بن عبد الواحد بن خليل بن الحسن السراج أبو حفص بن البدر العبادى ثم الطنتدائى ثم القاهرى الأزهرى الشافعى ويعرف بالعبادى ولد سنة ٨٠٤ هـ بمنية عباد من الغربية ثم تحول منها إلى طنتدا فأكمل بها حفظ القرآن ، ثم حفظ العمدة وقدم القاهرة وقطنها سنة ١٧ ، وحفظ بها ألفية الحديث والمنهاج الفرعى والأصلى وجمع الجوامع وألفية النحو والتسهيل ولامية الأفعال لابن مالك ، وعرف بقوة الحافظة ومزيد الفطنة فأقبل على الاشتغال وتفقه بغير واحد فأخذ الفقه عن الشمس البرماوى واشتدت ملازمته له ، وترافق مع المناوى فى تقسيم مختصر المزنى عليه ، وسمع على الولى العراقى والواسطى والكمال ابن خير وأخذ العربية عن الشهاب الصنهاجى وغيره ، توفى فى ربيع الأول سنة ٨٨٥هـ (٣) .

---

(١) سمنود وضواحيها تابعة الآن لمحافظة الغربية بمصر وكانت تتبع قبل ذلك محافظة الشرقيه كما ذكر المترجم .

(٢) الضوء اللامع ٤ : ٢٢٠ .

(٣) الضوء اللامع ٦ : ٨١ .

٥ — المحلى :

الشيخ جلال الدين المحلى محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أحمد ولد بمصر سنة ٧٩١ هـ واشتغل وبرع فى الفنون فقهاً وكلاما وأصولا ونحواً ومنطقاً وغيرها أخذ عن البدر محمود الاقصرائى والبرهان والبيجورى والشمس البساطى والعلاء البخارى وغيرهم ، وكان علامة آية فى الذكاء والفهم ، كان بعض أهل عصره يقول فيه : إن ذهنه يثقب الماس ، وكان يقول عن نفسه : أنا فهمى لم يقبل الخطأ ، ولم يكن يقدر على الحفظ ، ولى تدريس الفقه بالمؤيدية والبرقوقيه وقرأ عليه جماعة وكان قليل الاقراء يغلب عليه الملل والسآمة ، ومن مصنفاته : شرح جمع الجوامع فى الأصول ، شرح بردة المديح ، كتاب فى الجهاد ، وشرح القواعد لابن هشام ولم يتمه وشرح التسهيل ولم يتمه أيضاً ، وحاشية على شرح جامع المختصرات ، وحاشية على جواهر الاسنوى وشرح الشمسية فى المنطق ، ومختصر التنبيه وتفسير القرآن ولم يتمه من الكهف إلى آخر القرآن وأكمله السيوطى وتوفى سنة ٨٦٤ هـ(١) .

ويذكر الشوكانى أنه أخذ الفقه وأصوله والعربية عن الشمس البرماوى(٢) .

٦ — ابن حجى :

محمد بن عمر بن حجى بن موسى بن أحمد ولد سنة ٨١٢هـ حفظ القرآن

---

(١) حسن المحاضرة للسيوطى ١ : ٤٤٣ — ٤٤٤ .

(٢) البدر الطالع للشوكانى ٢ : ١١٥ .

والمنهاج وكتبا أخرى ، وأخذ عن الشمس البرماوى وغيره ، وسمع على أبيه بعض الأجزاء ، ولى قضاء الشافعية بدمشق بعد وفاة أبيه ، وولى نظر جيشها مدة ، ثم قدم القاهرة وأضيف إليه نظر جيشها مدة ، توفى سنة ٨٥٠ هـ(١) .

٧ ـ التقى بن فهد :

محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله بن فهد الهاشمى العلوى المكى الشافعى ، أخذ عن كثير من العلماء منهم الحافظ بن حجر وشمس الدين البرماوى ، وكتب عمن دب ودرج ، وبرع فى الحديث وفاق أقرانه وصار المعول عليه فى هذا الشأن ، ومن مصنفاته لحظ الألحاظ ذيل تذكرة الحفاظ والاشراف على جمـــع النكت الظراف وتحفة الأشراف توفى سنة ٨٧١ هـ (٢) .

ى ـ مصنفاته :

لقد أسهم الشيخ البرماوى رحمه الله فى إثراء المكتبة العربية والاسلامية برصيد ضخم من المصنفات شأنه فى ذلك شأن معاصريه وسابقيه من الأعلام ولولا تفرق تلك التصانيف شذر مـــذر كما يقول السخاوى(٢) لأفادت الكثيرين وعسى الزمن يجود بها بجهود المخلصين إن شاء الله ، ومن هذه المصنفات ما يلى :

١ ـ ألفية فى الأصول الفقهية ، وتسمى : النبذة الألفية فى الأصول الفقهية .

---

(١) الضوء اللامع ٨ : ٢٤٢ ـــ ٢٤٣ .

(٢) الضوء اللامع ٩ : ٢٨١ وما بعدها ، والبدر الطالع ٢ : ٢٥٩

٢ ـ البهجة الوردية .   ٣ ـ تلخيص التوشيح(١) .

٤ ـ تلخيص قوت القلوب(٢) .

٥ ـ تلخيص المهمات للأسنوى(٣) .

٦ ـ ثلاثيات البخارى (منظومة من تأليفه) .

٧ ـ جمع العدة لفهم العمدة .

٨ ـ حاشيته على مختصر السيرة النبوية (من تصنيفه) .

٩ ـ الزهر البسام فيما حوته عمدة الأحكام من الأنام .

١٠ ـ زوائد الشذور ويسمى (شرح الصدور بشرح زوائد الشذور) .

شرح خطبة المنهاج للنووى .   ١٢ ـ شرح لامية الأفعال لابن مالك .

١٣ ـ شرح اللمحة البدرية لأبى حيان (موضوع التحقيق) .

١٤ ـ شرح منهج الرائض وضوابط علم الفرائض (شرح لمنظومته فى الفرائض) .

١٥ ـ شرح النهر بشرح الزهر (شرح لمنظومته فى أسماء رجال العمدة) .

---

(١) فى كشف الظنون ذكر كتابين بعنوان التوشيح أحدهما فى الفقه للشيخ السبكى المتوفى سنة ٧٧١هـ ، والثانى التوشيح على الجامع الصغير للبخارى ولسنا ندرى شرح أيهما .

(٢) فى كشف الظنون : قوت القلوب فى معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد كتاب فى التصوف لأبى طالب محمد بن على بن عطية العجمى ثم المكى المتوفى ببغداد سنة ٣٨٦

(٣) المهمات كتاب للجمال الاسنوى المتوفى سنة ٧٧٢هـ ألفه صاحبه على الروضة للنووى ينظر كتاب الكوكب الدرى : ١٣٧ وهدية العارفين ١ : ٥٦١

١٦ ـ الفوائد السنية فى شرح الألفية (ألفيته فى الأصول الفقهية) .

١٧ ـ اللامع الصبيح فى شرح الجامع الصحيح للبخارى (ويقع فى أربعة مجلدات ، ولم يبيض إلا بعد وفاته) .

١٨ ـ مختصر السيرة النبوية على صاحبها أفضل التحية .

١٩ ـ المقدمة الشافية فى علمى العروض والقافية .

٢٠ ـ منهج الرائض وضوابط علم الفرائض (منظومة فى المواريث).

٢١ ـ النبذة الزكية فى القواعد الأصلية (ولعلها هى ألفيته فى الأصول الفقهية والتى سبق ذكرها(١) .

ك ـ بين ابن هشام والبرماوى فى شرحهما للمحة أبى حيان :

شرح ابن هشام لمحة أبى حيان شرحاً جميلا وهو المتخصص فى النحو ذو التصانيف العديدة فى ذلك المجال والذى قصر همه على ذلك الفن وهو فى أوساط النحو بين مشهور شهرة النار على العلم ومصنفاته ذائعة ناطقة برسوخ قدمه فى ذلك المجال ، ولهذا جاء شرحه للمحة أبى حيان مستفيضا وافيا حيث استدرك وناقش وحلل وذكر خلافات النحاة وأدلى بدلو وافر فى شرحه لها .

---

(١) ذكرت تلك المصنفات أو بعضاً منها فى المراجع الآتية .

أ ـ الأنس الجليل ٢ : ٦١٢ ب ـ البدر الطالع ٢ : ١٨١

جـ ـ الضوء اللامع ٧ : ٢٨١ د ـ حسن المحاضرة ١ : ٤٣٩

هـ ـ هدية العارفين ٢ : ١٨٦ و ـ شذرات الذهب ٧ : ١٩٧

أما الشيخ محمد البرماوى رحمه الله فقد اختصر فى شرحه لأن هدفه هو إفادة المبتدئين ، لذا لم يدخل فى التفريعات والتقييدات والشروط والمحترزات التى قد تثقل على المبتدىء ، وقد نص على هذا صراحة فى بداية شرحه(١) ، وللتدليل على ذلك أسوق ما يلى .

١ - قال أبو حيان فى لمحته : « الكلام قول دال على نسبة إسنادية » وقال الشيخ البرماوى فى شرحه ذلك الموضع : لما فرغ من المفرد الذى هو الكلمة ، ومن أقسامها شرع فى بيان المركب الذى هو الكلام فعرفه أولا ثم قسمه إلى ثلاثة أقسام كما فعل بالكلمة فقال فى تعريفه (قول) دخل فيه المفرد والمركب .

وقوله (دال على نسبة) احتراز من الكلمة فإنها إنما تدل على معنى مفرد بخلاف الكلام .

وبيان ذلك أنك إذا قلت زيد قائم ، و « زيد » دل على ذات مجردة ، و « قائم » دل على متصف بقيام من غير تعيين ، فلما ضم « قائم » إلى «زيد» دل هذا الانضمام على نسبة القيام لزيد ، والدال على الانضمام هو مجموع اللفظين فسمى المجموع كلاماً لأنه دل على نسبة إسنادية .

وإنما قال (إسنادية) ليخرج نحو « غلام زيد » فإنك نسبت الغلام لزيد ، لكن هذه النسبة تقييدية لا إسنادية : لأنك قيدته وعرفته به ولم تسند إلى زيد حكماً صدر منه أو قام به ولهذا لم تفد شيئاً لأنه لا يحسن السكوت على غلام زيد مثلا بخلاف زيد قائم فإنه مفيد يحسن السكوت عليه(١)

---

(١) ينظر شرح اللمحة للبرماوى باب تعريف الكلام وأقسامه .

وقال ابن هشام فى شرحه ذلك الموضع : أقول : لما فرغ من حد الكلمة وبيان أقسامها شرع فى حد الكلام وبيان أقسامه ، فأما حده فهو (قول دال على نسبة إسنادية) فالقول قد مضى تفسيره ، وهو جنس يشمل سائر الأقوال ، ويخرج عنه الخط والإشارة ونحو ذلك مما تقع به الفائدة فلا يسمى فى اصطلاحنا كلاماً .

وتأمل لطف قولنا : (يخرج عنه) ولم نقل : (إنه مخرج) لأن الأجناس لا تذكر لأن يحترز بها ، إذ ليس قبلها شيء غير المحدود .

ولكن إذا ذكر جنس بعينه آذن بأن المحدود خارج عن ماهية ماعدا ذلك الجنس قطعاً ، فهذا مراد الناس حيث يقع فى قولهم فى الجنس : (إنه مخرج لكذا) ولكن أكثر الناس لا يعلمون .

قوله : (دال على نسبة) فصل أول مخرج للمفردات كزيد وعمرو وقام وهل ، فإنها لا تدل على نسبة .

وقوله (إسنادية) فصل ثان مخرج لما بقى مما عدا الكلام وهى المركبات التى لا تفيد مع اشتمالها على نسبة لكونها غير إسنادية .

ونعنى بالاسنادية نسبة الشيء إلى الشيء على سبيل الاستقلال فخرج بذلك النسب الناقصة كنسبة المضاف إلى المضاف إليه كغلام زيد ، والنعت للمنعوت كزيد الخياط إذا لم تقدره خبراً ، والعامل للمعمول فى نحو ضارب زيدا ، فهذا حده :

ومقتضاه أن الكلام لا يختص بالمفيد لأن الحد صادق على كل من

جملتي الشرط والجزاء، والجملة الواقعة صلة ، مع أن كلا من ذلك غير مفيد .

والمصنف في هذا موافق للزمخشري في مفصله وابن الحاجب في كافيته، وذهب جماعة إلى أن شرط الكلام الإفادة وهو اختيار الجزولي وابن مالك وابن معط والحريري وغيرهم(١) .

٢ — وفي باب الاستثناء قال أبو حيان : (فإن فرغ العامل كان على حسبه نحو : ما قام إلا زيد) .

وقال الشيخ البرماوي في شرحه ذلك الموضع . هذا تقسيم الاستثناء ومعنى تفريغ العامل له : أي لا يجعل عاملا في شيء إلا فيما بعد « إلا » لأنك إذا قلت : ما قام ، فهذا فعل يحتاج إلى فاعل ، فلما قلت إلا زيد، سلطت عليه ذلك العامل الذي هو فارغ من شيء يعمل فيه فلهذا كان المستثنى في هذه الحالة بحسب ذلك العامل ، فإن كان يقتضي رفعا رفعته أو نصبا نصبته أو جرا جررته نحو ما قام إلا زيد ، وما رأيت إلا زيدا ، وما مررت إلا بزيد(٢) .

وقال ابن هشام في شرحه ذلك المواضع : أقول : الاستثناء ضربان مفرغ وتام ، ونعني بالمفرغ : أن يكون ما قبل إلا طالباً لما بعدها لكونه لم يستوف ما يقتضيه ، وبالتام : ما ليس كذلك ، وإن كان تاماً فسيأتي وإن كان مفرغاً فحكم الإسم الواقع فيه بعد إلا حكم ما لم تدخل عليه

---

(١) شرح اللمحة لابن هشام تحقيق الدكتور حمدي المقدم مطبعة الأمانة سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م ص ١٣،١٢ .

(٢) شرح اللمحة للبرماوي باب الاستثناء .

« إلا » فتقول : ما قام إلا زيد بالرفع كما تقول : ما قام زيد ، وما ضربت إلا زيدا ، بالنصب على المفعولية كما تقول : ما ضربت زيدا ، وما مررت إلا بزيدا ، كما تقول : ما مررت بزيد ، وكذا لو كان العامل السابق غير فعل نحو ما زيد إلا قائم ، فقائم مرفوع على الخبرية ، وما فى الدار إلا زيد ، فزيد مرفوع على الفاعلية بالجـــار والمجرور لاعتماده على النفى كما مثلنا ، وقوله تعالى « وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل » والثانى النهى نحو « ولا تقولوا على الله إلا الحق » والثالث الاستفهام نحو « هل يهلك إلا القوم الظالمون » ، قوله : (فإن فرغ العامل) أى العامل السابق « إلا » للعمل فى الاسم الذى بعد إلا ، وقوله (على حسبه) أى على حسب العامل ، أى على حسب ما يقتضيه حاله من عمل الرفع والنصب فى اللفظ أو المحل(١) .

ولعل الفرق واضح بين عبارة البرماوى فى شرح معنى تفريـغ العامل حيث قال : « أى لا يجعل عاملا فى شىء إلا فيما بعد إلا » .

وبين قول ابن هشام فى شرحه معنى تفريغ العامل حيث قال : « ونعنى بالمفرغ أن يـكون ما قبل إلا طالباً لما بعدها لكونه لم يستوف ما يقتضيه » .

فعبارة ابن هشام أدق وأوفى بالغرض أما عبارة الشيخ البرماوى فهى غير دقيقة لأنك إذا قلت (ما رأيت إلا زيدا) فما العامل فى تاء الفاعل ؟ أليس هو الفعل ؟

---

(١) شرح اللمحة لابن هشام : ١٥٥ — ١٥٦ .

٣ — وفى ذكر الآرا والخلافات يهتم بذلك ابن هشام أما البرماوى فلا يتعرض لذلك إلا نادراً ، فى تعريف الموصول وهل تعريفه بالألف واللام أو بالصلة ؟

قال الشيخ البرماوى : تنبيه « إنما جعل المصنف الموصولات كلها من جملة المعرف بأل لأن غالبها مقترن بالألف واللام ، وأما « من » « وما » و « أى » فالألف واللام مقدرة فيها ، وهذا على اختيار المصنف وجماعة ، والمختار عند الجمهور أن تعريف الموصولات بصلاتها التى سنبينها »(١) .

وقال ابن هشام فى نفس الموضع : « الفصل الثالث فى تحقيق ما تعرف به وقد اختلف فى ذلك : فزعم أبو على وأبو الفتح وطائفة أنها تعرفت بالعهد الذى فى صلتها ، لأن البيان إنما حصل بها ، فزعموا أن « أل » فى نحو الذى والتى زائدة . وزعم أبو الحسن الأخفش أنها تعرفت بأل « لأن التعريف لفظى لا يثبت إلا بها أو بالإضافة ، ويرد بأن من الموصولات ما ليس فيه أل كمن وما ، أجاب بأنه على معناها كسحر ليوم معين ، ويرد بأن منها ما هو مضاف وهو « أى » فلا يصح أن ينوى فيه أل ، أجاب بأنه يدعى فيها أنها معرفة بالإضافة ، هكذا نقل عن ابن عصفور وغيره .

وتلخص أن الموصلات عنده ثلاثة أقسام :

معرف بالألف واللام ، ومعرف بنيتهما ومعرف بالإضافة ، وأن المصنف لم يوافق واحدا من القولين ؛ لأنه عمم القول بأن الموصولات

---

(١) شرح اللمحة للبرماوى باب الموصول .

معرفة بالألف واللام حيث قال : « ومن ذلك الموصولات » أى ومما عرف بالألف واللام الموصولات الخ(١) .

٤ — وفى باب الإضافة ذكر المصنف (أبو حيان) وتابعه البرماوى « أفعل التفضيل » فى الإضافة غير المحضة حيث قال البرماوى وهو يعدد مواضع الإضافة غير المحضة : الرابع : إضافة أفعل التفضيل إلى المفضل عليه نحو أفضل القوم ، معناه : أفضل منهم(٢) .

وقال ابن هشام إنها إضافة محضة حيث قال : « وقد اختلفوا فى أفعل التفضيل ؛ فذهب سيبويه وغيره وأيدهم ابن مالك إلى كون إضافته محضة ، وذهب الفارسى وابن السراج والكوفيون إلى أن إضافته غير محضة .

وأيد ابن هشام المذهب الأول مستدلا بقوله تعالى « فتبارك الله أحسن الخالقين » إذ لو كانت الإضافة غير محضة للزم إعرابه حالا منصوباً ، لكنه مرفوع على الوصفية فرجح الأول .

ورد على المستدلين بالحديث « ومالنا أكثر أهل النار » برواية نصب أكثر على الحالية كالآية « فما لهم عن التذكرة معرضين » رد على ذلك بأنه من الشذوذ — انتهى(٣) .

---

(١) شرح اللمحة لابن هشام : ٤٩ .

(٢) شرح اللمحة للبرماوى باب الاضافة .

(٣) شرح اللمحة لابن هشام : ١٧٧ — ١٧٨

٥ — وفى باب حروف الجر اختصر البرماوى فى معانى الحروف بينما فصل ذلك ابن هشام بذكر معانى أكثر وقد بينت ذلك فى مواضعه من التحقيق(١) .

٦ — وفى باب حروف الجر أيضاً اتفق كلاهما على « ها » .

حيث ذكر المصنف من حروف الجر « الهاء » فقال البرماوى : التاسع عشر « ها » للتنبيه نحو : ها الله لأخرجن ، لكن تعبير المصنف بالهاء غير مستقيم لأن حرف التنبيه هو « ها » ، لا « الهاء » وحدها ، وعلى كل تقدير فها التنبيه ليست حرف جر لأن الذى جر إنما هو حرف القسم المقدر بعدها أى : ها والله أو نحو ذلك (٢) .

وقال ابن هشام : والتاسع عشر (الهاء) ، وكذا فى نسخ هذه اللمحة وهو خطأ واضح إما من المؤلف أو من الناسخ ، والصواب أن يقال و « ها » بغير ألف ولام وتقصر الألف ، أى ولفظة « ها » ، وهى « ها » التنبيه كقولك : ها الله لأخرجن ، ثم الصواب ألا تعد فى حروف الجر ، فإن الجار على الأصح حرف القسم المحذوف وهى سادة مسده لفظا كما سدت الواو مسد « رب » فى قوله :

وليل كموج البحر أرخى سدوله   على بأنواع الهموم ليبتلى

ولا تدخل إلا على إسم الله تعالى ، ولك فى ألفها وألف الاسم الأعظم أربعة وجوه : أحدها حذفها وهو القياس ، الثانى :

---

(١) ينظر ذلك فى باب حروف الجر .

(٢) شرح اللمحة للبرماوي باب حروف الجر .

إثباتها ، الثالث حذف الأولى وإثبات الثانية ، والرابع : عكسه(١) .

٧ — وفى باب الممنوع من الصرف للعلمية والعجمة يقول المصنف (إلا فى نوح فيجب الصرف) ويقول البرماوى فى شرحه : أى يستثنى من اجتماع العلمية والعجمة كل ثلاثى ساكن الوسط نحو نوح ولوط وهود وشبهها فإنها وإن كانت أعلاماً أعجمية لكنها يجب صرفها لخفتها تقول : مررت بنوح وبلوط وبهود بالكسرة والتنوين لأنها مصروفة ، والله أعلم(٢) .

وقال ابن هشام : واعلم أنه يشترط فى الأعجمى أن يزيد على الثلاثة ، فإن لم يكن كذلك وجب صرفه مطلقاً كنوح وهود خلافاً لمن أجاز الوجهين فى ذلك(٣) .

٨ — لم يوجد فى الكتاب ما يشير إلى شرح ابن هشام لتلك اللمحة إلا فى موضع واحد هو فى الصحيفة رقم (٢١أ) من المخطوط عند الكلام على أفعال المقاربة وذكر معانيها حيث قال الشيخ البرماوى فى شرحه : الثانى من معانى هذه الأفعال الإشفاق ؛ وهو توقع ما يكره ، وله « عسى » خاصة ؛ وربما جاءت للترجى كما سبق ، وقد اجتمع الأمران فى قوله تعالى « وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم »(٤) ، هكذا فى أصل المخطوط وقبل قوله (وقد اجتمع

---

(١) شرح اللمحة لابن هشام : ١٦٩ — ١٧٠ .

(٢) شرح اللمحة للبرماوى باب الممنوع من الصرف .

(٣) « « لابن هشام : ٢١٣ .

(٤) شرح اللمحة للبرماوى باب أفعال المقاربة .

الأمران الخ) توجد إشارة لكلام أثبته فى الهامش وهو قوله : عبارة ابن هشام فى شرحه لهذا المختصر : والإشفاق وله « عسى » خاصة ، فعسى طمع فيما تهواه وإشفاق فيما تخشاه ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى « وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم » قال ابن برى : ويحتمل أن يقال إنها تلازم المعنيين لأن المترجى للشيء طامع فيه مشفق ألا يناله انتهى(١) .

وقد تكون هذه الإشارة ليست منه بل من الناسخ .

٩ — وبمقارنة شرح البرماوى بشرح ابن هشام نجد البون بينهما شاسعاً فى عدة مجالات .

(أ) فى الاستشهاد بالقرآن نجد البرماوى لا يكثر منه فى ثنايا كتابه استشهد بأقل من عشرة شواهد قرآنية منها ثلاث من سورة البقرة هى الآيات رقم (١٨٧ — ٢١٦ — ٢٨٤) مشاهد من آل عمران وهو الآية رقم (١٩) وشاهد من سورة هود هو الآن رقم (٦٦) وشاهد من سورة القمر الآية (١٢) وشاهد من سورة الرحمن (٢٦) وشاهد من سورة الحاقة الآية (١٣) .

أما ابن هشام فما أكثر ما استشهد به من كتاب الله .

(ب) وفى الاستشهاد بالحديث لم يستشهد ولا بشاهد فيه .

(ج) وفى الاستشهاد بالشعر لم يذكر إلا جزء بيت هو « ولا تزل ذاكر الموت » وتمام البيت .

---

(١) شرح اللمحة لابن هشام : ٨١ .

صباح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضـــلال مبين

بينما أكثر ابن هشام من شواهده الشعرية .

(ب) خلا الكتاب من ذكر الخلافات والاستطرادات والتقييدات والانتقادات للمصنف ، وعلى الجانب الآخر أكثر من ذلك ابن هشام في شرحه ،

(ج) الاختصار الزائد عند البرماوي كما صنع في حروف الجر واعراب الفعل وغيرها من الأبواب بينما توسع في ذلك ابن هشام .

وإني إذ أذكر ذلك لا أقصد أن أقلل من شأن أحدهما أو أرفع من شأن الآخر فكلاهما جاد بدلوه وأسهم بعطائه في خدمة تلك اللغة على قد استطاعته فجزاهما الله خير الجزاء ونفع بهما إلى أبد الآبدين .

ل — إثبات نسبة الكتاب للبرماوي :

ثبت بما لا يدع مجالا للشك نسبة ذلك الكتاب للشيخ محمد ابن عبد الدائم البرماوي فهاهو حاجي خليفة يقول في كشف الظنون بعد أن ذكر لمحة أبي حيان قال : وأن ممن شرحها ابن هشام ، واختصرها محمد بن عبد الرحيم المعروف بالقراط ، وشرحها الشيخ الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم البرماوي المتوفى سنة ٨٣١ وأوله : الحمد لله حمد من أناب إلى ربه »[١] .

---

(١) كشف الظنون المجلد الثاني : ١٥٦١ .

وفى هدية العارفين يقول المؤلف بعد أن ترجم للشيخ البرماوى: « له من الكتب : ألفية فى الفقه ، تلخيص قوت القلوب ، جمع العدة لفهم العمدة للناشىء فى الفروع ، شرح اللمحة البدرية فى علم العربية لأبى حيان »[1] مع ما ثبت على غلاف المخطوط من نسبته إليه وكذلك ما فى الصفحة الأولى من المخطوط ، وكذا ما فى فهارس مخطوطات دار الكتب المصرية .

م — نسخ الكتاب : لم أستطع رغم جهدى أن أجد غير تلك النسخة التى فى دار الكتب المصرية فعولت عليها وقمت بتحقيقها ومن حسن حظى أن تلك النسخة كاملة لا سقط فيها إلا ما ندر وهى مراجعة تماماً ومكتوبة بخط حسن وأفادنى فى الضبط وإثبات النقص أو الزيادة شرح اللمحة لابن هشام وفيما يلى صورة الغلاف واللوحتين الاولى والأخيرة من الكتاب والذى تم نسخه فى غرة الحجة سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة من الهجرة النبوية الشريفة على صاحبها أفضل التسليم .

---

(١) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين للبغدادى طبعة استانبول سنة ١٩٥٥م ص١٨٦ .

شرح لمحة ابي حيان للفاضل البرماوي
رحمهما الله تعالى ونفعنا بهما امين

شرح اللمحة لبي حيان

١٢٢١ نحو ٥٢٨٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
قال الشيخ الإمام العلامة شمس الدين أبو عبد الله محمد
بن عبد الدائم البرماوي غفر الله له ولوالديه ولكل
المسلمين
الحمد لله حمد من أناب إلى ربه وصلواته وسلامه
على محمد وآله وصحبه. فهذا التوضيح لتوضيح
لمحة الإمام العلامة أثير الدين أبي حيان الأندلسي
النفزي عفا الله عنه سألنيها بعض إخواني
المبتدئين في علم العربية على وجه سهل من غير
تشاغل بتحرير عبارة ولا بقيود ولا استيعاب
شروط ولا ذكر خلاف بل التمثيل والإيضاح لما
في الكتاب فأجبته لذلك لما رأيته الصواب في مثل
هذه المطالب لأن المبتدئ يعسر عليه السلوك

في غير هذه الطرق والمبتدئ مشتغل عن مثل هذه
المقدمات بالبسط والتحقيق والمقصود بهذا
الوضع تسهيل ما لا بد منه للمبتدي وتعليم المنتهي
كيف إقراء المبتدي كما في البخاري عن ابن عباس رضي الله
عنه في قوله تعالى كونوا ربانيين حكماء فقهاء قيل له
الرباني الذي يربي الناس بصغار العلم قبل كباره
والله تعالى يمدنا بعونه وبالتوفيق إلى أقوم طريق
بمنه وكرمه وجميع المسلمين. قوله الكلمة قول
موضوع لمعنى مفرد. لما كان المفرد سابقا على المركب
عرّف الكلمة قبل تعريف الكلام فقوله قول جنس
يدخل فيه الكلمة والكلام وغيرهما وقوله موضوع لمعنى
مفرد أخرج ما سوى الكلمة فإن [illegible]
مثلا مفرد لأن معناه واحد وقام زيد ليس كلمة

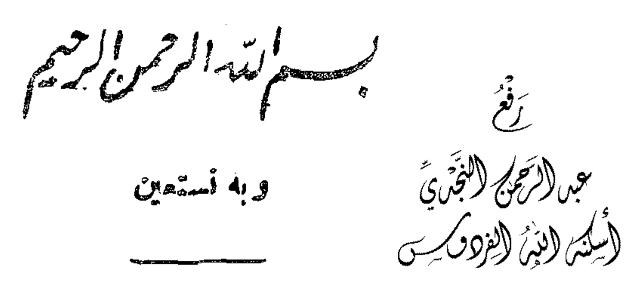
مثل الذي كان من الالف والالف هو التي [illegible]
او غير منصرف نحو رايت احمد فهذان
يوقف عليهما بالسكون واما المنون فانك
تقف عليه بابدال تنوينه الفا فتقول رايت زيدا
ورايت رجلا [illegible] وعلى المقصور بالالف
ليس في الوقف [illegible] الا وجه واحد وهو
لزوم الالف [illegible] وعلى المنقوص المنون [illegible]
[illegible] تقدم الكلام في الوقف
على الاسم الصحيح فاما المنقوص فعلى ضربين
منون وغير منون [illegible]
[illegible] نحو القاضي
والداعي فاما المنون فيوقف عليه [illegible]
[illegible] هذا قاض [illegible]

[illegible]

ويوقف عليه [illegible]
[illegible] الاولى [illegible]
[illegible]
[illegible] لا
[illegible]
[illegible]
[illegible] العرب [illegible]
وكذلك لا [illegible] المنقوص غير المنون
[illegible] المنقوص [illegible]
[illegible] القاضي والداعي
[illegible]
القاضي [illegible]
[illegible]
[illegible]



قسم التحقيق



قال الشيخ الإمام العلامة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الدايم ٢/أ البرماوى غفر الله له ولوالديه ولكل المسلمين .

الحمد لله حمد من أناب إلى ربه وصلاته وسلامه على محمد وآله وصحبه .

وبعـــد :

فهذا تلويح بتوضيح للمحة الإمام العلامة أثير الدين أبي حيان الأندلسى النفزى(١) عفا الله عنه ، سألنيها بعض إخوانى المبتدئين فى علم العربيه على وجه سهل من غير تشاغل بتحرير عبارة ولا بقيود ولا استيعاب شروط ولا ذكر خلاف ، بل التمثيل والايضاح لما فى الكتاب ، فأجبتهم لذلك لما رأيته الصواب فى مثل هذه المسالك لأن المبتدىء يعسر عليه السلوك ٢/ب فى غير هذا الطريق ، والمنتهى مشتغل عن مثل هذه المقدمات بالبسط والتحقيق .

والقصد بهذا الوضع تسهيل مطالعته للمبتدىء ، وتعليم المنتهى كيف إقراء المبتدىء ، ففي البخارى عن ابن عباس رضي الله عنه(٢) فى قوله تعالى:

---

(١) نفزة بكسر النون وسكون الفاء، قبيلة من البربر ينسب إليها أبو حيان والبربر كانوا يقيمون فى شمال إفريقيا ثم نزحوا إلى الأندلس حينما استعان بهم ملوك الطوائف وأسسوا دولة المرابطين من سنة ٥٤٣ - ٦٦٨ هـ .

(٢) كان الأحسن أن يقول عنهما بدل عنه لأن العباس عم النبي من حسن =

«كونوا ربانيين»[١]: حكماء فقهاء[٢]، يقال الربانى الذى يربى الناس بصغار العلم قبل كباره، لله وتعالى يمدنا بحسن التوفيق إلى أقوم طريق بمنه وكرمه وجميع المسلمين.

=إسلامه وجهاده فى سبيل الله، وكان عبدالله حبرا عالما محدثا ولما مات قيل : مات ربانى هذه الأمة.

(١) آل عمران : ٧٩

(٢) كلمة ربانى قد تكون نسبة إلى الرب أو تكون نسبة إلى ربان وهى كلمة عبرانية أو سريانية ومعناها رئيس الملاحين، كذا فى القاموس، ولكن يترجح الأول فتكون نسبة إلى الرب، وزيدت الألف والنون للمبـــالغة فى النسب، قال سيبويه : زادوا ألفا ونونا فى الربانى إذا أرادوا تخصيصا بعلم الرب دون غيره، وسبب ذلك الترجيح أن الكلمة السريانية بضم الراء، وتلك التى معنا بفتح الراء والربانى قيل هو : الحكيم العالم، أو الفقيه العالم الحليم، الحكيم الفقيه. وقال الزجاج : هو المعلم، وقال المبرد : هو العالم وقال الزمخشرى : هو الشديد التمسك بدين الله وطاعته، وقال مجاهد : الربانى فوق الحبر، لأن الحبر هو العالم، والربانى الذى جمع إلى العلم والفقه النظر بالسياسة والتدبير والقيام بأمور الرعية وما يصلحهم فى دينهم ودنياهم، وفى البخارى : الربانى : الذى يربى الناس بصغار العلم قبل كباره، وقال ابن عطية لجملة ما يقال فى الربانى : إنه العالم المصيب فى التقدير من الأقوال والأفعال التى يحاولها فى النـــاس. البحر المحيط لأبى حيان ٢ : ٥٠٦ طبعة دار الفكر.

﴿ الكلام وما يتألف منه ﴾

قوله : (الكلمة قول موضوع لمعنى مفرد) .

ش : لما كان المفرد سابقاً على المركب عرف الكلمة قبل تعريف الكلام[1]

فقوله : (قول) جنس دخل فيه الكلمة والكلام وغيرهما[2] .

---

(١) وقد عكس الجزولى وابن معط فبدأ كل منهما بتعريف الكلام قبل الكلمة ؛ وذلك لأنه المطلوب بالذات ، فيه يقع التخاطب فكان تقديمه أهم . ينظر ذلك فى الفصول الخمسين لابن معط : ١٤٩ والمباحث الكاملية شرح الجزولية رسالة دكتوراه للأستاذ الدكتور حمدى عبد الحميد المقدم ١ : ٢ بكلية اللغة العربية .

(٢) وهذا هو ما عبر عنه ابن مالك بقوله .

كلامنا لفظ مفيد كاستقم ... واسم وفعل ثم حرف الكلم
واحده كلمة والقول عم ... وكلمة بها كلام قد يؤم

فالقول جنس يعم الكلمة والكلم والكلام ؛ وهو مصدر (قال) بمعنى : نطق بلفظ مستعمل أما لو نطق المتكلم بلفظ غير مستعمل مثل « ديز » مقلوب زيد فإن ذلك لا يسمى قولا بل يسمى لفظاً ؛ لأن معنى اللفظ هو الطرح ، ثم نقل إلى الشيء المطروح ولفظ « ديز » مطروح بلسان اللافظ إلى سمع السامع ، وقد ذكر ذلك ابن هشام فى شرحه للمحة أبى حيان : ٢ ، ٣ .

وقد يدل على المعنى بالخط أو بالرمز أو بالاشارة فلا يسمى ذلك قولا لأنه ليس بلفظ .

وقوله (موضوع لمعنى مفرد) أخرج ما سوى الكلمة ؛ فإن معناه متعدد، فزيد مثلا مفرد؛(١) لأن معناه واحد، وقام زيد ليس بكلمة ٣/أ لتعدد معناه ؛ لأن قام دل على شيء ، وزيد دل على شيء آخر(٢) .

---

(١) المفرد هو : ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ، فزيد لا تدل الزاى أو الياء أو الدال على جزء المعنى المراد ، وعبد الله (علما) لا تدل كلمة عبد على جزء المعنى المراد من الكلمة وكذلك لفظ الجلالة المضاف إليه لكن مجموعهما يدل على المعنى المراد غير ما تدل عليه كل منهما منفصلة .

(٢) وكذلك المضاف والمضاف إليه ، كل منهما دال على معنى غير الذى دل عليه الآخر فهو مركب فنحو (كتاب محمد) كتاب دل على المعنى ، ومحمد دل على الجزء الآخر ولهذا يقولون : المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، ولا يقولون إنهما شيء واحد وقد تطلق الكلمة ويراد منها الكلام وذلك على سبيل المجاز لقوله تعالى : « كلا إنها كلمة هو قائلها » إشارة إلى الكلام السابق وهو « رب ارجعون لعلى اعمل صالحاً فيما تركت» ومنه قول الخطيب : سألقى اليوم كلمة فى الحاضرين ومنه أيضاً قول الرسول ﷺ : « أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد » ، وهو لبيد بن ربيعة العامرى : شاعر عاصر الجاهلية والإسلام وأسلم وهو من الصحابة وكلمته التى قصدها الرسول :

ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل

أقسام الكلمة

قوله : (وهى اسم وفعل وحرف) .

ش : لما عرف الكلمة شرع يبين أقسامها ، وهى ثلاثة لا رابع لها(١)

وذكر الاسم أولا لشرفه(٢) ؛ لأنه يسند ويسند إليه فتقول : زيد القائم ، والقائم فى الدار ، فوقع الاسم الذى هو (القائم) مسنداً فى الأول ومسنداً إليه فى الثانى .

ثم ثنى بالفعل لأنه أشرف من الحرف باعتبار أنه يسند نحو قام زيد

---

(١) وذهب أبو جعفر بن صابر إلى أن أقسام الكلمة أربعة ، فزاد قسما رابعاً سماه الخالفة وهو (إسم الفعل نحو : صه ، وحسبك . . . الخ ، ولكن الذى عليه إجماع النحويين عداه أنها ثلاثة فقط وطريق حصرها فيها هو : الاستقراء من أئمة اللغة ، وما ذكره النحويون من أن المعانى ثلاثة : الذات وهى الاسم ، والحدث وهو الفعل ، ورابطة للحدث بالذات وذلك هو الحرف كما قالوا : إن الكلمة : إما أن تدل على معنى فى نفسها أولا تدل ، إن لم تدل فهى الحرف ، وإن دلت فإن كانت مع الدلالة دالة على زمن فهى الفعل وإلا فهى الاسم .

وقالوا أيضاً : إن الكلمة إما أن يصح إسنادها إلى غيرها أولا ، فإن لم يصح إسنادها فهى الحرف ، وإن صح اسنادها فإما أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أولا فالمقترنة بأحد الأزمنة هى الفعل ، وغير المقترنة هى الإسم .

(٢) لأنه لا يستغنى عنه فى الكلام المفيد ، فالجملة الاسمية هو فى ركنيها العمدة والجملة للفعلية هو العمدة فيها إذ هو المسند إليه ، فهو يسند ويسند إليه .

بخلاف الحرف فإنه لا يسند ولا يسند إليه ، فلهذا أخر ، لأنه فضلة في الكلام .

علامات الاسم

قوله : فيعرف الاسم بالألف واللام وبالجر وبالتنوين نحو الرجل وبزيد) ،

ش : أى يعرف الاسم ويتميز عن أخويه وهما الفعل والحرف بقبول واحدة من هذه العلامات الثلاث ، وهى : الألف واللام ، نحو (رجل) فإنك تقول فيه : الرجـــل ، فلما قبل دخول الألف ٣/ب واللام دل على أنه إسم«١» .

«١» دخول الألف واللام المعرفة على الكلمة دليل على إسميتها ، لأنه لاحظ للفعل ولا للحرف فى التعريف ، والاقتصار على تعريف الاسم بأل غير راجح فهناك التعريف بالاضافة وهو من علامات الأسماء أيضاً ، وأل قد تكون غير معرفة كالداخلة على الأعلام مثل : الوليد واليزيد والحارث الخ ، وقد تكون موصولة وهى الداخلة على بعض المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول نحو « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده » ، ونحو الموفق من سلك طريق النجاة كما أن الموصولة تدخل على الفعل فيكون ذلك ضرورة كقول الفرزدق .

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل

وقول الآخر .

ما كاليروح ويغدو لاهياً فرحاً مشمر مستديم الحزم والرشد

ومعناه : ما الجد المشمر دائم الحزم والرشد مثل الذى يروح ويغدو لاهياً فرحاً .

ومثل أل المعرفة هذه « أم » فى لغة حمير كقول الرسول ﷺ « ليس

وكذلك يستدل على إسمية الكلمة بقبول الجر «١» نحو « بالرجل » ولهذا مثل به المصنف لقبوله العلامتين معاً وهما الألف واللام والجر.

=من امبر امصيام فى امسفر » ، والمعرف هو اللام على الراجح ، والهمزة همزة وصل تسقط فى الدرج .

«١» المراد بالجر كون الكلمة مجرورة سواء أكان الجر بالحرف نحو ما مثل « بالرجل » أو بالإضافة نحو غلام محمد أو بالتبعية نحو مررت بمحمد العاقل ، أو بالمجاورة كقولهم هذا جحر ضب خرب ، فقد جر « خرب » وهو يستحق الرفع ، وسبب جره مجاورته للمجرور ، أو على التوهم كقول الشاعر :

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا

بجر سابق على توهم دخول حرف جر على خبر ليس والتقدير : لست بمدرك شيئاً ولا سابق ، والحقيقة أن الجر بالتبعية العامل فيه هو العامل فى المتبوع ، وأن الجر على التوهم نادر ، وكذلك الجر بالمجاورة وإذا كان الجر من علامات الاسم لأن المجرور مخبر عنه فى المعنى ، ولا يخبر إلا عن الاسم ولا يعترض بدخول حرف الجر على الفعل فى نحو : ما هى بنعم الولد ، ونحو بئس السير على بئس العير لتقدير مجرور قبل الفعل والتقدير . ما هى بولد مقول فيه نعم الولد ، وفى المثال الثانى يقدر : بئس السير على عير مقول فيه بئس العير كما لا يعترض بنحو (عجبت من أن تخرج) إذ دخل فيه حرف الجر على حرف مصدرى ويدفع ذلك بأن الحرف المصدرى والفعل مؤولان باسم مجرور بحرف الجر فيكون حرف الجر على أصله داخلا على إسم ، وقد مثل الشارح بقوله (بالرجل) ويشمل ذلك الجر بالكسر أو بما ينوب عنها كا فتحة فى الممنوع من الصرف والياء فى المثنى والجمع .

وأما العلامة الثالثة وهى التنوين فمثل لها « بزيد » فإنه مع قبوله الجر يقبل التنوين أيضاً (١) .

---

(١) العلامة الثالثة التنوين وهو أيضاً من خصائص الأسماء ويقصد به تنوين التمكين الذى يلحق بعض الأسماء المعربة دلالة على خفة الإسم وتمكنه فى باب الاسمية فالإسم المنون لم يشبه الحرف فيبنى ، ولا الفعل فيمنع من الصرف .

ومن أنواع التنوين الذى يلحق الأسماء تنوين التنكير ، وهو الذى يلحق بعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها فالإسم المبنى المنون نكرة ، وغير المنون معرفة وذلك مثل سيبويه ونظائره مما هو مختوم باسم صوت ، ومثل أسماء الأفعال كـ « صه » « وإيه » وغيرهما ، ومن أنواع التنوين أيضاً التى تلحق الأسماء تنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم مثل قوله تعالى « عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجاً خيراً منكن مسلمات مؤمنات . . . الخ ، وسمى بذلك لأنه فى مقابلة النون من جمع المذكر السالم .

ومن أنواع التنوين الخاصه بالأسماء تنوين العوض وهو الذى يلحق الجموع المعتلة التى على وزن فواعل أو مفاعل وما أشبهها مثل نواد وملاه ومبان ، فالتنوين فيها عوض عن الياء ، كما يكون التنوين عوضاً عن جملة مثل « ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله » كما يكون عوضاً عن مفرد مثل قول الرسول « فكل ميسر لما خلق له » والتقدير ، ويوم يغلب الروم يفرح المؤمنون ، كل إنسان ميسر لما خلق له .

أما تنوين ترك الترنم وهو الذى يلحق القوافى المطلقة ، والتنوين

الغالى وهو الذى يلحق القوافى المقيدة فيدخلان على الأسماء والأفعال والحروف .

ومن خصائص الأسماء أيضاً وعلاماتها التى تركها الشارح تبعاً لأبى حيان . النداء مثل : يا محمد أد واجبك ، والاسناد وهو أن يسند إلى الاسم ما تتم به الفائدة مثل : الله ربنا ، ومحمد رسولنا ، والكعبة نتجه إليها ، والجنة مأوى المؤمنين ، والإضافة مثل : « طور سيناء » ، وعود الضمير على الكلمة مثل أطاع المؤمن ربه فأل فى المؤمن موصولة لعود الضمير إليها ، ومن العلامات جمع الكلمه مثل حدائق ، ومن العلامات التصغير مثل « أسيد » ، ومن العلامات أيضاً إبدال إسم صريح من الكلمة مثل كيف أنت أمجتهد أم كسول ، فإبدال مجتهد من كيف دال على اسميته ، ومن العلامات أيضاً موافقة الكلمة لثابت الإسمية مثل نزال « فهى تشبه « حذام » وهذه موافقة لفظية ، ومثل قط وعوض وحيث فهى بمعنى الزمن الماضى والمستقبل والمكان ذكر ذلك الخضرى فى حاشيته على شرح ابن عقيل .

ولا يشترط فى الكلمة ليحكم باسميتها وجود كل هذه العلامات ، بل وجود البعض أو إمكان لحاق بعضها كاف فى الدلالة على الاسمية ولذلك لم يضع له بعض النحويين حداً كسيبويه وغيره بل ذكروا للإسم علامات فقط ؛ وسبب ذلك هو أن الحد جامع مانع وهو يطرد وينعكس بمعنى أنه كلما وجد الحد وجد المحدود ، وهذا هو الاطراد نحو : الإنسان حيوان ناطق فالانسان محدود ، وقولهم « حيوان ناطق هو الحد ، فإذا وجد الحيوان الناطق وجد الإنسان .

ومعنى الانعكاس أنه كلما انتفى الحد انتفى المحدود ففى المثال السابق إذا انتفى الحيوان الناطق وهو الحد انتفى الإنسان وهو المحدود أما العلامة فهى تطرد فقط ولا تنعكس ومثال ذلك : الإنسان كاتب بالفعل ، فكلما وجد الكاتب بالفعل وجد الانسان ولا ينعكس فيقال : كلما انتفى الكاتب بالفعل انتفى الإنسان .

علامات الفعل

قوله : (ويعرف الفعل بتاء التأنيث الساكنة وبالياء وبلم) .

ش : لما فرغ من علامات الأسماء بين علامات الأفعال ، فذكر له ثلاث علامات ؛ لأن الفعل ينقسم إلى ثلاثة أقسام ، ماض ، وأمر ، ومضارع ، فيكون لكل قسم من أقسام الفعل علامة من الثلاثة :

فالأولى : تاء التأنيث الساكنة ، وهي علامة الفعل الماضي ، نحو : قام ، تقول : قامت ،(١) ، واحترز بالساكنة من المتحركة فإن تلك في الأسماء

---

(١) يتميز الفعل الماضي بقبول تاء الفاعل والتي تكون حركتها ضمة إذا كانت المتكلم نحو « أسلمت وجهي لله » ، وتكون الحركة فتحة إذ كانت للمخاطب المذكر نحو (تباركت وتعاليت ،) ، وتكون الحركة . كسرة إذا كانت للمخاطبة المؤنثة نحو عبدت ربك أيتها المؤمنة فنلت الخير الكثير .

كما يتميز بقبول تاء التأنيث كما مثل له عالية، وبهاتين العلامتين الخاصتين بالفعل الماضي يرد على من زعم حرفية ليس وعسى لأنهما لو كانتا حرفين ما قبلتا إحدى التاءين لكنهما قبلتاها نحو « لست عليهم بمسيطر » ، ونحو وليست التوبة للذين يعملون السيئات » ، ونحو « فهل عسيتم إن توليتم » ونحو (عست المدنية أن فنتشر) فدل ذلك على أنهما فعلان .

وبهاتين العلامتين أيضاً يرد على من زعم أن نعم وبئس اسمان مستدلا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما نحو قولهم « ما هي بنعم الولد » ، وقول الآخـــر : بئس السير على بئس العير ، ولكن يرد على ذلك بأن الجار =

نحو مسلمة ، وفاطمة ، وفى الحروف نحو ربت وثمت(١) .

والثانية : الياء ، والمراد بها ياء المخاطبة نحو : اقرأ ، فتقول فيه : اقرأى ، وهذه علامة فعل الأمر(٢).

=داخل على مجرور محذوف والتقدير : « ما هى بولد مقول فيه نعم الولد ، وفى المثال الثانى بئس السير على عير مقول فيه بئس العير .

والدليل على أنهما فعلان دخول تاء التأنيث عليهما نحو « نعمت الأمانة وبئس الخيانة ، فلما قبلتا تاء التأنيث دل ذلك على أنهما فعلان .

(١) مثال رب قول الشاعر :

ما وى يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم .

ومثال ثم قول الآخر

ولقد أمر على اللئيم يسبنى فمضيت ثمت قلت لا يعنينى

فالتاء فيهما هى تاء التأنيث المتحركة ، ومنه أيضاً تاء لات كقوله تعالى « لات حين مناص » .

(٢) ياء المخاطبة من علامات فعل الأمر ولذلك يترجح كون هات وتعال فعلين لا اسمى فعل بدليل دخول الضمائر عليهما نحو قوله تعالى « فتعالين أمتعكن » ، ونحو هاتى ما عندك يا فاطمة ومثال دخول واو الجماعة عليهما قوله تعالى « قل هاتوا برهانكم » ، « يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء » ، ومن ذلك قول امرىء القيس : إذا قلت هاتى نولينى تمايلت . . إلخ .

وإنما قلنا ٤ / ا ياء المخاطبة احترازاً من ياء المتكلم فإن تلك تدخل على الاسم نحو غلامى وعلى الحرف نحو منى(١) .

والعلامة الثالثة (لم) وهذه علامة الفعل المضارع(٢) نحو : يقعد تقول فيه : لم يقعد .

---

(١) ومما يدل على فعل الأمر دخول نون التوكيد عليه نحو (أحسنن إلى الجار) ولهذا قال ابن مالك .

بتا فعلت وأتت وياء افعلى ونون أقبلن فعل ينجلى

وهذه النون تدخل على المضارع وعلى الأمر وعلى الماضى لفظاً المستقبل معنى نحو قول الرسول ﷺ « فإما أدركن واحد منكم الدجال » والمعنى : فإما يدركن .

وقد يدل على الأمر بلفظ المضارع إذا دخلت عليه لام الأمر كقوله تعالى « لينفق ذو سعة من سعته » فتكون إفادة الطلب بلام الأمر .

(٢) سمى مضارعاً لأنه ضارع الاسم أى شابهه ولذلك أعرب كالاسم، ووجه الشبه بينهما أن المضارع فيه ابهام لاحتماله الحال أو الاستقبال ويزول هذه الابهام بتخصيصه لأيهما بقرينة مثل « ما » وليس . والآن . فهى تجعله للحال ، ومثل غدا والسين وسوف ولن) فهى تجعله للاستقبال .

والمضارع بذلك كالاسم لأن الاسم فيه إبهام بالتنكير كرجل فيخصص بالوصف أو التعريف .

كما أن المضارع يقبل لام الابتداء كالاسم مثل . وإن ربك ليحكم=

قوله : (نحو قامت وقومى ولم يضرب) .

ش : هذه أمثلة لما دخل عليه العلامات الثلاث ، فقامت مثال لما دخل عليه تاء التأنيث الساكنة ، وقومى مثال لما دخل عليه ياء المخاطبة ولم يضرب مثال لما دخل عليه « لم » .

علامة الحرف :

قوله : (ويعرف الحرف بأن يعرى عن خواص الإسم والفعل) .

ش : أى تميز الحرف بأن لا يصلح دخول شيء من خواص الاسم ولا من خواص الفعل عليه نحو : هل وفى ولم فانها لا تقبل شيئاً من ذلك(١) .

= بينهم يوم القيامة » وكذلك الاسم يقبلها مثل « إن الله لذا وفضل على الناس » .

وثم وجه شبه آخر بين المضارع واسم الفاعل وذلك أنهما متوافقان فى عدد الحروف الأصلى والزائد منها ، وفى دلالة كل منهما على الحال أو الاستقبال وتخصيصه لأيهما بالقرينة . وفى مطلق الحركات والسكنات نحو يضرب وضارب .

(١) الحرف هو ما دل على معنى فى غيره ولم يقبل شيئاً من خواص الأسماء أو الأفعال وهذه الحروف على ثلاثة أقسام قسم يختص بالاسم وذلك حروف الجر ومثل له بفى الجارة ، وقسم يختص بالفعل كحروف النصب والجزم ومثل له بلم الجازمة ، وقسم يدخل عليهما وذلك مثل همزة الاستفهام وهل ومثل له بهل ، ومعنى يعرى : يخلو . =

(تعريف الكلام وأقسامه)

قوله : (الكلام قول دال على نسبة إسنادية) .

ش : لما فرغ من المفرد الذى هو الكلمة ومن أقسامها شرع فى بيان المركب الذى هو الكلام فعرفه أولا ثم قسمه إلى ثلاثة أقسام كما فعل بالكلمة فقال فى تعريفه « قول » ٤/ب دخل فيه المفرد والمركب ، وقوله « دال على نسبة » احتراز من الكلمة فإنها إنما تدل على معنى مفرد بخلاف الكلام .

وبيان ذلك : أنك إذا قلت : زيد قائم ؛ فزيد دل على ذات مجردة ، وقائم دل على متصف بقيام من غير تعيين ، فلما ضم قائم إلى زيد دل هذا الانضمام على نسبة القيام لزيد ، والدال على الانضمام هو مجموع اللفظين ، فسمى المجموع كلاماً لأنه دل على نسبة اسنادية .

وإنما قال إسنادية ليخرج نحو غلام زيد فإنك نسبت الغلام لزيد لكن هذه النسبة تقييدية لا إسنادية : لأنك قيدته وعرفته به ولم تسند

= وفى ذلك يقول ابن مالك فى ألفيته: سواهما الحرف كهل وفى ولم :
وقد اعترض بعض النحاة على تعريف الحرف بعدم قبول علامات الأسماء وقالوا إن العدم لا يصلح أن يكون علامة للأمر الموجود ، ورد عليهم ذلك بأنه عدمى مقيد وليس عدما مطلقاً يقول الصبان رادة على المعترضين : وأجيب بأن ذلك فى العدم المطلق ، وما هنا عدم مقيد .

ويقول ابن هشام فى شرحه للمحة أبى حيان ص ١١ : ونظير جعل النحاة عدم العلامات علامة للحرف جعل واضع الخط علامة الحاء إخلاؤها عن النقطة ، لتتميز عن الجيم التى نقطتها من أسفل وعن الخاء التي نقطتها من أعلى .

إلى زيد حكماً صدر منه أو قام به ، ولهذا لم تفد شيئاً لأنه لا يحسن السكوت على غلام زيد مثلا ، بخلاف زيد قائم فإنه مفيد يحسن السكوت عليه(١) .

قوله : (وهو طلب نحو اضرب ولا تضرب) .

ش : هذه أقسام الكلام وهى ثلاثة : طلب ، وخبر ، وإنشاء .

فالأول منها : الطلب ، وهو إما ٥/أ طلب فعل وهو الأمر نحو : إضرب ، أو أطلب ترك وهو النهـــي نحو : لا تضرب ، أو طلب

---

(١) النسبة إما أن تكون إسنادية وهى التى ذكرها المصنف والشارح، وهى التى تفيد فائدة يحسن السكوت عليها وذلك كنسبة الخبر إلى المبتدأ فيما مثل به ، ونحو : الله ربنا ومحمد نبينا والكعبة قبلتنا ، وكنسبة الفعل إلى الفاعل نحو « قد أفلح المؤمنون » فهذه يحسن السكوت عليها ، أو تكون تلك النسبة غير إسنادية وتلك ناقصة لا يحسن السكوت عليها وذلك كنسبة المضاف إلى المضاف إليه نحو كتاب محمد ، وكنسبة النعت إلى المنعوت نحو : زيد العاقل عالم ، بقدر خبرا وكنسبة المعمول إلى العامل وهو ما يسميه النحويون الشبيه بالمضاف نحو ضارب زيدا .

والذى ذكره أبو حيان يقتضى أن الكلام لا يختص بالمفيد لأنه قال الكلام قول دال على نسبة إسنادية ، وهذا الكلام يصدق على جملة الشرط ، وعلى جملة الجزاء ، وعلى جملة الصلة فكل منها فيه نسبة إسنادية ولكنها غير مفيدة ذكر ذلك ابن هشام فى شرحه للمحة أبى حيان ، وقال : والمصنف فى هذا موافق للزمخشرى فى مفصله وابن الحاجب فى كافيته=

إخبار وهو الإستفهام نحو : هل قام زيد ؟ وهذا الأخير لم يذكر المصنف تمثيله(١) .

= وذهب جماعــــة إلى أن شرط الكلام الإفادة ، وهو اختيار الجزولى وابن مالك وابن معط والحريرى وغيرهم وينظر ذلك فى التعليقات الوافية على شرح اللمحة البدرية للاستاذ الدكتور هدى المقدم ١٢، ١٠ لكن شارحنا فى كتابه هذا ذكر أن حد الكلام هو ما يحسن السكوت عليه ويقول ابن مالك فى ألفيته :

كلامنا لفظ مفيد كاستقم . . . .

(١) الكلام إن احتمل التصديق والتكذيب لذاته بصرف النظر عن قائله نحو محمد قائم وحضر على فهو خبر . وإن اتحد النطق به مع وقوع معناه فهو انشاء نحو قول القائل بعت واشتريت إن قالهما منشئو البيع والشراء ، وإن لم يتحد فهو الطلب .

وقال ابن هشام فى شرح اللمحة ص١٣ : وبعضهم أسقط الإنشاء، وقال ابن مالك فى الكافية : (طلب وخبر) وليس بشىء . وقال المحققون خبر وإنشاء وهو الصحيح ووجهه أن الكلام إما أن يكون لنسبته خارج أولا ، فالأول الخبر الثانى الإنشاء .

وقال قطرب : « الأقسام أربعة : خبر ـ واستخبار ـ وطلب ـ ونداء » .

وقال الأخفش هى ستة « خبر ـ واستخبار ـ وأمر ـ ونهى ـ ونداء ـ وتمن » وزاد بعضهم التعجب ولكن ترجح كونه طلبا وخبرا وإنشاء كما ذكر لأن ما ذكروه داخل فى الطلب كما علمت .

قوله : (وخبر نحو زيد قائم) .

ش : هذا القسم الثانى من أقسام الكلام وهو الخبر . وضابطه : مايحتمل الصدق والكذب (١) ، فإن القائل إذا قال : زيد قائم احتمل من حيث هو أن يكون صادقا وأن يكون كاذبا .

قوله : (وأنشاء نحو بعت) .

ش : هذا القسم الثالث من أقسام الكلام وهو انشاء ، وضابطه : أن يقترن معناه المقصود منه بلفظه من غير تقدم ولا تأخر ، وذلك كقول البائع مثلا فى الإيجاب : بعت ، وقول المشترى : قبلت أو ابتعت ، فإن حصول البيع من الأول والشراء من الثانى مقترن بلفظهما ولم يكن البيع والشراء صدرا قبل وجود لفظهما . ولا يتأخران عنه ، وكذلك قول المطلق لزوجته

---

(١) عرف الخبر بما عرفه الشارح ، والمقصود بقولهم : لذاته : أى من غير نظر إلى خصوص المخبر أو خصوص الخبر ليدخل فى التعريف خبر الله تعالى ورسله ، والبدهيات المألوفة نحو الشمس حارة والقمر مضىء ، والنظريات القطعيه مثل : الحديد معدن جيد التوصيل للحرارة ، ومعنى صدق الخبر : مطابقته للواقع الخارجى ، ومعنى كذبه عدم مطابقته لذلك الواقع . فأى كلام فيه نسبتان إحداهما : لفظية كلامية وذلك كنسبة الخبر إلى المبتدأ وكنسبة الفعل إلى الفاعل ، والنسبة الثانية : هى النسبة الخارجية وهى مطابقة هذه النسبة للواقع فإن طابقته فصدق وإلا فكذب مثال الأولى : العلم نافع ، ومثال الثانية : العلم ليس بنافع .

أنت طالق ، والمعتق لعبـــده : أنت حر . كل ذلك يسمي إنشاء لأن معناه المقصود منه ٥/ب مقارن لوجود لفظه(١) .

---

(١) تعريف الانشاء هو إلقاء الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه أولا تطابقه إذ أن مدلوله لا يحصل إلا بالتلفظ به كما مثل له الشارح .

والبلاغيون يقسمون الكلام إلى قسمين خبر وإنشاء، ويقسمون الانشاء إلى قسمين الأول : طلب كالأمر والنهى والتمني والاستفهام والنداء ، والثاني: غير طلب كالتعجب والمدح والذم وغيرهما كالعقود وجملة القسم، ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك .

باب الإعراب

قوله : (الإعراب تغير فى الكلمة لعامل) .

ش : لما بين المصنف أقسام الكلمة ، وبين الكلام الذى هو مركب منها ذكر هاهنا الإعراب الذى يبين وجوه تعلق أحد جزئى الكلام بالآخر من كونه فاعلا أو مفعولا أو مضافاً أو نحو ذلك : فإنك إذا قلت: ضرب زيد عمرا ، فلو كان كل من زيد وعمر محركا بحركة واحدة ، أو مسكناً لم يعلم الضارب منهما من المضروب فجيء بالإعراب لبيان ذلك وأشباهه(١) .

وقول المصنف فى تعريف الإعراب : تغير ، يريد به أنك إذا قلت مثلا : قام زيد ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيد ، فتغير آخر زيد من الرفع إلى النصب إلى الجر هو الإعراب .

وإنما قال : لعامل احترازاً من قولك، زيد، زيدا، زيد فإن هذا التغيير لا لعامل فلا يكون إعراباً ، وكذلك ما أشبهه من التغيير لا لعامل ،

---

(١) الإعراب فى اللغة له معان كثيرة أهمها الافصاح والابانة أما تعريفه فى اصطلاح النحويين فهو الأثر الذى يجلبه العامل فى آخر الكلمة أو ما نزل منزلة آخرها سواء أكان هذا الأثر ظاهراً كما مثل له المصنف أو مقدراً كإعراب الاسم المقصور ، ويقصد بما نزل منزلة الآخر نون الرفع فى الأفعال الخمسة فإنها ليست فى الآخر ولكن فى شيء اتصل بالآخر وهو الضمير قبلها ، والذى سوغ ذلك أن الفعل والفاعل يتنزلان منزلة الكلمة الواحدة . ينظر شرح اللمحة البدرية لابن هشام : ١٥ وشرح شذور الذهب : ٣٢ بتحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد .

وقوله فى الكلمة : المراد بها المعربة ، وهى نوعان : الاسم ٦/أ الذى لم يشبه الحرف(١) ويسمى المتمكن ، والفعل المضارع إذا لم يكن فيه نون توكيد نحو يقومن ، ولا نون الاناث نحو : النسوة يقمن(٢) .

وما سوى هذين النوعين فبنى كالحروف والأفعال الماضية وأفعال الأمر ، والاسم إذا أشبه الحرف ، والفعل المضارع إذا كان فيه إحدى النونين .

قوله (وألقابه رفع ونصب فى الاسم والفعل) .

ش : لما فرغ من تعريف الإعراب بين أقسامه وهى أربعة ، رفع ونصب وجر وجزم فالأول والثانى يدخلان فى الاسم وفى الفعل ، والجر يختص بالاسم ، والجزم يختص بالفعل .

قوله (نحو زيد يقوم ، وإن زيداً لن يقوم) .

ش : هو مثال للاسم المرفوع والمنصوب ، والفعل المرفوع

---

(١) اختصت الأسماء بالإعراب لأنها تتوارد عليها معان تركيبية كالفاعلية والمفعولية والحالية الخ ،

فلما احتيج إلى التمييز بين تلك جىء بالإعراب ، أما الأفعال والحروف فلا تتوارد عليها تلك المعانى ولكن لما ضارع الفعل المضارع الاسم أعرب وقد بينا وجه الشبه بينهما سابقا .

(٢) بنى المضارع مع هاتين النونين لأنهما من خصائص الأفعال ما بعد شبهة عن الاسم الذى أوجب له الاعراب .

والمنصوب ، فزيد مرفوع لأنه مبتدأ(١) ، ويقوم مرفوع لخلوه من الناصب والجازم(٢) وزيداً منصوب بـ « إن » ، ويقوم منصوب بـ « لن » .

قوله : (وجر يخص الاسم نحو بزيد) .

ش : أى ويختص الجر بالاسم فلا يدخل على /ب الفعل نحو : مررت بزيد فالباء من حروف الجر ، وزيد مجرور بها .

قوله : (وجزم يخص الفعل نحو لم يضرب) ،

ش : لما خصص الاسم بالجر خصص الفعل بالجزم ايتعادلا ، ف « لم » من حروف الجزم ، ويضرب مجزوم بها .

---

(١) اختلف فى رافع المبتدأ ، فقيل إنه هو الابتدا . وهو عامل معنوى ، وقيل هو الخبر وذلك رأى الكوفيين ينظر الاشمونى وحاشية الصبان ١ : ١٩٤ .

(٢) اختلف فى رافع المضارع أيضاً ، فذهب البصريون إلى أن رافعة هو وقوعه موقع الاسم ، وضعف ذلك بأن المضارع المنصوب والمجزوم يقع موقع الاسم أيضاً . وذهب الكوفيون إلى أن رافعه هو التجرد من الناصب والجازم وقد رجحه ابن مالك ويؤخذ عليهم أن التجرد أمر عدمى والعدمى لا يعمل ، وأجابوا بأن التجرد ليس عدمياً وإنما معناه : إستعمال الفعل فى أول أحواله ، وعلى افتراض كونه عدمياً فهو عدمى مقيد ، والمقيد يعمل أما العدمى المطلق فلا يعمل .

وذهب بعضهم إلى أن رافعة حروف المضارعة ويؤخذ عليه أنها موجودة فيه فى حالتى النصب والجزم أيضاً .

وذهب آخرون إلى أن ارتفاعه بنفس المضارعة أى مشابهته الاسم ويؤخذ عليه أن المضارعة موجودة أيضاً فى حالتى النصب والجزم . التذييل والتكميل لأبى حيان تحقيق : ٤٩٠ ، والانصاف فى مسائل الخلاف المسألة رقم ٧٣ ، وهمع الهوامع ١ : ١٦٤ والاشمونى ٣ : ٢٧٧ .

(علامات الاعراب)

قوله (فالرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة والجزم بحذف الحركة) .

ش : يعنى أن كل واحد من أنواع الاعراب الأربعة له علامة فى المعرب تدل عليه ، فإذا قلت : جاء زيد ، فجاء فعل ماض ، وزيد فاعل ، والفاعل مرفوع وعلامة الرفع ضمة الدال .

وإذا قلت : رأيت زيداً ، فرأيت فعل وفاعل ، وزيداً مفعول ، والمفعول منصوب ، وعلامة النصب فتحة الدال .

وإذا قلت : مررت بزيد ، فررت فعل وفاعل ، وبزيد جار ومجرور وعلامة الجر كسرة الدال .

وإذا قلت : لم يضرب ، فعلامة الجزم فى يضرب سكون الباء ، وهو المراد بقوله : حذف الحركة(١) .

---

(١) نقل ابن هشام فى شرحه للمحة أبى حيان وكذلك نقل غيره من النحويين عن أبى عثمان المازنى أن الجزم ليس بإعراب فأنواع الاعراب عنده ثلاثة ، وقال الصبان موجهاً رأى المازنى : وجهه أن الجزم ليس فى الاسم حتى يحمل عليه المضارع ، كما علل اختصاص الاسم بالجر بأن عامله أصالة هو حرف الجر ، والحرف لا يستقل لافتقاره إلى ما يتعلق به ، بخلاف عامل الرفع والنصب ، فإنه فى الاسم يكون مما يستقل فحمل رفع الفعل ونصبه عليه الأشمونى وحاشية الصبان ١ : ٦٦ وهمع الهوامع ١ - ٢١٠ ، شذور الذهب ٢٥ ، شرح اللمحة لابن هشام تحقيق الدكتور / حمدى المقدم : ١٦ .

قوله : (ما جمع بألف وتاء مزيدتين ينصب بالكسرة نحو رأيت ٧/ ا الهندات) .

ش : لما بين أن القاعدة فى الرفع أن يكون بالضمة ، والنصب بالفتحة والجر بالكسرة ، والجزم بحذف الحركة بين هنا أن العرب خرجت عن هذه القاعدة فى مواضع فجعلوا علامة الإعراب غير ذلك نيابة عن الحركة الأصلية ، وذلك فى سبعة أبواب ، خمسة من الأسماء واثنان من الأفعال .

(الإعراب بالعلامات الفرعية)

أولا : ما جمع بألف وتاء(١) .

فالأول ما جمع بالألف والتاء نحو : الهندات(٢) فإن الواحد هند فلما جمع زيد على لفظه ألف وتاء فصار الهندات .

---

(١) لم يضع صاحب الكتاب عنواناً لذلك وقد عنونت له كغيره ليسهل التمييز والفهم .

(٢) عبارة ما جمع بألف وتاء أحسن من قولهم جمع المؤنث السالم لأن الأولى تدخل فى ذلك النوع ما كان جمعاً لمؤنث كما مثل،وما كان جمعاً لمذكر مثل حمامات جمع حمام ، وسرادقات جمع سرادق ، واصطبلات جمع اصطبل .

وما جمع بألف وتاء قد يسلم فيه بناء المفرد من التغيير كما مثل سابقاً وقد يتغير المفرد حين يجمع مثل سجدة وجمعها سجدات بفتحتين فى أوله ، وقد يتغير بحذف حرف كما فى نحو وردة يجمع على وردات فتحذف منه التاء التى كانت فى مفرده .

وتجدر التفرقة بين ما سبق وما كانت تاؤه أصلية مثل بيت وأبيات فهذا الأخير لا تنوب فيه حركة عن حركة بل يعرب بالعلامات الاصليه .

فهذا النوع رفعه بالضمة على القاعدة ، وكذلك جره بالكسرة على القاعدة ، وأما نصبه فخرج عن القاعدة فقالوا : رأيت الهندات ، فأتوا فيه بكسرة نيابة عن الفتحة(١) .

«١» علل النحويون الأولون نصب ما جمع ؛ بالألف والتاء بالكسرة بكونه : حملا لنصبه على جره كما فعل ذلك فى جمع المذكر السالم لئلا يفضل الفرع الأصل وهم يعنون : أن جمع المذكر السالم أصل ، وجمع المؤنث السالم هو الفرع ، ولما حمل نصب جمع المذكر السالم على جره وهو الأصل فعلوا مثل ذلك فى جمع المؤنث السالم فحملوا نصبه على جره .

وينبغى أن يعلم أن نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة ليس إتفاقاً من النحويين بل ذهب الاخفش والمبرد إلى أن الكسرة حالة النصب كسرة بناء ، ورد الاشمونى وغيره عليهما بقوله : لا موجب للبناء فهو ضعيف وذهب الكوفيون إلى جواز نصبه بالفتحة على الاصل وخص هشام من الكوفيين النصب بالفتحة على ما حذفت لامه ومثل له بسماعه عن العرب قولهم « سمعت لغاتهم » بالنصب بالفتحة ، لكن المشهور ما ذكر قبل من نصبه بالكسرة قال تعالى فى سورة النساء « فانفروا ثبات وانفروا جميعاً » الآية ٧١ وهى ينصب ثبات بالكسرة لأنها حال ، وثبات : جمع ثبة ومعناها الجماعة ينظر إملاء ما من به الرحمن لأبى البقاء العكبرى ١ : ١٨٦ ، والاشمونى ١ : ٩٢ ، والهمع للسيوطى ١ : ١٥٢ وشرح اللمحة البدرية لابن هشام : ١٧ .

هذا ويلحق بجمع المؤنث ما سمى به من الجمع مثل أذرعات . =

ثانياً : الممنوع من الصرف

قوله : (وغير المنصرف يجر بالفتحة نحو بأحمد) .

ش : هذا الباب الثاني مما خرج عن الأصل وهو الاسم غير المنصرف نحو أحمد وابراهيم وسيأتي آخر الكتاب ضابطه (١) .

فهـذا النوع يرفع بالضمة على القاعدة ٧/ب وينصب بالفتحة على القاعدة وأما الجر فتنوب فيه الفتحة عن الكسرة ، تقول : مررت بأحمد ، فالباء حرف جر ، وأحمد مجرور بها ، وعلامة الجر الفتحة نيابة عن الكسرة .

فهذان البابان نابت فيهما حركة عن حركة .

= كقول الشاعر :

تنورتها من أذرعات وأهلها بيثرب أدنى دارها نظر عال

ويلحق به « أولات » كقوله تعالى « وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن » الطلاق (٦) .

واختلف في اعراب ما سمي بجمع المؤنث السالم فقيل ينصب بالفتحة على الأصل ، وقيل ينصب ويجر بالكسرة مع التنوين ، وبالأوجه السابقة و « في البيت السابق تشكيل « أذرعات » .

(١) ينقسم الاسم المعرب إلى قسمين : الأول : متمكن أمكن وهو الذي لم يشبه الحرف فيبنى ، ولا الفعل فيمنع من الصرف ، والثاني . متمكن غير أمكن وهو الذي يشبه الفعل فيمنع من الصرف ويجر بالفتحة ، وبيان ذلك أن الفعل متفرع عن الاسم من جهتين الأولى كونه يدل على =

ثالثاً : الأسماء الستة

قوله (وأخوه وأبوه وحموه وفوه وذو ومال وهنوها ترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء نحو ؛ قام أبوه ، ورأيت أباه . ومررت بأبيه) .

= حدث وزمن أما الاسم فيدل على حدث فقط والبسيط أصل والمركب فرع .

والثانية : كون الفعل محتاجاً إلى الاسم ، أما الاسم فهو لا يحتاج إلى الفعل والذى لا يحتاج أصل ، أما الذى يحتاج ففرع .

هذا رأى الكوفيين ، أما البصريون فيجعلون التفرع فى كون الفعل مشتقاً من الاسم ، وكونه محتاجاً إلى الاسم .

ولهذا كان الفعل لا يجر ولا ينون كما أن الفعل لا يجر ولا ينون وإن أشبه الاسم الفعل فى كونه فرعا عن الاسم من جهتين غير الجهتين اللتين ذكرا قبل بل الشبه فى مطلق التفرع من جهتين فإنه يمنع من الصرف ويجر بالفتحة والعلل الفرعية التى تجعل الاسم ممنوعاً من الصرف إما أن تكون علة واحدة تقوم مقام علتين وذلك فى شيئين .

١ — ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة .

٢ — صيغة منتهى الجموع . أو فرعيتين إحداهما من جهة المعنى والأخرى من جهة اللفظ وذلك ؛ العلمية ومعها ست : التأنيث ـ العدل ـ العجمة ـ التركيب — زيادة الالف والنون — وزن الفعل . والوصفية ومعها ثلاث : زيادة الالف والنون — العدل — وزن الفعل .

أما إن أشبه الاسم الحرف فيكون غير متمكن ويبنى .

ش : هذا الباب الثالث مما خرج عن القاعدة ، وهى الأسماء الستة المذكورة بشرط إضافتها لغير ياء المتكلم كما ذكرها المصنف ، تقول : جاء أبوه ، ورأيت أباه ، ومررت بأبيه .

فالواو فى « أبوه » نابت عن الضمة ، والألف فى « أباه » نابت عن الفتحة ، والياء فى أبيه » نابت عن الكسرة ، وكذلك الخمسة الباقية(١) .

---

(١) الذى ذكره صاحب الكتاب هو المشهور فى إعراب تلك الأسماء ، وهناك آراء أخر ذهب إليها النحويون نذكر منها .

ا ـ مذهب المازنى أنها معربة بحركات قبل الحروف وتلك الحروف إشباع ، وقد أفسده ابن عصفور فقال : الإشباع زائد على الكلمة فيؤدى ذلك إلى بقاء « فيك ، وذى مال » على حرف واحد ، وأيضاً فإن الإشباع لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر كقول ابراهيم بن هرمة .

الله يعلم أنا فى تلفتنا يوم الفراق إلى أحبابنا صور
وأننى حيثما يثنى الهوى بصرى من حيثما سلكوا أدنو فانظور

والمراد : أنظر ، فاشبع ضمه الظاء فتولدت منها الواو .

ومن ذلك أيضاً قول الآخر :

أعوذ بالله من العقراب الشائلات عقد الأذناب

والمراد : العقرب فأشبع فتحة الراء فتولدت الألف .

وقد أفسد ابن عصفور رأى أصحاب المذهب المشهور الذى ذكره صاحب الكتاب المحقق فقال : فأما من ذهب إلى أنها معربه بالحروف فمذهبه فاسد لأن الاعراب زائد على الكلمة ، ومن جملة هذه الأسماء : =

أما إذا لم تضف فإنها تعرب بالحركات على الأصل ، تقول : هذا

= فوك وذو مال ، فيؤدى ذلك إلى بقائها على حرف واحد ، واسم معرب على حرف واحد لا يوجد فى كلام العرب ، وأيضاً فإن فى ذلك خروجاً عن النظائر ، لأن نظائرها من الأسماء المفردة إنما تعرب بالحركات كيد ودم .

ب — مذهب الربعى أنها معربة بالحركات التى قبل الحروف ، والحركات منقولة من الحروف وقد أفسد رأيه ابن عصفور فقال : وأما من ذهب إلى أنها معربة بالحركات التى قبل الحروف والحركات منقولة من الحروف فمذهبه فاسد لأن النقل لايكون إلا إلى ساكن فى الوقف كقول الشاعر :

أنا ابن ماوية إذا جد النقر .

أراد : جد النقر ، وهذا بالعكس لأنه إلى متحرك فى الوصل إنتهى ومعنى البيت : أنه الشجاع إذا اشتدت الحرب ، والنقر : صويت يسكن به الفرس إذا اضطرب بصاحبه ، وقيل : يصوت به للدابه لتسير .

حـ — ومذهب الكوفيين : أنها معربة بالحركات والحروف معاً ، وقد أفسده ابن عصفور فقال : وأما من ذهب إلى أنها معربة بالحركات والحروف فمذهبه فاسد ؛ لأن العامل لا يحدث علامتى إعراب فى معرب واحد ، وأيضاً فإنه يؤدى إلى بقاء « فيك وذى مال » على حرف واحد ؛ لأن الاعراب زائد على الكلمة كما تقدم ،

د — ومذهب أبى عمر الجرمى : أنها معربة بالتغيير والانقلاب ، وقد أفسده ابن عصفور بقوله : لأن هذه الأسماء من جملة المفردات

أب ، ورأيت أبا ومررت بأب ، وكذلك إذا أضيفت إلى ياء المتكلم

= كغلام زيد وصاحب عمرو ، وسائر المفردات إنما تعرب بالحركات ، فلو كانت معربة بالتغيير والانقلاب لأدى ذلك إلى خروجها عن نظائرها من المفردات .

هـ - مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين وصححه ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وغيرهم أنها معربة بالحركات المقدرة فى الحروف وقد صححه ابن عصفور فقال : وهو الصحيح قياساً على نظائرها من الأسماء المفردة ، ثم قال : فإن قيل : لو كانت هذه الأسماء معربة بالحركات المقدرة لزم أن تكون بالألف فى حال الرفع والنصب والخفض ، لأنها معتلة اللام على وزن « فعل » وحرف العلة إذا تحرك وانفتح ما قبله إنقلب ألفا (وهذه الطريقة لغة قوم فيها فيلزمونها الألف فى جميع الأحوال ، وهى لغة القصر وإليها أشار ابن مالك بقوله :
« وقصرها من نقصهن أشهر) .

فالجواب : أنه لولا ما اتبع فيه ما قبل الآخر تنبيهاً على أن العين كانت محلا للاعراب فى حال الافراد لكان كذلك ، ونظير ذلك « ابنم » لأنهم يقولون جاءنى ابنم ، ورأيت ابنما ، ومررت بابنم ، فيتبعون حركة النون حركة الميم تنبيهاً على أن النون كانت محلا للإعراب قبل زيادة الميم ، فيقولون : جاءنى ابن ورأيت ابنا ومررت بابن ؛ لأن معنى ابن وابنم واحد .

فإن قيل : إنما يطرد الاتباع فى أخيك وأبيك وحميك وهنيك ولا يطرد فى فيك ولا فى ذى مال ، لأنه لا يجوز إفرادهما ، فالجواب : أنهما حملا على سائر إخواتهما فى الاتباع .

ولما اتبعوا فى هذه الاسماء ما قبل الآخر قالوا فى الرفع : جاءنى =

نحو أبى وأخى فإنها ١/٨ تعرب بحركات مقدرة على ما قبل الياء لأنها اشتغلت بالكسرة المجانسة للياء فلم يمكن تحريكها بغيرها .

أخوك ثم حذفوا الضمة من الواو استثقالا فقالوا : جاءنى أخوك ، وقالوا فى النصب رأيت أخوك ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فقالوا : رأيت أخاك ، وقالوا فى الخفض مررت بأخوك ، ثم حذفوا الكسرة من الواو استثقالا ، فبقيت ساكنة وقبلها كسرة فقلبت ياء فقالوا : مررت بأخيك ، وكذلك التعليل فى سائر هذه الاسماء .

وقال السيوطى فى الهمع عن هذا المذهب . واستدل لهذا القول بأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة ، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه .

و ـــ مذهب السهيل والرندى : أن فاك وذا مال معربة بحركات مقدرة فى الحروف والباقية معربة بالحروف .

ز ـــ مذهب بعض النحويين : أن أباك وأخاك وحماك وهناك معربة بالحركات وفاك وذا مال معربة بالحروف .

ح ـــ مذهب الاخفش أن الحروف دلائل إعراب أى معربة بحركات مقدرة فى الحروف التى قبل حروف العلة ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها وهو تفسير الزجاج والسيرافى .

ط ـــ مذهب ابن السراج أنها حروف إعراب ، والاعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر فهى دلائل اعراب بهذا التقدير .

ينظر الهمع ١ : ٣٨ ـــ ٢٩ والاشمونى ١ : ٩٢ والانصاف المسألة الثانية وشرح المفصل ١ : ٥١ - ٢ ، وشرح كافية ابن الحاجب للرضى ١ : ٢٦ ، ٢٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ١١٩ - ١٢٢

وأما معانى هذه الاسماء فغالبها واضح ومعنى ذو : صاحب(١) .
تقول : هذا ذو مال ، أى صاحب مال ، ومعنى هنوها . فرجها ، ومعنى
فوه : فمه .

---

(١) احترز بذلك من « ذو » الطائية التى بمعنى « الذى » وهى مبنية
غير معربة على الصحيح وهى بمعنى الذى كقول الشاعر :

فإن الماء ماء أبى وجدى وبئرى ذو حفرت وذو طويت

وذهب بعضهم إلى أنها ضمن الأسماء المذكورة وبذا تكون سبعة
وعلى ذلك .

قول الشاعر :

فإما كرام موسرون لقيتهم فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا

وتلك لغة بعض طىء أى إعرابها إعرب الأسماء الستة ، وفى البيت
السابق رواية أخرى هى « فحسبى من ذو عندهم ما كفانيا » ، وعليها
لا تكون من تلك الأسماء .

شرح اللمحة لابن هشام ، والاشمونى ١ : ١٥٧ ، والتصريح
١ : ٦٣ .

رابعاً : (باب إعراب المثنى والملحق به)(١)

قوله (والمثنى يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء) .

ش : هذا الباب الرابع مما خرج عن القاعدة .

والمراد بالمثنى ما دل على اثنين بزيادة على مفرده نحو : الزيدان فإن أصله زيد ، ثم زيدت عليه ألف ونون في حالة الرفع أو ياء ونون

---

(١) لم يتكلم صاحب الكتاب عن الملحق بالمثنى ، وارتباطه بالمثنى واضح لذا لزم الإشارة إليه ، وذلك أن من الكلمات المعربة ما يكون حكمه في الرفع والنصب والجر حكم المثنى فيرفع بالألف وينصب ويجر بالياء ، ولا يقال عنه إنه مثنى لأنه لم يصدق عليه حد المثنى الذي وضعه له النحويون وهو ما دل على اثنين أو اثنتين بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه فما يصدق عليه الحد يسمى مثنى وذلك مثل « المحمدان » فهو دال على اثنين ، وفي آخره زيادة هي الألف والنون رفعا ، والياء والنون نصباً وجراً ، وهو صالح لحذف هذه الزيادة وعطف مثله عليه فيقال محمد ومحمد .

وما خرج عن هذا الحد وكان في آخره زيادة مثل « إثنان واثنتان » فالألف والنون فيهما زائدتان ، لكن لا يجوز حذفهما وتجريد الكلمة بأن يقال ثن ، اثنت أي لا مفرد له من لفظه ، فيصدق على هذا أنه ملحق بالمثنى في إعرابه إذ هو ليس مثني حقيقة =

فى حالة النصب والجر ، والألف فية فى حالة الرفع نائبة عن الضمة والياء

= كما يلحق بالمثنى « كلا وكلتا » من ألفاظ التوكيد المعنوى وذلك بشرط أن يكونا مضافين إلى ضمير المؤكد ، نحو : نجح الطالبان كلاهما والطالبتان كلتاهما ، وكافأت الطالبين كليهما والطالبتين كلتيهما ، وأثنيت على الطالبين كليهما والطالبتين كلتيهما .

أما إذا أضيفتا إلى إسم ظاهر تعربان بحركات مقدرة على الألف رفعا ونصبا وجراً نحو : نجح كلا الطالبين وكلتا الفتاتين ، وكافأت كلا الطالبين وكلتا الطالبتين ، وأثنيت على كلا الطالبين وكلتا الطالبتين .

كما يلحق بالمثنى ما لم يكن له ثان يعطف عليه نحو الشمسان والقمران فإنه لا شمس ثانية فتعطف على الأولى ، كما أنه لا قمر فى الكون غير واحد فيعطف عليه ، لكن قد يغلب أحدهما على الآخر فيجوز .

وكذلك نحو : الأبوان على الأب والأم ، والعمران على أبى بكر وعمر ، والعمران أيضاً — على عمر بن الخطاب ، وعمرو بن هشام وذلك كما فى دعاء الرسول ﷺ « اللهم أعز الإسلام بأحب العمرين إليك » كما يخرج عن تعريف المثنى وعن حكمه فى الاعراب فلا يقال عنه إنه ملحق بالمثنى ما كان فى آخره زيادة كزيادة المثنى لكنه لا يدل على اثنين وإنما يدل على واحد أو على ثلاثة فصاعداً .

فمثال ما يدل على الواحد من الصفات شبعان وظمآن ، وريان ، ومن الأسماء عثمان وشعبان إلخ ، وهذا النوع يعرب بحركات على النون لأن نونه ليست كتلك التى فى مقام التنوين ، ومثال ما دل على الجمع غلمان — جرذان ، وإعرابه كسابقه، ينظر فى ذلك شرح الالفيه لابن عقيل رغفان — تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد ١ : ٥٦ — ٥٧ طبعة دار الاتحاد العربى للطباعة بمصر .

فى حالة النصب والجر نائبة عن الفتحة والكسرة ، فالياء نائبة فى موضعين(١) .

قوله (نحو : قام الزيدان) .

ش : هذا مثال للرفع ، قام فعل ، والزيدان فاعل ، وعلامة الرفع الألف نيابة عن الضمة .

قوله (ورأيت الزيدين) .

ش : مثال للنصب / فالزيدين مفعول ، وعلامة النصب الياء ٨/ب نيابة عن الفتحة .

قوله (ومررت بالزيدين) .

---

(١) وما ذكره صاحب الكتاب من إعراب المثنى وأنه يكون بالالف رفعا وبالياء نصباً وجراً موضع خلاف بين النحويين فالمشهور ما سبق وما ذكره صاحب الكتاب وذهب بعض النحويين إلى أن المثنى والملحق به يعربان بحركات مقدرة على الالف رفعاً ، والياء نصباً وجراً .

ولغة كنانة وبنى الحارث بن كعب وبنى العنبر وبطون من ربيعة يلزمون المثنى والملحق به الالف فى جميع الأحوال ، وخرج عليه قوله تعالى « إن هذان لساحران » ، وقول الرسول ﷺ « لا وتران فى ليلة واحدة » =

ش : مثال للجر ، وعلامة الجر الياء نيابة عن الكسرة .

= وقول الشاعر :

تزود منا بين أذناه طعنة   دعته إلى هابى التراب عقيم

ومنه قول الشاعر :

إن أباها وأبا أباها   قد بلغا فى المجد غايتاها

فالزم غايتاها الألف وهى فى موضع النصب .

وقد جاء فى التصريح شروط ما يثنى عند أكثر النحاة حيث قال :

ويشترط فى كل ما يثنى عند الأكثرين ثمانية شروط :

أحدها : الأفراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ، ولا الجمع الأقصى ولا جمع المؤنث السالم .

الثانى : الاعراب فلا يثنى المبنى ، وأما ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للاثنين وليست من المثنى حقيقة عند جمهور البصريين ، وكذا قولهم منان ومنين ، فليست الزيادة للتثنية بل للحكاية بدليل حذفها وصلا ، وأصل هذه الكلمات أن يقال : جاء رجلان فيقول السامع مستفهماً منان ؟ وفى النصب والجر يقال : رأيت الرجلين ومررت بالرجلين فيستفهم السامع بقوله : منين ولا يعترض بنحو : يا زيدان ، لا رجلين مما هو مبنى لأن البناء عارض على التثنية .

الثالث : عدم التركيب فلا يثنى المركب الاسنادى باتفاق وكذا المزجى على الصحيح فإن أريد التثنية أضيف إليهما ذوا أو ذواتا ، وأجاز =

خامساً : (باب جمع المذكر السالم وما ألحق به)(١)

قوله (وجمع السلامة فى المذكر) .

ش : هذا هو الباب الخامس مما وقعت فيه النيابة ، والمراد به الجمع

= البعض تثنية الصدر وحذف العجز ، أما الاضافى فيثنى صدره على الصحيح .

الرابع : التنكير فلا يثنى العلم باقياً على علميته ولذا يستحسن لحاقه الألف واللام عوضاً عن علميته .

الخامس : اتفاق اللفظ أما نحو الشمسان والقمران والأبوان فهو من باب التغليب .

السادس : اتفاق المعنى فلا يثنى اللفظ مراداً به حقيقته ومجازه أو مراداً به معنياه المختلفان مثال ذلك الشمسان مراداً به شمس الوجود المضيئة ، شمس اسم رجل مثلا ، ولا يقال : اللسانان يراد بهما القلم واللسان المتكلم ولذا قيل فيما رواه العرب « القلم أحد اللسانين » قيل إنه شاذ .

السابع : أن لا يستغنى عن تثنيته بتثنية غيره نحو « سواء » فإنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية « سى » فقالوا « سيان » ومن قال « سوا آن » فشاذ ومثله « بعض » فقد استغنوا عن تثنيته بتثنية « جزء » الخ . —

الذى سلم فيه لفظ الواحد نحو « مسلمون » فإن واحده مسلم ، فزيدت فيه الواو والنون ولم يتغير (١) .

واحترز بالسلامة عن الجمع المكسر نحو « زيود » فإن مفرده ليس سالماً .

الثامن : أن يكون له ثان فى الوجود فلا يثنى الشمس والقمر ، وأما قولهم الشمسان والقمران فمن باب التغليب كما سبق .

ينظر فى ذلك شرح الاشمونى وحاشية الصبان عليه ١ : ٧٩ .

وشرح ابن عقيل ١ : ٣ ، وهمع الهوامع للسيوطى ١ : ٤٢ .

(٢) لم يتكلم صاحب الكتاب على ما يلحق بجمع المذكر السالم وللفائدة سأتكلم عما يلحق بذلك الجمع قريباً إن شاء الله تعالى .

(١) الذى يجمع جمع مذكر سالم يشترط فيه أن يكون علماً أو صفة ، والعلم يشترط فيه شروط الأول أن يكون علماً لمذكر كمحمد وسعيد الخ فإن كان علما المؤنث كسعاد وإحسان فلا ، الثانى أن يكون لعاقل فلا يجمع ما كان علماً لمذكر غير عاقل نحو « واشق » لكلب : الثالث أن يكون خالياً من تاء التأنيث فإن كان العلم بتاء التأنيث فلا يجمع نحو حمزة — طلحة ومعاوية ، بل يجمع جمع مؤنث سالم . الرابع أن يكون خالياً من التركيب الإسنادى باتفاق النحويين نحو تابط شرا ، وشاب قرناها — وجاد الحق الخ فهذه لا تجمع ، أما المركب المزجى فقد أجاز الكوفيون جمعه نحو

بل تغيرت حروفه كما ترى ، وحكم هذا حكم المفرد فى إعرابه بالحركات على الأصل نحو : جاء الزيود ، ورأيت الزيود ، ومررت بالزيود .

= معد يكرب وسيبويه . أما البصريون فلا يجمعونه بل إن أرادوا جمعه أتوا بكلمة قبله مثل « ذوو » وأضافوه إليها فيقولون : ذوو سيبويه الخ والكوفيون يقولون : معد يكربون ، وسيبويهون ، وقد يحذفون الجزء الثانى فيقولون : سيبون بحذف « ويه » .

أما الصفة فيشترط فيها : أن تكون لمذكر كمسلم وصائم فإن كانت لمؤنث فلا تجمع .

١ — أن تكون لعاقل فلا يجمع نحو « سابق » صفة لفرس .

٢ — « « خالية من تاء التأنيث فلا تجمع (علامة نسابة) صفات رجال بتشديد العين .

٣ — أن تكون الصفة ليست من باب أفعل الذى مؤنثه فعلاء (ويكثر ذلك فى الصفات الدالة على لون أو عيب حسى نحو أحمر حمراء واشهب شهباء وأحور حوراء فلا يجمع ذلك النوع ، والمستوفى للشروط نحو : أحسن وأحسنون .

٤ — أن تكون الصفة ليست من باب فعلان الذى مؤنثه فعلى نحو سيفان بمعنى طويل فيجمع على سيفانون لأن مؤنثه سيفانة بالتاء .

وكل صفة على وزن فعلان فمؤنثها على وزن فعلى إلا الصفات الآتية :

(ا) حبلان بمعنى ممتلىء البطن فمؤنثه حبلانة .

(ب) ندمان من المنادمة وليست من الندم فمؤنثها ندمانة .

واحترز بقوله (فى المذكر) من جمع السلامة فى المؤنث نحو « هندات » فان ذلك سبق حكمه أول هذه الابواب .

قوله (يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء) .

ش : أى هذا النوع يرفع بالواو نيابة عن الضمة ، وينصب بالياء نيابة عن الفتحة ، ويجر أيضاً بالياء نيابة عن الكسرة .

= (ج) نصران واحد النصارى

(د) مصان : لئيم (ه) قشوان بمعنى قليل اللحم ،

(و) دخنان صفه لليوم كثير الدخان .

(ز) صوجان صفة للبعير يابس الظهر .

(ح) صحيان صفة لليوم الصحو :

(ط) سخنان صفة لليوم كثير الدخان .

(ى) موتان : ضعيف الفؤاد (ك) علان : كثير النسيان .

(ل) لحيان ورحمان لا مؤنث لهما ، واللحيان : كثيف اللحية — ورحمان صفة الأعراض .

(م) أليان لذى الألية الكبيرة .

(ن) خمصان وهو ضامر البطن وهو لغة فى خمصان بضم الخاء .

فما كان من الصفات السابقة لمذكر عاقل يجمع — والذى لغير المذكر العاقل لا يجمع .

أما باقى وزن فعلات غير المذكورة ، قيل فلا تجمع .

(٥) أن تكون الصفة ليست مما يستوى فيه المذكر والمؤنث وذلك وزن فعول بمعنى فاعل كصبور بمعنى صابر فهذه يستوى فيها المذكر ووزن فعيل بمعنى مفعول مثل جريح بمعنى مجروح فهذه أيضاً لا تجمع =

٩/١ قوله (نحو قام الزيدون، ورأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين) .

ش : هذه أمثلة الأحوال الثلاثة ، فالأول مثال الرفع وعلامته الواو نيابة عن الضمة ، والثانى مثال النصب وعلامته الياء نيابة عن

= ولو وجدت كلمة فى آخرها زيادة كزيادة جمع المذكر السالم ومفردها غير مستوف للشروط السابقة أو تكون مما لا مفرد لها من لفظها فإنها تسمى ملحقة بجمع المذكر السالم وتعرب أعرابه ، ويلحق بالجمع السالم المذكر ما لم يصدق عليه شروط الجمع مما كان فى آخره زيادة كزيادة الجمع وذلك فى الكلمات الآتية التى ذكرها ابن مالك فى ألفيته حيث يقول بعد ذكره لما يجمع جمع مذكر سالم ممثلا بعامر ومذنب .

وشبه ذين وبه عشرونا وبابه ألحق والأهلونا
أولو وعالمون عليونا وأرضون شذ والسنونا
وبابه ونحو حين قد يرد ذا الباب وهو عند قوم يطرد

فيلحق بجمع المذكر السالم ألفاظ العقود من العشرين إلى التسعين لأنه لا واحد لها من لفظها ، والأهلون من الملحق وذلك لأن مفرده اسم جنس وليس علماً لمذكر عاقل كما سبق ولا صفة لمذكر مستوفية لشروط الجمع ، وأولو ملحقة بالجمع لأنه لا مفرد لها من لفظها وهى تستعمل بلا نون لأنها لا تكون إلا مضافة .

ومما يلحق بالجمع عالمون بفتح اللام لأن مفرده إسم جنس غير مستوف شروط الجمع ومما يلحق بالجمع عليون وهو اسم لأعلى الجنة وفى القرآن كلا إن الأبرار لفى عليين وما أدراك ما عليون ، سورة المطففين الآيتان (١٨ ، ١٩) .

=

الفتحة ، والثالث مثال الجر وعلامته اليا أيضاً نيابة عن الكسرة .

فإن قلت : فإذا كان المثنى بالياء فى الجر والنصب ، وهذا الجمع أيضاً بالياء فى الجر والنصب التبس أحدهما بالآخر ؛ فما الذى يميز ذلك ؟

= ومما يلحق بالجمع أيضاً أرضون لأن مفرده اسم جنس غير مستوف الشروط ومذهب البعض أنه جمع مذكر وهو شاذ لأن مفرده ليس مما يجمع ذلك الجمع .

ومما يلحق بالجمع السنون وبابه ، والمقصود بالسنون جمع سنه ومثال هذا النوع ما كان مفرده معل اللام ثم حذفت لامه وعوض عنها التاء فأصل مفرده : « سنو » ثم حذفت الواو وعوض عنها التاء المربوطة فى آخر الكلمة فصارت سنة فلو وجدت ، الواو النون لا تسمى جمع مذكر سالم لأن مفردها غير مستوف لشروط ذلك الجمع ، بل تسمى ملحقة بالجمع المذكور وأمثال هذه الكلمة عزون عضون ثبون ، ومعنى « عزون » : جماعات ومفردها عزة أى جماعة قال تعالى : «عن اليمين وعن الشمال عزين» المعارج (٣٧) ، وعضين من الأعضاء وواحده العضة قال تعالى« الذين جعلوا القرآن عضين » الحجر « ٩١» أى جعلوا القرآن قطعا وأقساما ، والثبون بمعنى الجماعات ومفرد ثبة وقد يعرب هذا الباب الأخير الملحق بالجمع وهو ما حذفت لامه أعراب حين فيكون أعرابه على النون مثال ذلك قول الرسول ﷺ داعياً على المشركين « اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف » فى إحدى الروايتين وهى جعل الإعراب على النون ولو جعله كالجمع لقال فى الأولى : سنين » من غير تنوين ، ولقال : كسنى يوسف فى الثانية بحذف النون وهذه هى الرواية الثانية فى الحديث . =

فالجواب : أن ما قبل الياء فى المثنى مفتوح ونونه مكسورة ، والجمع بالعكس ما قبل يائه مكسور ، ونونه مفتوحة فزال الإلباس[1] .

= ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :

دعانى من نجد فإن سنينه لعبن بنا شيباً وشيبننا مرداً

فجعل أعرابه على النون ، ولو أعربه إعراب الجمع لحذف النون وقال سنيه . شرح ابن عقيل ١ : ٦٤ ٦٥ وشرح الأشمونى حاشية الصبان ١:٥٥ ، ٨٦ وشرح اللمحة لابن هشام : ٣٠ وشرح المفصل ١:٥٥ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٣٣٠١ ، والهمع ١ : ٤٦ .

(١) اختلف أيضاً فى إعراب جمع المذكر السالم والملحق به على ما يلى :
«أ» الاعراب بالحروف كما سبق وهو رأى ابن مالك والكوفيين وقطرب والزجاج والزجاجى .

«ب» الإعراب بحركات مقدرة فيما قبل هذه الحروف وهو رأى الأخفش وهو محجوج بكون الإعراب محله الحرف الأخير ، وبأنه لم يكن محتاجاً إلى تغييرها كما لم يحتج إلى تغيير بعد الاعراب المقدر قبل ياء المتكلم .

«ح» الاعراب بحركات مقدرة فى الواو والياء وهو رأى الخليل وسيبويه واختاره الأعلم والسهيلى .

«د» الاعراب ببقاء الواو رفعا وانقلابها نصبا وجراً وهو رأى المازنى والجرمى وابن عصفور ينظر الهمع ١ : ٤٧ — ٤٨ .

سادساً : باب الأمثلة الخمسة

قوله (والأمثلة الخمسة) .

ش : قد تقدم أن الذى خرج عن القاعدة سبعة أبواب ، خمسة من الأسماء وقد تقدمت ، واثنان من الأفعال ، وهذا الباب أولهما . والمراد بالأمثلة الخمسة الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير الإثنين وهو « الألف » سواء كانا مخاطبين ٩/ب نحو : تقومان ، أو غائبين نحو : يقومان

أو اتصل به ضمير الجمع لمذكرين وهو الواو سواء كانوا مخاطبين أيضاً نحو : تقومون ، أو غائبين نحو : يقومون .

أو اتصل به ضمير مؤنثة وهى الياء نحو : تقومين .

ولهذا سميت أمثلة ؛ لأن الضابط ما ذكرناه ، ولا يختص ذلك بفعل معين ، بل كل فعل كان كذلك فهو من الأمثلة الخمسة .

قوله (ترفع بالنون وتنصب وتجزم بحذفها نحو تقومان ويقومان وتقومون ويقومون وتقومين ولن تقوما ولم يقوما) .

ش . أى هذا حكم هذه الخمسة ، فإذا قلت : يقومون فهو مرفوع لخلوه من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ثبوت النون ، فإذا أدخلت الناصب فقلت : لن يقوموا : حذفت النون ، وكذلك إذا أدخلت الجازم فقلت : لم يقوموا . وهكذا بقية الخمسة فيكون علامة الجزم فيها حذف النون(١) .

---

(١) لم يقل الأفعال الخمسة لأنها ليست أفعالا بعينها كالأسماء الستة وفى اعرابها أقوال المشهور ما ذكره وهو رأى الجمهور ، ومذهب الأخفش وابن درستوية أنها معربة بحركات مقدرة قبل هذه الحروف وقالا : إن=

سابعاً : الأفعال معتلة الآخر

قوله (ونحو يغزو ١٠/أ ويخشى ويرمى)

ش : هذا هو الباب الثاني من الأفعال التي وقعت فيها النيابة وهو آخر أبواب النيابة السبعة .

والمراد به كل فعل آخره واو نحو : يغزو ويدعو ، أو ألف نحو يخشى ويسعى(١) أو ياء نحو : يرمي ويبني وتسمى الأفعال المعتلة ؛ لأن آخرها حروف العلة وهي الواو والألف والياء .

قوله (يجزم بحذف الواو والألف والياء نحو : لم يغز ، ولم يخش ولم يرم) .

ش . أي يكون حذف الواو في « لم يغز » علامة الجزم نيابة عن السكون وكذلك حذف الألف من « يخش » ، وحذف الياء من « لم يرم » .

ولم يتعرض المصنف لرفعها ولا لنصبها ؛ أما الرفع فلأنه بحركات مقدرة على آخرها ، فإذا قلت « يغزو » كان علامة الرفع ضمة مقدرة على الواو وكذلك يخشى ويرمى » .

وأما النصب فإنه يظهر في الواو والياء نحو : « لن يغزو ولن يرمي» ويقدر في الألف نحو « لن يخشى » .

= النون دليل على ذلك الاعراب المقدر ، ومذهب السهيلي أن الاعراب مقدر والنون جاءت في الرفع لشبهة بالمثنى والجمع ، فلما دخل الناصب والجازم فاتت المشاكلة فحذفت .

(١) كتب في الأصل بالألف وهي خطأ والصواب كتبهما بالياء .

فلم تقع النيابة إلا في حالة الجزم فقط ، والمصنف إنما قصده ذكر مواضع النيابة(١) .

---

(١) مذهب سيبويه أن هذه الأفعال في حالة الرفع وكذلك ما كان آخره ألف في حالة النصب لا تقدر حركة الاعراب فيه لأن الاعراب فرع في الافعال فلا حاجة لتقديره إذا لم يوجد ، أما في حالة الجزم حذفت الضمة المقدرة واكتفى بها ، ثم لما صارت تلتبس صورة المرفوع بصورة المجزوم فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم ، لا بالجازم .

ومذهب ابن السراج أن الجازم حذف حرف العلة نفسه حيث يقول : الجازم كالمسهل إن وجد فضلة أزالها وإلا أخذ من قوى البدن .

اللمحة البدريه لابن هشام : ٣٢ والهمع ١ : ٥٢ .

هذا وبعض النحويين يعامل المضارع معتل الآخر معاملة الصحيح فيعربه رفعا ونصبا وجزما بحركات ظاهرة وعلى لغتهم وجهوا قول الشاعر :

ألم يأتيك والأنباء تنمى ... بما لاقت لبون بني زياد

فقالوا : الفعل مجزوم بالسكون على الياء ، وقال آخرون الياء إشباع ، وقال آخرون إثبات الياء ضرورة شعرية ، ينظر أوضح المسالك لابن هشام تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة ١ : ٧٨ ، ٧ .

-(باب النكرة والمعرفة)-

قوله (باب) .

ش : يقرأ بالتنوين ، أي هذا باب لمعنى النكرة والمعرفة[1] .

---

(١) النكرة والمعرفة ليستا مصدرين ، بل هما اسمان للمصدر من الفعلين نكر وعرف بالتشديد ثم جعلا اسمى جنس الاسم المنكر والاسم المعرف أما مصدر نكر وعرف نكران عرفان هكذا قال الصبان فى حاشيته على الاشمونى ١ : ١٠٣ ، وقال ابن هشام هما مصدران ثم نقلا وسمى بهما الاسم المذكور والمعروف شرح اللمحة ٢٢٠ وهما اسما جنس لاعلمين وإلا لمنعا من الصرف . والنكرة اصل لأنها لا تحتاج فى دلالتها . على المعنى الذى وضعت له إلى قرينة .

أما المعرفة فتحتاج إلى قرينة ، والذى لايحتاج أصل ، والذى يحتاج فرع والنكرة كما عرفها النحاة ما شاع فى جنس موجود أو مقدر . مثال الأول (أسد وجمل) ومثال الثانى (شمس وقمر) فهما شائعان فى جنس مقدر أوضح المسالك ١ : ٨٢

وقد اختلف فى تعريفهما ، وليس تعريف أى ممن عرفوها سالما بل يرد عليه ما ينقضه ولهذا قال ابن مالك : من تعرض لحدهما عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه لأن من الاسماء ماهو معرفة معنى نكرة لفظا مثل قولهم : عاما أول - وأول أمس ومنها عكس ذلك مثل أسامة (علم الأسد) فهو معرفة لفظا نكرة معنى .

ومنها ما هو على وجهين نحو قولهم : واحد أمه وعبد بطنه وبعضهم =

وإنما وضع المصنف هذا الباب هنا لأنه لما بين أنواع الاعراب الاربعة وهى الرفع والنصب والجر والجزم شرع يبين أقسام كل واحد من الاربعة وعواملها ، لكن كثير[1] منهـــا متوقف على التنكير والتعريف ، فقدم المصنف بيان النكرة والمعرفة ثم يشرع فى المقصود :

قوله : (النكرة ما وضع شائعاً نحو رجل) .

ش . أى النكرة هى الاسم الذى لم يوضع لمعين ، كرجل ، فإنه لم يوضع لواحد من الرجال معين : بل وضع شائعا لكل رجل . بخلاف « زيد » مثلا فإنه وضع لمعين لا يتناول غيره ، فلهذا لم يكن نكرة .

= جعله معرفة بالإضافة وبعضهم جعله نكرة وإعرابه حالا ، ومن ذلك النوع المقترن بأل الجنسية نحو قولهم :

ولقد أمر على اللئيم يسبنى　　فمضيت ثم قلت لا يعنينى

ولهذا قالوا إن أحسن تعريف لكليهما هو ذكر أقسام المعرفة مستقصاة ثم يقال . وما سوى ذلك نكرة قال ابن مالك : حد النكرة عسر فهى ما عدا المعرفة وقد عرف بعضهم النكرة بأنها ما تدخل عليه رب أو اللام (أى الألف واللام) ويرد بأن من المعارف ما تدخل عليه « أل » نحو . الحارث والعباس واليسع ، ومن النكرات ما لايقبل رب نحو أين – متى – كيف – عريب – ديار . والاخيران بمعنى (أحد) يقال ما فيها عريب ولاديار أى ما فيها أحد . ينظر همع الهوامع ١ : ٥٥ .

(١) إذا خففت لكن كان الاسم الذى بعدها مرفوعا لانها إذا خففت تهمل .

١١/أ قوله (والمعرفة ما وضع خاصا) .

ش : أى ما وضع لمعين وضعاً خاصاً به(١) .

المضمر :

قوله (وهى مضمر وعلم ومبهم ومعرف بالألف واللام ومضاف)

ش : قسم المعرفة إلى خمسة أقسام ثم شرحها بعد ذلك واحداً واحداً على هذا الترتيب .

قوله (المضمر نحو : أنا وأنت وهو) .

ش : الضمائر كثيرة ولكن المصنف أشار إلى ضابطها .

ومراده : أن كل ما كان مثل هذه الثلاثة فى كونه دالا على متكلم أو مخاطب أو غائب كان مضمراً ، ويسمى كناية(٢) .

---

(١) قد تطلق المعرفة على كثيرين كزيد الذى مثل به فإن ما سمى به كثير .

وهذا الإشتراك لا يمنع دعوى التعريف والاختصاص لأن أغلب الأعلام تكون مشتركة ولا يعرى منها إلا النزر اليسير كمكة وبغداد .

ينظر شرح اللمحة لابن هشام : ٣٤ .

(٢) يقال : المضمر والضمير وهو اصطلاح البصرين والمكنى والكناية وهو اصطلاح الكوفيين . والمضمر من أضمرت فهو على وزن مفتعل من الاضمار وهو الإخفاء — والضمير . فعيل من الضمور وهو

فمثال الذي للمتكلم : أنا ، ونحن ، وأكرمنا ، وإيانا ونحو ذلك(١) .

= الهزال ، لأن الضمائر فى الغالب قليلة الحروف المكونة لها مهموسة ، وهى التاء والكاف والهاء ، والهمس : هو الصوت الخفى .

أما الكوفيون الذين يسمونه كناية ومكنيا لأنه ليس بالاسم الصريح وقد عرفوا الضمير بأنه ما دل على متكلم او مخاطب أو غائب .

(١) تنقسم الضمائر عدة تقاسيم فمن حيث ما تدل عليه تنقسم إلى .

(أ) ضمائر تدل على التكلم وهى : أنا نحن ، ونا الفاعلين وإيانا ، وياء المتكلم مثل كتابى .

(ب) ضمائر تدل على الخطاب وهى : أنت وفروعه ، وتاء الفاعل — وإياك وفروعه وكاف الخطاب وفروعها وياء المخاطبة .

(ج) ضمائر تدل على الغيبة وهى : هو وفروعه — ونون الأناث وألف الاثنين وواو الجماعه وهاء الغيبة وفروعها وإياه وفروعه .

ومن حيث البروز والاستتار تنقسم إلى قسمين .

(أ) ضمائر بارزة (ظاهرة) وتلك منها ما هو منفصل مثل أنا وأنت وهو وفروعها — وإياى وإياك وإياه وفروعه .

ومنها ما هو متصل . والمتصل قسمان الأول ضمائر رفع وهى تاء الفاعل — نا الفاعلين نون الأناث — ألف الاثنين — واو الجماعة — ياء المخاطبة .

ومثال الذي المخاطب : أنت وأنتم وإيا كم ونحو ، ومثال الذي للغائب هو وقاموا وإياهم وضربه ونحوه .

= والثاني ضمائر نصب وجر وهي ياء المتكلم وكاف الخطاب وفروعها وهاء الغيبة وفروعها .

(ب) ضمائر مستترة وتلك أيضاً تنقسم قسمين الأول واجب الاستتار كضمير الرفع لفعل الأمر ، والضمير المرفوع للمضارع الذي لمتكلم ، أو لمخاطب ، واسم الفعل للمضارع والأمر مثل ، صه نزال ألخ وعلامة هذا النوع أنه لا يخلفه الظاهر ، الثاني جائز الاستتار وهو الذي يخلفه الظاهر وذلك مثل مرفوع الفعل الماضي ، واسم الفعل الماضي . والمضارع الغائب — والوصف والظروف والأمثلة على الترتيب : محمد ضرب عليا . هيهات — يضرب ، ضارب ، ومضروب ، زيد عندك أو في الدار — ينظر الهمع ٢ : ٦٢ .

ومن حيث موقعها الاعرابي تنقسم إلى .

«أ» ضمائر رفع منفصلة وهي أنا - أنت وهو وفروعها ؛ ومتصلة وهي تاء الفاعل ، نا الفاعلين ، نون الأناث ، ألف الاثنين ؛ واو الجماعة ، ياء المخاطبة

«ب» ضمائر نصب منفصلة وهي إياي إياك — إياه وفروعها ؛ ومتصلة وهي ياء المتكلم وكاف الخطاب وهاء الغيبة وفرعاهما في أحد الوجهين لأن هذا النوع الأخير يشترك بين النصب والجر .

«ج» ضمائر خفض وذلك الياء والكاف والهاء السابقة في الوجه الآخر أى أن سبقت بحرف جر أو كانت مضافة .

فائدة : أعرف المعارف اسم الله عز وجل - يليه الضمائر ، وأعرفها ضمير المتكلم ؛ يلية المخاطب ؛ يليه الغائب ، وذلك على الراجح ؛ ولذا بدأ بالضمائر أولا .

العلم

قوله ١١/ب(والعلم نحو : زيد وأسامة) .

ش : أي العلم كل ما كان مثل زيد وأسامة في كونه دالا على ما وضع له بالتعيين من غير احتياج لقرينة بل بنفس لفظه ، بخلاف بقية المعارف ، فإن المضمر مثلا إنما دل بقرينة التكلم أو الخطاب أو الغيبة ، وكذلك الباقي إنما يدل بقرائن كما سيأتي .

وإنما مثل بمثالين إشارة إلى أن العلم إما أن يكون لمن يعقل كزيد ، أو لمن لا يعقل كأسامة فإنه علم على الأسد(١) .

قوله (ويكون منقولا كجعفر ، ومرتجلا كغطفان) :

ش : يعني أن العلم ينقسم أيضاً إلى ما وضع من أول أمره علماً

---

(١) العلم يطلق في اللغة على الجبل قال تعالى (وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام) الآية (٢٤) من سورة الرحمن ، وقالت الخنساء ترثي أخاها صخرا :

وان صخرا لتأتم الهداة به كأنه علم في رأسه نار

كما يطلق على الراية وهي التي تجعل شعاراً للدولة أو الجند كما يطلق على العلامة .

ويطلق في الاصطلاح على الاسم الذي يعين مسماه مطلقاً ، أي بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة أو الإشارة أو الصلة الخ .

كغطفان وسعاد ، وإلى ما وضع أولا لشيء ثم نقل منه إلى ذلك المسمى الذى صار علماً عليه نحو « جعفر » فإن أصله : اسم للنهر الصغير ثم سمى به ١٢/أ رجل معين ، وكذلك « فضل » فإنه منقول من المصدر ، تقول : فضل يفضل فضلا ، وكذلك « حارث » فإنه منقول من اسم فاعل حرث الأرض يحرثها(١) .

---

(١) وينقسم العلم إلى قسمين وقد مثل لكل قسم .

فالقسم الأول علم شخصى ومثل له بزيد .

والقسم الثانى علم جنس ومثل له بأسامة : (علم على الأسد)

قال ابن مالك :

ووضعوا لبعض الأجناس علم كعلم الاشخاص لفظا وهو عم

من ذاك أم عريط للعقرب وهكذا ثعالة للثعلب

ومثله برة للمبرة كذا فجار علم للفجرة

والفرق بينهما أن علم الشخص يراد به واحد بعينه مثل محمد وعلى .

أما علم الجنس فلا يخص واحداً فحكمه فى المعنى كحكم النكرة من حيث إنه يصدق على كثيرين فكل أسد يقال له . أسامة ، وكل ثعلب يقال له . ثعالة ، وكل عقرب يقال له . ام عريطه وعلم الجنس يكون للشخص كما مثل ويكون للمعنى كبرة وفجار ويشتركان فى كونهما يجىء بعدهما الحال مثل — جاء زيد ضاحكا ، وهذا أسامة مقبلا .

أسماء الإشارة :

قوله (والمبهم ذا ، وذاك وذلك(١) إلى آخره) .

ش : المراد بالمبهم أسماء الإشارة ، والإشارة إما أن تكون لواحد أو لاثنين أو لجماعة .

= ٢ - ومنعهما من الصرف إن وجدت علة أخرى مع العلمية مثل حمزة — ثعالة فوجود التأنيث فيهما مع العلمية منعهما من الصرف .

٣ — ويمنع دخول (أل) عليهما فلا يقال : (الحمد ،) ولا (الثعالة)

٤ — ويبتدأ بكل منهما من غير حاجة إلى مسوغ .

٥ — وأنهما لا يضافان بحسب أصل وضعهما فلا يقال : أسامتنا ولا فاطمتنا إلا إذا حصل اشتراك اتفاقي فتصح الإضافة نحو : فرزدق ، قد يصدق على كثيرين فيقال للتمييز بينها : فرزدق تميم . وأسامة قد يصدق على من بالصحراء ومن بحديقة الحيوان مثلا فيقال : أسامة الحديقة

٦ — وأنهما لا ينعتان بالنكرة لأنهما معرفة ولا تنعت المعرفة بالنكرة ، إذ يشترط التوافق بين النعت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً .

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق الشيخ محمد محى الدين ١ : ١٢٦ — ١٢٩ .

١ — ذكر صاحب الكتاب أن العلم ينقسم إلى مرتجل ومنقول ، يقول ابن مالك :

ومنه منقول كفضل وأسد وذوا ارتجال كسعاد وأدد

والمرتجل هو ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها وقد مثلوا له =

وكل من الثلاثة إما لمذكر أو لمؤنث ، وكل من الستة إما لقريب أو بعيد أو متوسط على رأى ، وقد يفهم من عبارة المصنف هنا اختياره ، وإن كان الأصح خلافه(١).

= بسعاد علم امرأة وأدد (علم رجل) فلم يسبق إستعمالها قبل العلمية فى غيرها والمنقول ما استعمل قبل العلمية فى غيرها والنقل أنواع .

(أ) فقد ينقل من صفة مثل عامر وحارث .

ب) وقد ينقل من مصدر كزيد وفضل .

(ج) وقد ينقل من اسم جنس مثل فهد — ولهلب .

(د) وقد ينقل من جملة مثل شاب قرناها ، تأبط شرا وجاد الحق — ولم يسمع التسمية بالجملة الاسمية ولكن يجوز قياساً على الجملة الفعلية .

وهذا التسقيم هو المشهور بين النحويين ، وذهب بعضهم إلى أن الاعلام كلها منقولة لأن الأصل فى الأسماء التنكير ، وذهب آخرون إلى أن جميع الاعلام مرتجلة لأن الأصل عدم النقل — ينظر شرح ابن عقيل ١ : ١٢٥ ،

شرح اللمحة لابن هشام ٢٩١ الاشمونى ١ : ١٣١ — التصريح ١ : ١١٦ والهمع ١ : ٧١ .

(١)فى شرح لمحة أبى حيان لابن هشام تحقيق الدكتور / حمدى المقدم ذكر «ذا تلك» بالنون والصواب ما أثبته لأنه سيذكر (ذاتك) بعد

(١) ذكر ابن معطى فى الفصول وغيره من النحويين تقسيم المراتب إلى ثلاثة فقال ابن معطى : لإشارت لها مراتب : دنيا — وسطى — قصوى، تقول : هذا ، ذاك ، وذلك اخ ثم يقول مؤكداً ذلك التقسيم : =

فذكر المصنف لذلك كله أمثلة ؛ فقوله (ذا) إشارة لمفرد مذكر قريب ، وذاك للمتوسط ، وذلك للبعيد .

= ودنيا : هذه ، ووسطى : تيك ؛ وقصوى : تلك ، وفى التثنية هاتان وتانك (بتخفيف النون) ، وتانك (بتشديد النون) .

وفى الجمع يستوى المذكر والمؤنث الفصول الخمسون تحقيق د/محمود محمد الطناحى مطبعة عيسى البابى الحلبى بالقاهرة : ٢٣٠ - ٢٣١ .

ويقول السيوطى فى الهمع بعد ذكره لأسماء الإشارة ولغاتها المفرد والمثنى والجمع يقول : إذا عرفت ذلك فلا خلاف أن المجرد من الكاف واللام للقريب ثم اختلف فقيل :

(أ) ما فيه الكاف وحدها أو مع اللام كلاهما للبعيد وليس للاشارة سوى مرتبتين وقد صححه ابن مالك ونسبه الصفار إلى سيبويه واحتج له ابن مالك بأن المشار إليه شبيه بالمنادى ، والنحويون مجمعون على أن المنادى ليس له إلا مرتبتان فلحق بنظيره ، واحتج أيضاً لهذا المذهب بأن الفراء نقل ، أن بنى تميم ليس من لغتهم استعمال اللام مع الكاف ، والحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام فلزم من هذا أن إسم الاشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان .

(ب) وذهب أكثر النحويين إلا أن الاشارة ثلاث مراتب . قربى . ولها المجرد ، ووسطى . ولها ذو الكاف ، وبعدى . ولها ذو للكاف واللام وصححه ابن الحاجب ثم قال السيوطى واختلف على هذا فى مرتبة أولائك بالمد فقيل . هؤلاء وسطى كاولائك ، وقيل : للبعدى كأولالك . =

قوله (وذان وذانك وذانك)[1] .

ش . هذه أمثلة للاثنين المذكرين فى المراتب الثلاث .

قوله (وذى وتيك وتلك) .

ش هذه أمثلة المفرد المؤنث فى الرتب الثلاث .

=قال أبو حيان ويستدل للأول بقوله .

يا ما أميلح غزلانا شدن لنا   من هؤليائكن الضال والسمر

لأن « ها » التنبيه لا تصحب « ذا » البعيد .

ومن الشواهد على أولالك قوله :

أولالك قومى لم يكونوا أشابة   وهل يعظ الضليل إلا أولالكا

ومن شواهد « ألاك » قوله :

من بين ألاك إلى ألاكا   الهمع ١ : ٧٠ ، ٧١ .

(١) والمثنى توسطه بتخفيف النون ، وبعده بتشديدها ، أو الياء المبدلة منه جوازاً مع الألف ، ولزوماً مع اليــاء عند البصريين . الهمع ١ : ٧٥ — ٧ .

ولكن صاحب اللمحة وهو أبو حيان ذكر للمثنى ثلاث مراتب هى « ذان » بالتخفيف للقربى ، وذانك بالكاف للوسطى ، وذانك بالتشديد مع الكاف للبعدى .

وتلحق هاء التنبيه المجرد من الكاف كثيراً كهذا وهذه ، كما تلحق المقترن بالكاف دون اللام على قلة نحو هذاك ، وهاتيك .

أما مع اللام فلا تدخل الهاء فلا يقال : هذا لك .

وقد تعاد « ها » التنبيه بعد الفصل توكيداً كقوله تعالى « ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم فى الحياة الدنيا » آل عمران ٦٦ .

واسم الاشارة مبنى للشبه المعنوى كما سبق إلا ماجاء منه على صورة=

قوله ١٢/ب (وتان وتانك وتانك) .

ش : هذه أمثلة للاثنين المؤنثين فى الرتب الثلاث .

قوله (وأولاء واولاك وأولئك)

ش : هذه أمثلة الجمع فى الرتب الثلاث أعم أن يكون لمذكرين أو لمؤنثات أو للنوعين معا .

= المثنى فهو معرب عند قوم من النحويين وعللوا ذلك بأنه قد اختلف آخره لاختلاف العوامل فوجب أن يكون معرباً ، وهذا على لغة من لا يلزم المثنى الألف فى جميع الأحوال . أما من يلزمه الألف فى جميع الأحوال فهو مبنى إذ لا تغيير .

ولكن آخرين من النحويين قالوا إن المثنى من أسماء الاشارة مبنى وأجابوا عن حجة السابقين فى التغيير بقولهم .

١ — الدليل قائم على وجوب البناء فيها كلها فوجب الحكم على المثنى بالبناء ، وقالوا أيضاً : لو كانت على قياس المثنى لوجب أن تكون ألفها منقلبة كما تقلب ألف عصا ورحى ولكنها لما لم تقلب دل على أن الكلمة اسم الاشارة فى حالة الرفع بصيغة و فى حالة النصب بصيغة أخرى مثل أنت وإياك . ٢ — ومن ناحية أخرى أنها تشدد نونها حكماً ، ولو كانت نون التثنية لم تشدد النون . ذكر ذلك ابن الحاجب فى كتابه الإيضاح شرح المفصل للزمخشرى مطبعة العانى ببغداد بتحقيق الدكتور موسى بناى العليلى ج ١ ص ٤٨ .

ويشار للمكان القريب بهنا وللوسط بهناك وللبعيد بهنا لك وقد تدخل هاء التنبيه — فيقال هاهنا .

ويشار للمكان البعيد بـ « ثم » بفتح الثاء وتشديد الميم ومنه قوله تعالى « مطاع ثم أمين » وقوله « وإذا رأيت ثم رأيت نعيما » ويقال فى الوقف عليها (ثمه) بهاء السكت . الهمع ١ : ٧٨ .

المعرف بالألف واللام :

قوله : (والمعرف بأل للعهد نحو جاء القاضي)(١).

ش : أي الرابع: من المعارف المعرف بالألف واللام نحو الرجل والغلام ،(٢) وأل المعرفة على قسمين : -

(١) بعض المصنفين يذكرون اسم الموصول عقب اسم الإشارة وبعضهم يذكرونه بعد المعرف بالأداة (أل) وذلك لأنه اختلف في تعريف الموصول على قولين :

أحدهما يقول : إن تعريفه (بأل) وعلى ذلك فالأصل أن يأتي بعد الكلام على المعرف بها .

والثاني يقول : إنه معرف بالصلة وعلى ذلك فالأصل أن يذكر بعد اسم الإشارة .

ويقول السيوطي في الهمع معللا تقديم المعرف بالأداة على اسم الموصول: (إن هذا الباب مختصر ، وباب الموصول يستدعي أحكاماً طويلة ، ومن عادة المصنفين تقديم ما هو الأخصر وتأخير ما يستدعي فروعاً واستطرادات) الهمع ١.٧٩ .

(٢) والألف واللام أنواع .

١ - للمعرفة وسنتكلم عنها تفصيلا كما ذكر المصنف .

٢ موصولة وهي الداخلة على المشتقات مثل المسلم - المؤمن الأفضل المكرم ألخ .

٣ زائدة وهي الداخلة على الأعلام نحو اليسع الوليد - اليزيد ألخ قال الشاعر :

أحدهما أن تكون للعهد ، والثاني أن تكون للجنس والأول على قسمين : —

١ — إما العهد الذهني وهو الذي اقتصر عليه المصنف نحو: جاء القاضي، أي قاضي البلد ، ونحوه .

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديداً بأعباء الخلافة كاهله

فـ «أل» التي في الوليد — اليزيد والأعلام السابقة زائدة لم تفد شيئاً لأن الكلمات معرفة بدونها .

وقد تدخل أل الموصولة على «مع» (الظرفية كما تدخل على المضارع نحو قول الشاعر :

من لا يزال شاكراً على المعه فهو حـــر بعيشة ذات سعة

ومعناه : على الذي معه .

ويقول الشاعر :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

المعنى : ما أنت بالحكم الذي ترضى حكومته .

وترادف (أل) المعرفه (أم) في لغة حمير ومن ذلك ما أثر عن رسول الله ﷺ في قوله (ليس من أمبرا مصيام في أمسفر) أي : (ليس من البر الصيام في السفر) .

وقد اختلف في (أل) المعرفة وهل التعريف بها جميعها أم التعريف باللام وحدها وذلك على مذهبين : —

الأول : مذهب الخليل وابن كيسان وصححه ابن مالك أن المعرف =

٢ - وإما العهد الذكرى نحو : جاءنى الرجل فأكرمت الرجل ، أى المعهود الذى سبق ذكره(١) .

قوله : (والجنس نحو : اسقنى الماء) .

ش : هذا هو القسم الثانى من قسمى « أل » ، وهو أيضاً على ضربين.

١ - أن لا يراد مع الجنس العموم نحو : اسقنى الماء » أى جنس الماء ١٣/أ لأنه لا يصح إرادة جميع الماء .

=(ل) بجملتها فهى حرف ثنائى الوضع مثل (هل وقد) ، قال ابن جنى : وكان الخليل يسميها (أل) ولم يكن يسميها الألف واللام كما لا يقال فى(قد) القاف والدال ، وعلى ذلك فهل الهمزة وصل أو قطع فى ذلك خلاف المشهور أنها وصل ولذلك تسقط فى وسط الكلام .

الثانى : مذهب سيبويه ونقله أبو حيان عن جميع النحويين إلا ابن كيسان أن المعرف هو اللام فقط ، والهمزة وصل اجتلبت للابتداء بالساكن وفتحت على خلاف سائر همزات الوصل تخفيفاً لكثرة دورها .

(١) أل العهدية : هى التى عهد مدلول مصحوبها بحضور حسى بأن يكون قد تقدم ذكره لفظاً ثم أعيد مصحوباً بأل كقوله تعالى (فأرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول) ١٥ - ١٦ - المزمل أو كان المعهود مشاهداً نحو قولك : (القرطاس) لمن سدد سهماً أى صوبه أو كان المعهود علمياً كقوله تعالى (إذ هما فى الغار) ٤٠ التوبة .

وقوله (إذ يبايعونك تحت الشجرة) ١٨ الفتح . =

(٢) والثانى : أن يراد معه العموم نحو : الانسان ميت أى كل إنسان(١) .

=ويدخل فيه ما كانت (أل) فيه للغلبة نحو : البيت (الكعبة) .
فقد دخلت (أل) لتعريف العهد ثم حدثت الغلبة بعد ذلك .

كما يدخل فيه (أل التى للمح الصفة مثل الحارث والضحاك ، فهى لم تدخل أولا على الإسم للتعريف ، لأن الاسم علم فى الأصل لكن لمح فيه معنى الوصف فسقط تعريف العلمية فيه وإنما أنت تريد شخصاً معلوما فلم يكن بد من إدخال أل العهدية عليه لذلك .

نقل ذلك أبو حيان عن بعض أصحابه ينظر الهمع ١ : ٧٩ .

(١) أما أل الجنسية فإما أن يكون مدلولها تعريف الماهية والحقيقة فلا تخلفها كلمة (كل)لا حقيقة ولا مجازاً نحو : (وجعلنا من الماء كل شىء حى) الآية (٣٠) من سورة الأنبياء أو نحو : والله لا أتزوج النساء ولا ألبس الثياب أو يكون مدلولها استغراق الأفراد وهى التى تخلفها كل حقيقة نحو (وخلق الإنسان ضعيفاً) الآية ٢٨ من سورة النساء،وهذه يصلح الاستثناء من مدخولها نحو قوله تعالى (والعصر إن الإنسان لفى خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات) ، (١،٢،٣) العصر .

وأما أن تكون أل لاستغراض خصائص الأفراد مبالغة فى المدح أو الذم وهى التى تخلفها (كل) مجازاً نحو : زيد الرجل علماً أى الكامل فى هذه الصفة .

ومن ذلك قوله تعالى (ذلك الكتاب لا ريب فيه) الآية (٢) من سورة البقرة . ينظر الهمع ١ . ٨٠ .

إسم الموصول :

قوله : (ومن ذلك الموصولات) .

ش : أي ومن جملة المعرف بأل الموصولات[1] .

قوله : (وهي الذى والتى واللذان واللتان والذين واللاتى) .

ش : أي الموصولات إما أن تكون لمفرد مذكر نحو : الذى ، أو مؤنث نحو التى ، أو مذكرين نحو اللذان ، أو مؤنثين نحو : اللتان ، أو جمع مذكر نحو : الذين ، أو جمع مؤنث نحو : اللاتى(٢) .

قوله : (ومن وما وأى والألى) .

ش : أي ومن الموصولات أيضاً هذه الأربعة ، إلا أن (من) ، و (ما) ، و (أى)[3] تستعمل فى كل الأحوال بلفظ واحد ، وإنما

---

(١) سبق القول بأن النحويين اختلفوا فى تعريف الموصول وهل تعريفه بأل — أو بصلته ينظر ذلك ص (٦٠) ، وتسمى الموصولات — وأسماء الاشارة — بالمبهمات وقد ذكرها صاحب الكتاب ضمن المعرف بأل فالمعارف عنده خمسة .

(٢) ولا بد لهذه الموصولات من صلة بعدها وتكون الصلة جملة إسمية أو فعلية وفيها ضمير عائد على الموصول ، وقد تكون الصلة شبه جملة وهى الظرف والجار والمجرور . نحو حضر لذى قائم أخوه ، والذين قاموا إخوتك والذين عندك مسلمون ، والذين فى الدار مؤمنون الخ .

(٣) اختلف فى إعراب (أى) الموصولة وبنائها فالجمهور على أنها تعرب ما لم تضف أو يحذف صدر صلتها فتكون مبنية ، وبعضهم أعربها مطلقاً ولو أضيفت وحذف صدر صلتها ذكر ذلك ابن مالك فى ألفيته ينظر الاشمونى ١ : ١٦٦ .

يظهر كون معناها مفرداً أو مثنى أو جمعاً مذكراً أو مؤنثاً بالضمير في صلتها غالباً نحو : جاءنى من قام ، أو من قامت أو من قاموا(١) ، أو من قاما أو من قامتا أو من قمن ، وكذلك (ما) و (أى) (٢) ، لكن هذه الثلاثة تفترق ١٣/ب غالباً بأن (من) لمن يعقل(٣) و (ما) لما لا يعقل(٤)، وأى (لهما)(٥) .

---

(١) يلحظ هنا أن المصنف قدم الصلة المشتملة لضمير الجمع على التى للمثنى ولعل هذا من الناسخ .

(٢) أى تكونان للمفرد والمثنى والجمع بأنواعها ولا يفرق بين كل ذلك إلا بالضمير فى الصلة .

(٣) هذا هو الغالب فيها ومن غير الغالب قوله تعالى (والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين . ومنهم من يمشى على أربع) الآية ٤٥ من سورة النور ، فمن يمشى على بطنه لغير العاقل ، ومن يمشى على أربع كذلك ، ومن يمشى على رجلين يشمل العاقل وغيره .

(٤) مثال (ما) للعاقل قوله تعالى (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) الآية (٣) من سورة النساء ومثالها لغير العاقل قوله تعالى (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) الآية (٢٨٦) من سورة البقرة ومثالها لهما قوله تعالى (لله ما فى السموات وما فى الأرض) الآية ٢٨٤ من سورة البقرة .

(٥) فمثاله (أى) للعاقل أعجبنى الرجال أيهم قام ، ومثالها لغير العاقل أعجبتني الكتب أيها صادفت .

وأما « الألى » فهى للجمع سواء كان المذكرين أو المؤمنات ، نحو جاء الألى قاموا ، وجاء الألى قمن[1] .

تنبيه : إنما جعل المصنف الموصولات كلها من جملة المعرف بأل ، لأن غالبها مقترن بالألف واللام .

وأما « من » و « ما » و « أى » فالألف واللام مقدرة فيها ، وهذا على اختيار المصنف وجماعة .

والمختار عند الجمهور أن تعريف الموصولات بصلاتها التى ستبينها .

قوله : (وتوصل بظرف وبمجرور وبجملة) .

ش : إنما سميت هذه الألفاظ موصولات لأنها لا تفيد إلا إذا وصلت

---

(١) من أسماء الموصول المشتركة عند بعض النحويين « ذو » الطائية وبعضهم ألزمها الواو رفعاً ونصباً وجراً فهى مبنية نحو : جاء ذو قام ، ورأيت ذو قاما ، ومررت بذو قاموا وآخرون يغيرنها فتكون بالواو رفعاً وتغير فى حالتى النصب والجر ومنه قول الشاعر فى أحد الروايتين :

فإما كرام موسرون لقيتهم   فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا

والرواية الأخرى : من ذى عندهم .

ومن النحويين من قال أنها المؤنث تكون (ذات كقولهم بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله بها - ينظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ : ١٧٧ .

بشىء تصير به دالة على معنى ، واشتملت تلك الصـــلة على عائد يربطها بالموصول حتى لا تكون أجنبية منه نحو : جاء الذى خرج أخوه ، فالذى موصول ، و(خرج أخوه) صلة ، والعائد هو الهاء فى (أخوه) ، فلو قلت جاء الذى ولم تذكر بعده شيئاً لم يفد شيئاً حتى تأتى بالصلة ولو قلت ١٤/أ جاء الذى قام زيد لم يحصل ربط بين هذه الجملة والموصول لفقد العائد ، فلا يصلح أن يكون صلة .

إذا علمت ذلك فالصلة على ثلاثة أقسام : —

١ — ظرف نحو عند(١) .

= وقد تلحق (ذو) علامة التثنية والجمع فيقال (ذوا ، وذووا) كما تلحق (ذات) فيقال : ذاتا وذوات ، ومن ذلك الباب أيضاً (ذا) التى بعد (ما) الاستفهامية .

ومن ذلك قول الشاعر :

ويقال : ألا تسألان المرء ماذا يحاول وماذا تفعلون ، وماذا تفعلان وماذا تفعلين ، وماذا تفعلن والبعض يرى أن (ماذا) كلها استفهامية .

وكذلك بعد من الاستفهامية ومنه قول الشاعر :

من ذا يدل على الطريق إلى الكرى نفسى خيال أحبتى يلقانى

ينظر شرح اللمحة لابن هشام ٤٦ — ٤٧ .

(١) شرط الظرف الواقع صـــلة التمام ومعنى تمامه أن يكون فى وصل الموصول به فائدة نحو : جاءنى الذى عندك والذى دونك إلخ فلو قلت: جاءنى الذى اليوم لم يفد ، لهذا لا يصح وقوعه صلة .

٢ - وجار ومجرور نحو فى الدار(١) .

٣ - وجملة نحو خرج أبوه(٢) .

قوله (نحو قام الذى عندك أو فى الدار أو خرج أبوه) .

ش : هذه أمثلة الأقسام الثلاثة . فالأول مثال للظرف ، والثانى للجار والمجرور ، والثالث للجملة .

---

(١) كما يشترط فى الجار والمجرور أيضاً أن يكون تاماً بمعنى أن يحصل به فائدة نحو : حضر الذى فى الكلية ، والذى من بنى تميم ، فلو قلت : جاء الذى بك — أولك لم يفد فلهذا لم يصح وقوعه صلة .

(٢) ويشترط فى الجملة أن تكون خبرية محتملة للصدق والكذب عارية من معنى التعجب نحو شاهدت الذى كافأته الدولة ،والذى نال الجائز والذى سيرته محمودة ألخ .

أما نحو الذى إضربه (فعل أمر) ، والذى ما أحسنه ، والتى هل حضر أبوها ألخ فلا يجوز .

كما يشترط أن يكون فى الجملة ضمير يعود على الموصول وقد يغنى عنه ظاهر هو الموصول فى المعنى إلا أن ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه ولا يقال إلا حيث سمع والذى سمع من ذلك : أبو سعيد الذى رويت عن الخدرى

ومن ذلك أيضاً قولهم : الحجاج الذى رأيت ابن يوسف ، والمعنى فيهما : الذى رويت عنه فى الأول ، والذى رأيته فى الثانى ومن ذلك أيضاً قول الشاعر .

فيارب ليلى أنت فى كل موطن وأنت الذى فى رحمة الله أطمع

أى الذى فى رحمته أطمع .

المضاف إلى معرفة :

قوله (والمضاف إلى معرفة نحو غلام زيد) .

ش : هذا آخر المعارف الخمسة ، والمراد : أن كل نكرة أضيفت إلى شيء من المعارف السابقة صار ذلك المضاف معرفة بإضافته إلى معرفة .

فمثال المضاف إلى المضمر : غلامي وغلامك وغلامه.

ومثال المضاف للعلم : غلام زيد .

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ١٨١ – ١٨٢ .

تنبيهان :

الأول : من الموصولات «أل» وقد اختلف فيها بين الإسمية والحرفية على النحو الآتي .

١ – مذهب الفارسي وابن السراج وأكثر المتأخرين أنها موصول اسمي مشترك مثل : الكاتب أي الذي كتب ، والكاتبة – والكاتبان – والكاتبون والكاتبات ، والمؤدب ، والمؤدبة والمؤدبان والمؤدبون والمؤدبات وهذا هو الراجح لأن علامة الموصول الحرفي أن يؤول مع ما بعده بمصدر ، وهذا لا يتأتى فيها هنا .

٢ – مذهب المازني أنها موصول حرفي ،وقد ضعفه ابن هشام في شرحه لشذور الذهب فقال : ويرده أنها لا تؤول بالمصدر ،وأن الضمير يعود عليها. شرح شذور الذهب :١٤٨ .

ومثال المضاف إلى المبهم وهو اسم الإشارة : غلام هذا .

= الثانى : الموصولات التى سبقت هى الموصولات الإسمية وثم نوع آخر من الموصولات هو الموصولات الحرفية وهى التى تؤول مع ما بعدها بمصدر ولا تحتاج إلى عائد ، بل إلى صلة فقط هى معمولاتها .

ومن هذه الموصولات الحرفية الحروف المصدرية التى تؤول مع ما بعدها بمصدر مثل «أن» المؤكدة نحو قوله تعالى « أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم » (٥١) العنكبوت ، و «أن» ، المصدرية نحو « لمن أراد أن يتم الرضاعة » (٢٣٣) البقرة ، «ما» المصدرية نحو : « ويعلم ما تفعلون » (٢٥) الشورى و «لو» المصدرية كقوله تعالى « ودوا لو تدهن فيدهنون » (٩) القلم . ومنها « أل» الموصولية عند بعضهم كما سبق كقوله تعالى « إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات والقانتين والقانتات » الخ الآية (٣٥) من سورة الأحزاب ، «كى» نحو «لكيلا تأسوا» ، الآية (٢٣) الحديد.

ومن ذلك (الذى) عند بعضهم كقوله تعالى : (وخضتم كالذى خاضوا) أى كخوضهم ، وهذا عند بعضهم أما الآخرون فهى موصول اسمى والمعنى : كالذين خاضوا .

ومثال المضاف إلى المعرف بأل : غلام القاضى(١) .

---

(١) اختلف النحويون فى درجة المضاف إلى معرفة من حيث التعريف وذلك على ما يلى .

أ ـ اختار ابن مالك أن المضاف إلى الشيء فى مرتبته مطلقاً .

ب ـ قال الفراء : إن المضاف إلى الشيء فى رتبة ما دونه .

ج قول المحققين : أن المضاف إلى الشيء فى مرتبته إلا المضاف إلى الضمير فهو فى مرتبة العلم .

وقد رجحه ابن هشام فى شرحه للمحة أبى حيان وقال : فأما قول ابن مالك والفراء فردودان بقولك مررت بزيد صاحبك .

ووجه الرد أن (صاحبك ، لو كان فى مرتبة الضمير لأدى ذلك إلى أن تكون الصفة أعرف من الموصوف ، وتلك مسألة خلاف . ـ

حيث إنه لا يجوز عند أكثر النحويين ، ويجوز عند بعضهم ومنهم الفراء حيث نقل عنه الشلو بين جواز نعت الأعم بالأخص . شرح اللمحة لابن هشام . ٥٠ .

باب المرفوعات

قوله (قوله باب المرفوعات ثمانية) .

ش : لما فرغ من باب النكرة والمعرفة شرع يتكلم فيما هو بصدده ، وهو بيان المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات .

فقوله « باب » بالتنوين ؛ وهو مرفوع لأنه خبر مبتدأ محذوف ، أى هذا باب .

وقوله (المرفوعات ثمانية) (١) هو أيضاً مبتدأ وخبر .

---

(١) يريد أن يتكلم على الأسماء التى تكون مرفوعة والمضارع المرفوع وقد جمعها جمع مؤنث سالم لأن صفة ما لا يعقل تجمع جمع مؤنث سالم وذلك نحو « أياماً معدودات » ومثل قمم عاليات: الخ

وقد اختلف النحويون فى عدد المرفوعات من الأسماء :

(أ) فذهب بعضهم إلى أنها ستة هى . ١ ـ الفاعل

٢ ـ نائب الفاعل . ٣ ـ المبتدأ . ٤ ـ خبر المبتدأ .

٥ ـ إسم كان أو أحد أخواتها . ٦ ـ خبر إن أو أحد أخواتها .

(ب) وذهب آخرون إلى أنها تسعة الستة السابقة وأضاف إليها .

١ ـ اسم كاد أو أحد أخواتها . ٢ ـ خبر لا النافية للجنس .

٣ ـ اسم الحروف العاملة عمل ليس ما ، لا ، لات وإن المشبهات بليس ذكر ذلك ابن هشام فى شرحه لشذور الذهب ولو ألحق اسم كاد ،

الفاعل

قوله (الفاعل) .

ش : أي أحد المرفوعات الثانية الفاعل ، وهو من صدر منه الفعل نحو : ضرب زيد ، أو قام به نحو : طال زيد ، وحسن عمرو .

قوله : (ويرفع بالفعل) .

ش : لما ذكر أن الفاعل مرفوع بين العامل الذي يرفعه ، لأن

= باسم كان ، واسم المشبهات بليس باسم كان ، وخبر لا النافية للجنس بخبر إن وأخواتها لبقيت ستة .

(ج) وأضيف إلى المرفوعات ما ارتفع من الأفعال وهو المضارع الذي لم يسبق بناصب أو جازم .

وقد عرف النحويون هذه المرفوعات بأنها عمد الكلام فلا يستغنى عنها فقال ابن هشام في شرح اللمحة : لا يخلو منها كلام ولا تكون إلا عمداً ، أي غير صالحة للاستغناء عنها . لذا يبدأ بذكرها جميع المصنفين شرح اللمحة ٥١ .

وقال السيوطي : العمدة عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به ، وألحق منها بالفضلات في النصب خبر كان وكاد ، واسم « إن » و « لا » ، وخبر « ظن » فإنها عمد ؛ لأنها في الأصل المبتدأ والخبر ونصبت .

همع الهوامع للسيوطي ١ : ٩٣ . وقال في شرح الكافية : المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة شرح الكافية للرضي ١ : ٧٠ .

كل إعراب لابد له من عامل ، فذكر أن عامل الفاعل إما فعل ، وأما إسم يقوم مقام الفعل يدل على ما يدل عليه .

فمثال الفعل : قام زيد ، فـ « قام » فعل ماض ، و « زيد » فاعل ، فهو ١٥/أ مرفوع بالفعل .

قوله (وبالاسم نحو : مررت برجل قائم أبوه) .

ش : هذا هو الأمر الثانى مما(١) يرفع الفاعل ، وهو الاسم القائم مقام الفعل كإسم الفاعل وشبهه نحو : قائم ، وضارب ، وحسن فإذا قلت : مررت برجل قائم أبوه ، فـ « مررت » فعل وفاعل و « برجل » جار ومجرور ، و « قائم » صفة لرجل تتبعه فى جره ، و « أبوه » فاعل بقائم ؛ لأنه إسم فاعل ، واسم الفاعل يعمل عمل فعله ، فكما تقول : مررت برجل يقوم أبوه تقول : قائم أبوه . وسيأتى بيان الأسماء التى تعمل عمل الفعل إن شاء الله تعالى(٢) .

قوله (ولا يتقدم رافعه) .

ش : أى من أحكام الفاعل ألا(٣) يتقدم على رافعه سواء كان فعلا

---

(١) فى المخطوطة كتبها من ما والصواب قلب النون ميما وادغامها فى الميم .

(٢) من ذلك أسماء الأفعال . والمصادر ، والمشتقات ، وأفعل التعجب عند من قال بأنه إسم وهم الكوفيون وسيأتى توضيح ذلك بعد إن شاء الله تعالى .

(٣) فى المخطوطه كتبها : آن لا والصواب قلب النون لاما وادغامها فى اللام .

أو اسما ، فلا تقول : زيد قام ، ولا زيد قائم ، على أن يكون « زيد » فاعلا مقدماً .

وإنما يكون إعرابه ١٥/ب بغير هذا ، فتقول : « زيد » مبتدأ ، و«قام» فعل وفاعله مستتر أى : قام هو ، والفعل مع فاعله جملة فعلية وهى خبر عن زيد . وكذلك تقول فى « أبوه قائم » : أبوه » مبتدأ ، و « قائم » الخبر «١» .

«١» وللفاعل أحكام يحسن ذكرها فمن ذلك .

١ - أن عامله لفظى وهو الفعل أو ما ينوب عنه ولذا قدمه بعض المصنفين على المبتدأ لأن عامل المبتدأ معنوى ، والعامل اللفظى أقوى من المعنوى وحجة من جعلوا المبتدأ أصل وقدموه على الفاعل فى الذكر أنهم قالوا : إن عامله لما لم يكن لفظياً كان رافعه كأنه ذاتى ، وما بالذات أصل وما بالعامل فرع .

٢ — قد يكون الفاعل ليس اسما صريحاً بل فى تأويله وذلك مثل قوله تعالى : « ويدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين « ٨ » النور .

٣ — الرفع ، وقد يكون مجروراً لفظاً بحرف جر مثل « وكفى بالله شهيداً « ١٦٦» النساء ، ومثل : « أكرم بزيد » أو مجروراً ، بالإضافة إلى المصدر كقوله تعالى « ولولا دفع الله الناس «٤٠» الحج .

٤ — أنه لا يكون إلا واحداً فلا يتعدد بخلاف المفعول .

٥ - أنه يجب تأنيث الفعل معه إن كان ظاهراً حقيقى التأنيث أو ضميراً يعود على حقيقى التأنيث أو مجازية مثل فهمت هند وطلعت الشمس أو طلع الشمس - الشمس طلعت .

نائب الفاعل

قوله (والمفعول الذى لم يسم فاعله) .

ش : أى الثانى من المرفوعات المفعول الذى لم يسم فاعله أى حذف ، إما للعلم به نحو : خلق الإنسان ، أى : خلق الله الإنسان أو للجهل به نحو : سرق المتاع أو نحو ذلك من الأغراض[1] .

فإذا حذف الفاعل أقيم المفعول مقامه فترفعه بعد أن كان منصوباً ،

= ٦ـ تأخره عن الفعل فلو قدم يعربه البصريون مبتدأ ،والكوفيون يجعلونه فاعلا كما هو ويستدلون بقول الشاعر :

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلا يحملن أم حديدا

ويرد البصريون ذلك بأن ذلك على الابتداء (أى مشيها) مبتدأ وليس فاعلا مقدماً ، وخبره فعل مقدر ناصب لكلمة « وئيدا » والتقدير : يبدو وئيداً .

٧ ـ إذا كان الفاعل ظاهراً مثنى أو جمعاً فلا تلحق الفعل علامة التثنية أو الجمع بل يبقى الفعل مفرداً مثل قام الطالبان ، والطلاب ، وأما نحو « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل » فالواو هنا حرف دال على الجمع وليس ضميراً .

٨ ـ قد يحذف الفعل لقرينة كأن يكون جواباً لاستفهام أو نفى وذلك نحو قولك «زيد» جواباً لمن قال : من قام ؟ ونحو « زيد» أيضاً جواباً لمن قال: ما قام أحد .

(١) ومن تلك الأغراض غير ما ذكره (أ) التعظيم فيصان اسمه عن =

تقول « ضرب زيد عمرا ، فإذا حذف الفاعل وهو « زيد » قلت . ضرب عمرو » ترفعه بعد أن كان منصوباً .

ويجب حينئذ أن تغيير الفعل لذلك فتضم أوله سواء كان ماضياً أو مضارعاً ، وتكسر الحرف الذي قبل آخره إن كان الفعل ماضياً ١٦/أو تفتحه إن كان مضارعاً .

فتقول فى الماضى : ضرب(١) بعد أن كان ضرب(٢) ، وتقول فى المضارع « يضرب(٣) » بعد أن كان يضرب(٤) .

= أن يقترن باسم المفعول نحو « من بلى بشيء من هذه القاذورات فليستتر » (ب) - التحقير فيصان اسم المفعول عن مقارنته نحو : أوذى فلان إذا عظم وحقر من آذاه (ج) الخوف منه نحو ضرب محمد (إن كان الضارب ذو بأس يخشى منه (د) الخوف عليه نحو شوهد القاتل (إذا خيف على من شاهده) (ه) قصد إبهامه بأن لا يتعلق مراد المتكلم بتعيينه نحو « وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها » (و) إقامة وزن للشعر نحو .

وإذا ضربت فإننى مستهلك مالى وعرضى وافر لم يكلم .

أى لم يكلمه أحد.

(ز) أصلاح السجع نحو .(من طابت سريرته حمدت سيرته) أى حمد الناس سيرته (ح) قصد الايجاز نحو قوله تعالى (ذلك ومن عاقب بمثل ما عوقب به ثم بغى عليه لينصرنه الله ينظر الهمع ١:١٦١-١٦٢ .

(١) بضم أوله وكسر ما قبل آخره .

(٢) بفتح أوله وثانيه وثالثه .

(٣) بضم أوله وفتح ما قبل آخره .

(٤) بفتح أوله وكسر ما قبل آخره .

قوله (ويرتفع بالفعل نحو ضرب زيد : وبالاسم نحو : مررت برجل مضروب أبوه) .

ش . لما بين أن المفعول الذى لم يسم فاعـــله مرفوع بين الفعل الذى يرفعه وذكر انه أحد أمرين .

أما الفعل الذى غير له كما بيناه ، أو اسم بمعناه ، وهو اسم المفعول نحو: مررت برجـــل مضروب أبوه . فـ « مضروب » قائم مقام « ضرب » ، و « أبوه » مفعول لم يسم فاعله وهو مرفوع بمضروب .

= ومن التغييرات فى الفعل أيضاً .

١ - أنه إذا كان مبدوءاً بتاء زائدة يضم الأول مع الثانى نحـــو تقدم وتفاهم فتقول تقدم وتقوهم يضم الأول والثانى منهما .

٢ - وإن كان أوله همزة وصل ضم الثالث مـــع الأول نحو انطلق - انطلق .

٣ - الأجوف فيه لغات ثلاث أ - كسر الأول ب - ضم الأول

جـ - الكسر مع أشمام الضم نحو « قال » . قيل - قول قيل . ما لم يحدث ليس فيضم أول الأجوف اليائى ويكسر أول اليائى والواوى .

٤ - المضعف الثلاثى الجمهور يضمون أوله ، وابن مالك والكوفيون يجيزون كسر أوله نحو قوله تعالى « بضاعتنا ردت الينا » يوسف (٦٥)

فقد روى بضم الراء وهى المشهورة وبكسر الراء على اللغة الأخرى .

٥ - والمضارع الذى قبل آخره مد يقلب المد الفا نحو يبيع ويقول فيصيران يباع ويقال .

قوله (ويكون مفعولا به ومصدراً وظرفاً ومجروراً نحـــو : « نفخ في الصور نفخة واحدة ، ونحو : صيم رمضان ، وسيرميل ،وسير بزيد)(١)

ش : أي إذا حذف الفاعل يجوز أن تقيم مقامه أحد أمور أربعة أصلها أن تكون منصوبة ١٦/ب فإذا نابت عن الفاعل رفعت .

أحدها : المفعول به ، وقد مثله المصنف قبل هذا بـ «ضرب زيد» ولهذا لم يذكر له مثالا هنا وذكر أمثلة الباقي ، فأصل « ضرب زيد» مثلا : ضرب السلطان زيداً ، فحذف الفاعل وهو السلطان وأقيم المفعول به وهو « زيد » مقامه فرفع وغير له الفعل .

الثاني : مما ينوب عن الفاعل المصدر(٢) نحو : ضرب الضرب ، أي المعهود ومثله المصنف بقوله : (فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة(٣)

أصله : نفخ اسرافيل في الصور نفخة واحدة ، و« نفخة » كان منصوباً على المصدرية فلما حذف الفاعل أقيم مقامه .

---

(١) في شرح اللمحة لابن هشام . ومر بزيد بدلا من سير بزيد، وكلاهما يصلح للتمثيل به .

(٢) يشترط في المصدر النائب عن الفاعل التصرف والاختصاص ، فلا يصح معاذ وسبحان لأنهما غير متصرفين ، ومعنى الاختصاص في المصدر كونه موصوفاً أو مضافاً أو مقترناً بأل العهدية كما مثل له صاحب الكتاب ونحو سير سير حسن ، أو سير سير الأمراء .

ومعنى التصرف فيه عدم لزومية النصب على المصدرية كما مثـــل له أما معاذ وسبحان فهما غير متصرفين .

٣ ـ الآية ١٣ من سورة الحاقة .

الثالث : الظرف (١) وهو على قسمين . ظرف زمان نحو . صيم رمضان أى . صام الناس رمضان ، وظرف مكان نحو سير ميل أى . سار الأمير ونحوه ميلا ، فحذف الفاعل وأقيم الظرف مقامه فرفع .

الرابع . الجار والمجرور نحو . سير بزيد(٢) .

---

(١) كما يشترط فى الظرف أيضاً التصرف والاختصاص كما مثل أما عند وإذا فهما غير متصرفين وكذلك لا يصلح صيم زمان واعتكف مكان لعدم الاختصاص إلا أن أضيفت أو وصفت فالتصرف (عدم ملازمة النصب على الظرفية أو الجر بمن والاختصاص معناه عدم الإبهام) .

(٢) كما يشترط فى المجرور أن لا يلزم الجار له طريقة واحدة كما مثل أما ما يلزم الجار له طريقة واحدة فلا يجوز ذلك مذ ومنذ ورب وحروف القسم والاستثناء فلا تصح نيابتها عن الفاعل ؛ وهو كالفاعل فى معظم أحكامه .

١٧/ا قوله (والمبتدأ) .

ش : هذا هو الباب الثالث من المرفوعات(١) .

والمراد بالمبتدأ أمران :

أحدهما : الاسم المجرد عن العوامل اللفظية ليخبر عنه نحو : زيد قائم فإنك جردت زيدا حتى تخبر عنه بالقيام .

الأمر الثاني : الوصف الذي يرفع فاعلا أو ما هو كالفاعل مكتفى به عن الخبر نحو : أقائم زيد ؟ ، فالهمزة للاستفهام ، و « قائم » مبتدأ لأنه وصف رافع لمكتفى به ، و «زيد» مرفوعه لأنه فاعل له ، وسد هذا الفاعل

---

(١) اختلف في رافع المبتدأ على النحو التالي :

(أ) رأى الجمهور وسيبويه أن رافعه معنوى وهو الابتداء لأنه بني عليه والخبر مرفوع بالابتداء .

(ب) يرى الكوفيون أن الخبر هو رافع المبتدأ والمبتدأ رافع الخبر أي ترافعا .

(ج) قول آخر للكوفيين أنه مرفوع بالذكر الذي في الخبر نحو : زيد ضربته لأنه لو زال الضمير انتصب «زيد» فكان الرفع منسوبا للضمير ، وهؤلاء يرون أنه إذا لم يكن ثم ضمير مثل أقائم زيد ترافعا الهمع ١ : ٩٣ .

وهو خلاف لا طائل من ورائه كما يقول النحويون .

مسند الخبر(١) .

قوله (يكون عاماً وخاصاً).

ش : يشير به إلى أن المبتدأ يشترط فيه حصول الفائدة فى الأخبار عنه ، فلو قلت : (رجل قائم) لم تحصل فائدة بالإخبار عنه لأنه نكرة لا تخصص لها بل باقية على إبهامها .

وبين المصنف أن الفائدة إنما تحصل إذا كان المبتدأ عاما أو خاصاً ، فالعام نحو : كل رجل يموت ، ونحو لا أحد عندك ؛ لأن النكرة المنفية من صيغ العموم .

والخاص أن يكون معرفة نحو زيد قائم ، أو نكرة ولكنها خصصت بوصف أو نحوه ١٧/ب نحو رجل صالح عندنا .

قوله (والخبر) .

ش : هذا هو الرابع من المرفوعات ، والمراد والخبر ما تحصل به

---

(١) يشترط فى ذلك الوصف ما يلى الإعتماد على نفى سابق أو استفهام ولم يشترط ذلك الكوفيون والأخفش ، وجعله ابن مالك شرط استحسان .
(ب) أن يكون سابقاً نحو أقائم الزيدان ، فإن تأخر فهو خبر وشرط مرفوعه ما يلى .
(أ) أن يكون منفصلا ظاهراً أو ضميراً : نحو أقائم زيد أقائمان أنتما والكوفيون يمنعون الضمير . (ب) أن يكون مغنياً عن الخبر كما مثل فإن لم يغن نحو أقام أبواه زيد فلا يعرب الوصف مبتدأ ، بل خبر مقدم ، والمبتدأ زيد ، المرجع السابق ١ : ٩٤ .

الفائدة مع المبتدأ نحو : زيد قائم ، لأنك لو قلت : زيد ولم تقل قائم لم تحصل فائدة(١) .

قوله (يكون مفرداً وجملة نحو زيد قائم ، وزيد خرج أخوه) .

ش : أى ينقسم الخبر قسمين : ١ — مفرد نحو : زيد قائم ، وجملة نحو : زيد خرج أخوه ، « فخرج » فعل ، و « أخوه » فاعل ، وتسمى هذه الجملة فعلية لأنها مركبة من فعل وفاعل .

وقد يكون الخبر جملة إسمية وهى المركبة من مبتدأ وخبر نحو : زيد أبوه قائم ، فـ « زيد » مبتدأ ، و « أبوه » مبتدأ ثان ، و « قائم » خبر المبتدأ الثانى وهو « أبوه » ، والجملة خبر عن المبتدأ الأول وهو زيد(٢) .

---

(١) فى رافع الخبر الأقوال الآتية .

(أ) رافعه المبتدأ لأنه مبنى عليه فارتفع به كما ارتفع المبتدأ بالابتداء وذلك رأى الجمهور وسيبويه .

(ب) الخبر مرفوع بالمبتدأ والمبتدأ مرفوع بالخبر وذلك رأى الكوفيين همع الهوامع ١ : ٩٤ .

(٢) لم يذكر أبو حيان ولا شارح كتابه القسم الثالث من أقسام الخبر وهو الخبر شبه الجملة والمراد به الظرف أو الجار والمجرور ولعل السبب فى ذلك هو أن الخبر عندهما ليس هو الظرف أو الجار والمجرور بل متعلقهما سواء كان ذلك المتعلق فعلا أو إسم فاعل وإلى ذلك يشير بن مالك بقوله

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى كائن أو استقر

ويشترط فى الظرف أو الجار والمجرور أن يكونا تامين كما ذكر ذلك ابن هشام وذلك نحو : الحمد لله ، ونحو « والركب أسفل منكم » ==

ضمير الفصل

قوله (وقد يفصل بينهما بضمير مرفوع إن كانا معرفتين ، أو كان المبتدأ معرفة والخبر قريباً من المعرفة نحو : زيد هو الفاضل ، وزيد هو أفضل من عمرو) .

ش : لما بين المبتدأ ١٨ / أ والخبر ذكر أنه قد يفصل بينهما بضمير على صورة ضمائر الرفع نحو : « هو » فتقول : زيد هو الفاضل ، فـ « زيد » مبتدأ و « الفاضل » خبر ، وفصل بينهما بهذا الضمير تقوية للحكم وإفادة

= فلا يجوز : زيد اليوم ولا زيد فيك شرح : اللمحة لابن هشام : ٦٧ .

ويشترط في الجملة الواقعة خبر - إن لم تكن نفس المبتدأ في المعنى - أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ ويكون ذلك الرابط ضميرا نحو : محمد رسالته عامة ، أو إسم إشارة نحو : « ولباس التقوى ذلك خير » أو إعادة المبتدأ بلفظه نحو « الحاقة ما الحاقة » ، أو بمعناه نحو « والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاه إنا لا نضيع أجر المصلحين » . أو يكون الرابط العموم نحو : زيد نعم الرجل ، أي نعم هذا الجنس المرجع السابق : ٦٦

أما الخبر المفرد فإن كان جامداً خلا من الضمير على الراجح نحو : زيد أسد ، أو شجاع الخ .

أما المشتق فيتحمل ضميرا يعود على المبتدأ نحو : محمد مسافر ؛ أي هو ويجوز جر ذلك الخبر بحرف جر زائد لكنه في محل رفع وذلك نحو وجزاء سيئة بمثلها ، أي مثلها .

ويغلب عليه التنكير نحو : على مؤدب وقد يكون معرفة نحو : الله ربنا ، وقد يحذف المبتدأ - أو الخبر إن دل عليه دليل وذلك يكون في كل منهما جوازاً فمثال حذف المبتدأ قولك « محمد » جواباً لمن سأل من آخر الرسل ؟ ومثال حذف الخبر قولك « على » جواباً لمن سأل : من عندكما ؟ وقد يحذف المبتدأ وجوباً وذلك في المواضع الآتية :

لاختصاص زيد بالفضل دون غيره ولهذا سمي ضمير الفصل، (١) لكن إنما يفصل بين المبتدأ والخبر بهذا الضمير بشرط أن يكونا معرفتين.

= «أ» ما أخبر عنه بنعت مقطوع الرفع في موضع مدح أو ذم أو ترحم نحو الحمد لله الحميد برفع الحميد، أعوذ بالله من إبليس اللعين، برفع اللعين، اللهم ارحم عبدك المسكين برفع المسكين فالمرفوعات أخبار والمبتدأ محذوف والتقدير. هو الحميد. هو اللعين، هو المسكين.

«ب» ما أخبر عنه بمخصوص نعم أو بئس المؤخر نحو: نعم الرجل زيد. وبئس الرجل عمرو، إذا قدر المخصوص خبراً، أما المخصوص المقدم فهو مبتدأ لا غير.

«ج» إذا كان الخبر مشعراً بالقسم نحو في ذمتي لأفعلن، والتقدير في ذمتي قسم.

(د) ما أخبر عنه بمصدر مرفوع جيء به بدلا من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة.

ويحذف الخبر وجوباً في مواضع.

أ ـ بعد لولا نحو: «ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض»

ب ـ أن يكون المبتدأ نصاً في القسم نحو: أيمن الله لأقولن الصدق.

ج ـ إذا وقع الخبر بعد مدخول واو هيئت مفهم «مع» نحو كل صانع وما صنع.

د ـ إذا وقع الخبر قبل حال لا تصلح خبراً عن المبتدأ نحو: ضربي العبد قائماً والتقدير فيها جميعاً: ولولا دفع الله موجود، أيمن الله قسمي، كل صانع وما صنع مقرونان ضربي العبد حاصل إذا كان قائماً.

أخيراً. قد يتعدد الخبر نحو: زيد كريم شاعر مؤدب يقول الصدق. الأشموني ١: ٢١٧ — ٢١٨.

«١» يسمي الكوفيون هذا الضمير «عمادا» ويسميه البصريون =

كما مثلنا ، فإن « زيداً » علم وهو من المعارف و « الفاضل »(١) معرف بالألف واللام .

= فصلا وذلك لأنه فصل بين الخبر والنعت : أو بين المبتدأ والخبر .

وفائدته التأكيد ، وقد اختلف فيه بين الحرفية والإسمية والراجح أنه اسم وذلك مذهب الخليل وسيبويه ، وبقية النحويين يرون أنه حرف .

ويقع ذلك الضمير بلفظ المرفوع المنفصل مطابقاً لما قبله فى الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتكلم والخطاب والغيبة ولا يقع إلا بعد معرفة مبتدأ أو منسوخ نحو « زيد هو القائم » ، « كنت أنت الرقيب عليهم » ، « إنهم لهم المنصورون » ، « تجدوه عند الله هو خيرا وأعظم أجراً » وجوز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها نحو « هؤلاء بناتى هن أطهر لكم » بنصب « أطهر » .

ويجيز بعض الكوفيين وقوعه بين نكرتين كالمعرفتين فى امتناع دخول « أل » عليها نحو ما أظن أحداً هو خيراً منك ، وذهب بعضهم إلى وقوعه بين نكرتين مطلقاً وعليه خرجوا الآية « أن تكون أمة هى أربى من أمة » وجوز بعضهم وقوعه بعد اسم « لا » نحو لا رجل هو منطلق ينظر الهمع ١:٦٨ .

(١) فى الأصل « القائم » ، وهو خطأ لأن المثال المذكور ليس فيه هذه الكلمة ولعل الخطأ من الناسخ .

أو يكون المبتدأ معرفة والخبر قريباً من المعرفة نحو : زيد هو أفضل من عمرو فـ « أفضل » وإن لم يكن معرفة لـكن لما تعلق به الجار والمجرور وهو « من عمرو »(١) صار قريباً من المعرفة لتخصيصه بذلك .

(١ في الأصل : بعمرو والصواب ما ذكرته لأن عمراً في المثال مجرور بمن لا بالباء وفائدة ضمير الفصل صون الخبر من توهمه تابعاً ، ويفيد مع ذلك التوكيد .

ولا يقع ذلك الضمير بين خبرين فلا يقال : ظننت هذا الحلو هو الحامض لأن الثانى ليس بالمعول عليه وحده ، وقيل بدخوله بينهما .

وبنو تميم يرفعون ضمير الفصل على أنه مبتدأ وما بعده خبر مطلقاً ويقرأون قوله تعالى « إن ترنى أنا أقل منك مالا وولداً » وقوله .

« وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خير » برفع « أقل » فى الآية الأولى ، ورفع « خير » فى الآية الثانية .

ويضيف البيانيون وتبعهم من النحويين السهيلى إلى فوائد ضمير الفصل السابقة أنه يفيد الاختصاص .

ومن ذلك قوله تعالى « إن شانئك هو الابتر » وقوله « وأولئك هم المفلحون » .

ذكر ذلك السيوطى فى الهمع ١ : ٦٩ .

الاشتغال

قوله (ويجوز في نحو[1] زيد ضربته أن تنصب فتقول : زيداً ضربته وتقديره : ضربت زيدا ضربته) .

ش : هذا حكم يتعلق بالمبتدأ أيضاً ، وذلك أنك إذا ١٨/ب قلت : زيد ضربته فـ « زيد » مبتدأ ، و « ضربته » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة خبر عن المبتدأ وهو « زيد » ، وحينئذ يجوز لك في هذه الحالة أن تنصب زيداً فتقول : زيدا ضربته ، ويكون الناصب له فعلا مقدراً قبله دل عليه الذي بعده ، والتقدير : ضربت زيدا ضربته ويسمى هذا عند النحويين الاشتغال ؛ لأن الفعل المذكور بعد « زيد » اشتغل بضمير « زيد » عنه ، إذ لولا الضمير لكنت تقول : (زيدا ضربت) ،[2] فيكون الناصب لـ « زيدا » ضربت المذكور بعد ، ولا يحتاج في هذه الصورة إلى تقدير شيء ، وإنما احتيج إلى التقدير لما اشتغل الفعل المذكور بالضمير(٣) .

---

(١) سقطت من الأصل وهي في شرح اللمحة لابن هشام : ٧١ .

(٢) في أصل المخطوط : ضربت زيدا ، بتقديم ضربت على « زيد » وهو خطأ لأن المسألة على ذلك لا تكون من باب الاشتغال ، كما أن السياق يثبت صحة ما ذكرناه .

(٣) حد الاشتغال كما ذكره النحويون هو : أن يتقدم إسم ويتأخر عنه فعل أو ما في معنى الفعل عامل في ضمير ذلك الإسم المتقدم بحيث لو أخر هذا الإسم المتقدم وسلط عليه ذلك الفعل أو ما في معناه لنصبه .

وما صدق عليه حد باب الاشتغال بشروطه المذكورة سابقاً فإنه يجوز في الاسم السابق الرفع على أنه مبتدأ والجملة بعده خبر ، ويجوز نصبه على أنه

كان وأخواتها

قوله (وإسم كان وأخواتها)

= مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده المشغول بضميره ، أو ما فى معناه ، وليس منصوباً بالفعل المؤخر أو ما ينوب عنه حتى لا يعمل ذلك العامل عملين ولما يلزم عليه أيضاً من تعدى نحو « مر » بنفسه فى قولهم : زيدا مررت به ، ولما يلزم عليه أيضاً من تعدى نحو «ضرب» إلى مفعولين وذلك فى نحو : زيدا ضربته .

ويكون تقدير العامل من لفظ المذكور نحو : ضربت زيدا ضربته ، أو من معناه نحو : جاوزت زيدا مررت به .

وقد ذكر ابن هشام فى شرحه أن الاسم المشغول عنه يتصور فيه أربعة أقسام .

١ — ما يكون نصبه واجباً ، وذلك إذا تقدم عليه أداة خاصة بالأفعال كأدوات الشرط والاستفهام غير الهمزة وأدوات التحضيض نحو : إن زيدا رأيته فأكرمه ، متى زيدا تلقاه ؟ ، وأين زيدا رأيته ، هلا زيدا أكرمته

٢ — ما يكون نصبه أرجح من رفعه وذلك فى ثلاث مسائل :

(أ) تقدم أداة هى بالفعل أولى كهمزة الاستفهام و « ما ولا وإن » المشبهات بليس ، حيث المجردة من « ما » وذلك نحو : أزيدا كلمته ، ما عمرا رأيته ، إن خالدا ضربته حيث زيدا تلقاه فأكرمه .

(ب) تقدم عاطف مسبوق بجملة فعلية نحو : قام زيد وعمرا أكرمته وإنما ترجح النصب لأن فيه تشاكلا بين الجملتين المتعاطفتين .

« ج » أن يكون العامل المشغول دالا على طلب نحو : زيدا أكرمه ، =

ش : هذا هو الخامس من المرفوعات ، وذلك أن هذه الأفعال وهى كان وأخواتها الآتى ذكرها تدخل على المبتدأ والخبر فيرفع المبتدأ بها بعد أن كان مرفوعاً بالابتداء ١٩ / أ فكان عامله معنوياً صار لفظياً ونصب الخبر بعد أن كان مرفوعاً فتقول : كان زيد قائماً (١)

قوله (وهى كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وليس وصار وما دام وما زال وما انفك وما فتىء وما برح) .

= وسبب الترجيح حتى لا تكون الطلبية خبراً عن المبتدأ وذلك لا يجوز .

٣ — ما يتساوى رفعه ونصبه نحو زيد قام أبوه وعمرو وأكرمته عنده ويعلل ذلك بأنها جملة كبرى ، أى صدرها اسم وعجزها فعل ، فإن راعيت العجز نصبت .

٤ — ما يترجح رفعه وهو ما بقى نحو : زيد ضربته ، وذلك هو النوع الذى مثل به المصنف وينظر شرح لمحة أبى حيان لابن هشام : ٧٣ — ٧٤

(١) تسمى هذه الأفعال نواسخ لأنها تنسخ الحكم الذى كان المبتدأ والخبر فيصير الخبر منصوباً بها ، والمبتدأ مرفوعاً بها بعد أن كان مرفوعا بعامل معنوى وقد خالف فى ذلك بعض النحويين فقالوا : إن المبتدأ لم يتغير عن الرفع الذى كان عليه قبل دخولها ، ولكن الراجح الأول لسببين ذكرهما ابن هشام فى شرحه اللمحة وهما .

١ — كل فعل يرفع وقد ينصب ، فأما أن ينصب ولا يرفع فلا .

٢ — اتصال اسمها بها إذا كان ضميرا نحو « كانوا هم الظالمين » ، والضمير لا يتصل إلا بعامله شرح اللمحة لابن هشام : ٧٥ .

ش : هذه الأفعال على ثلاثة أقسام : ـ

١ ـ قسم يعمل هذا العمل بلا شرط وهى « كان » إلى قوله « صار » .

٢ ـ وقسم يعمل بشرط تقديم « ما » المصدرية الظرفية ، التى تؤول هى وما بعدها بظرف زمان مضاف لمصدر وهو « دام »، مثال ذلك : أكرمك ما دمت مشتغلا بالعلم ، أى أكرمك مدة اشتغالك به ، فالتاء من «دمت» اسم دام التى ترفع الاسم وتنصب الخبر ، فهى فى محل رفع لأن الضمائر مبنية لا إعراب فيها ، و « مشتغلا » خبرها .

٣ ـ القسم الثالث ما يعمل هذا العمل بشرط تقديم نفى عليها ، وهى أربعة أفعال زال وانفك وفتى وبرح ، ولهذا مثلها المصنف ١٩/ب مقرونة بما النافية تقول : ما زال زيد عالماً ، فـ « زيد » اسم زال ، و « عالماً » خبرها ، فلو أتيت بغيرها من أدوات النفى نحو . لا زال زيد منطلقاً كان الحكم كذلك ، ولا خصوصية للنفى بـ «ما» نعم إذا دخل هل هذه الأفعال نهى نحو . لا تزل ذاكر الموت«١» أو استفهام يشبه النفى كان كالنفى نحو . هل زال الشافعى عالما ؟ أى . ما زال عالماً ؛ لأنه تقدمها استفهام إنكار ، فهى فى معنى النفى ، ولم يتعرض لهذا هنا كثير ، إنما قالوا شبه النفى النهى والدعاء «٢» .

«١» هذا جزء بيت وتمامه ،

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو ت فنسيانه ضلال مبين

فـ « صاح » منادى مرخم يريد يا صاحبى ، وشمر أى . استعد ، ينظر الأشمونى ١/٢٢٨ .

«٢» ومثال الدعاء قول ذى الرمة .

قوله « يرفع بها المبتدأ وينصب خبره تقول . زيد قائم ، فإذا أدخلت كان قلت : كان زيد قائماً » .

ش : أي هذه الأفعال كلها تدخل على المبتدأ والخبر فتنسخ حكمه وتغيره عما كان كما سبق إيضاحه فلهذا يسميها النحاة نواسخ (١) .

= ألا يا سلمى يا دار مي على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر

فهو يدعو لديار محبوبته بنزول المطر غير الضار ، ومنهلا : منسكباً ، والجرعاء . رملة مستوية لا تنبت شيئاً ، وهو من شواهد الأشموني ١ : ٢٢٨ والخصائص ٢ : ١٧٨ وقد يحذف النفي بعد القسم فتعمل هذه الأفعال وذلك كقوله تعالى « قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف » أي لا تفتأ تذكر يوسف ، ومنه قول الشاعر .

فقلت يمين الله أبرح قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

والمعنى . يمين الله لا أبرح قاعداً ، ويشذ حذف النافي إن لم يكن ثم قسم نحو : .

وأبرح ما أدام الله قومي بحمد الله منتطقاً مجيداً

أي : لا أبرح منتطقاً مجيداً .

(١) سبق أن ذكرنا معنى كونها نواسخ والآن نتحدث عن وجه مخالفتها لغيرها من الأفعال ومعنى نقصانها وعن ذلك يقول الثمانيني : إنها جردت للدلالة على الزمان ، وعريت من المصدر ، وجعل خبرها عوضاً من المصدر ، والذي يدل على أن خبرها عوض من المصدر أنه لا يجوز أن تقول . كان زيد قائماً كوناً ، فلما امتنع الجمع بينهما علمت أن أحدهما =

أفعال المقاربة

قوله (ومن باب كان أفعال المقاربة) .

ش : أي مما يرفع الاسم وينصب الخبر ٢٠/أ أفعال أخرى تسمى : أفعال المقاربة ، وإنما سميت بذلك لأنها تدل على قرب وقوع خبرها نحو : كاد زيد يسقط ، أي قرب سقوطه .

= عارض من الآخر وقال الواسطي . وتنقص عن الأفعال لأنها ليست أفعالا حقيقة ، لأنها لا تدل على المصدر كالأفعال فنقصت من أجل هذا .

وقال العلوي : أعلم أن هذه الأفعال مجردة للزمان دون الحدث فاحتاجت إلى الجملة من المبتدأ والخبر ، ولما كانت هذه الأفعال غير دالة على الحدث لم يحسن أن تؤكد بالمصدر لأن المصدر نزع منها ، ولو كانت تدل على مصدر لجاز أن تؤكد كسائر الأفعال .. هوامش اللمع لابن جني تحقيق حامد المؤمن طبعة عالم الكتب بيروت مكتبة النهضة العربية ص : ٨٥ .

وقال السيوطي في الهمع ١ : ١١٥ والأرجح أنها سميت ناقصة لعدم إكتفائها بالمرفوع .

وهذه الأفعال اتفق على فعليتها إلا ليس فقالوا : إنها احرف ولكن الراجح فعليتها بدليل إتصالها بما يخص لأفعال وهو تاء الفاعل وتاء التأنيث، ثم إنها بالنسبة للتصرف أقسام :

أ ـ قسم يتصرف تصرفا تاما فيأتي منه الماضي والمضارع والأمر وذلك كان ـ امسى أصبح ـ أضحى ـ ظل ـ بات ـ صار .

(ب) قسم يتصرف تصرفا ناقصاً فيأتي منه الماضي والمضارع فقط وذلك الأفعال التي تفيد الاستمرار ويشترط إعمالها تقدم النفي أو شبهه وهي =

لمكن الذى يدل على المقاربة بعضها ، فأطلق على الكل مقاربة مجازا من باب تسمية الكل بالبعض ، وسيأتى بيان معانيها إن شاء الله تعالى .

زال - فتى - برح انفك - ومضارع زال : يزال وذلك كقوله تعالى « ولا يزالون مختلفين » .

أما يزول فتامة لا تعمل عمل كان ، وماضيها زال مثل زال المال من الظالم ، يزول .

(ج) قسم لا يتصرف فلا يأتى منه إلا الماضى وذلك (دام - ليس) .

وإن كانت « كان » تامة فلا تعمل هذا العمل وذلك نحو قوله تعالى «وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة » والمعنى : وإن حضر ينظر الهمع ١ :١٦

وما يتصرف عن هذه الأفعال يعمل عملها مثال ذلك قول الشاعر :

ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى وكونك إياه عليك يسير

وقول الآخر :

وما كل من يبدى البشاشة كائناً أخاك إذا لم تلفه لك منجدا

وقول الشاعر أيضاً :

قضى الله يا أسماء أن لست زائلا أحبك حتى يغمض الجفن مغمض

ويعمل عمل كان وأخواتها فيرفع المبتدأ وينصب الخبر أفعال أخر هى :

آض بمعنى رجع ، ورجع ، وعاد ، واستحال ، وقعد ، وحار ، وارتد وتحول ، وغدا ، وراح وجاء وهذه الأفعال كلها تفيد معنى التحول كصار ومثالها : آض الغلام يافعاً ؛ وقول الرسول ﷺ « لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض » وقولك : عدت آمرا بالمعروف »

قوله (لكن خبرها يكون مضارعا) .

ش : يعنى أن أفعال المقاربة وإن كانت مثل كان وأخواتها فى رفع الاسم ونصب الخبر لكن تنفرد عنها بشيء وهو أن خبرها لا يكون إلا فعلا مضارعا ، إما مقرونا بـ (أن) نحو : كاد زيد أن يقوم ، أو مجردا من (أن) نحو . كاد زيد يقوم . فإن كان مقرونا بها كان مؤولا بمفرد ، وإن كان خاليا منها كان حينئذ جملة فعلية فعلها مضارع نحو . كاد زيد يقوم؛ فـ (زيد) إسمها ، و (يقوم) فعل ٣٠/ب مضارع والفاعل مستتر والجملة خبر كاد ، فهى فى محل نصب ، بخلاف كان وأخواتها فإنها لا يشترط فيها ذلك . بل يكون خبرها مفردا أو جملة إسمية أو جملة فعلية أو غير ذلك .

= وفى الحديث (فاستحالت أغربا) ؛ وقول العرب (أرهف شفرته حتى عادت كأنها حربة (وقول الشاعر .

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه يحور رمادا بعد إذ هو ساطع

وقوله تعالى (فارتد بصيرا) وقول الشاعر .

فبدلت قرحا داميا بعد صحة فيالك من نعمى تحولن أبؤسا

وفى الحديث (لو أنكم تتوكلون على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا) ، وحكى سيبويه عن العرب قولهم . (ما جاءت حاجتك ، بنصب حاجتك على أن جاء بمعنى صار .

ويفيد معنى صار من التحول الأفعال ، كان وأصبح وأمسى وأضحى وظل) نحو (وفتحت السماء فكانت أبوابا) ونحو (ظل وجهه مسودا وهو كظيم) ونحو . أضحى القوم فراخا ، أى صار وجبنهم كالفراخ ، ومثله : أصبح الجبان هرا ونحو : أمست الدار قفرا . =

« وهى جعل وطفق وأخذ وعلق وأنشأ وهب وانبرى وهلهل وكاد وكرب وأوشك وعسى (واخلولق وحرى تقول : جعـــل زيد ينظم ، وعسى)(١) زيد أن يخرج .

ش : عد المصنف من أفعال المقاربة ثلاثة عشر فعلا .

ومعناها منحصر فى أربعة أقسام : -

الأول : الترجى وله ثلاثة أفعال عسى وحرى بفتح الحاء والراء المهملتين واخلولق بالخاء المعجمة والقاف فى آخره ، تقول . عسى الله أن يغفر لى فمعناه . أنك ٢١/أ تترجى مغفرة الله لك، وكذلك عسى زيد أن يخرج وكذلك تقول . حرى زيد أن يكتب ، واخلولقت السماء أن تمطر .

= وقد تحذف كان ويعوض عنها بما نحو قول الشاعر :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر ... فإن قومى لم تأكلهم الضبع

التقدير : لأن كنت ذا نفر ، فحذف اللام تناسياً ، ثم حذفت كان فانفصل الضمير ، ثم أدغمت نون أن - فى - ما - فصارت : أما أنت ذا نفر . فأنت اسم كان المحذوفة فى محل رفع ، وذا خبر كان منصوب بالألف .

وقد تحذف كان واسمها بعد إن ولو وذلك مثل - إن خيرا فخير - ونحو - التمس ولو خاتماً من حديد -

(١) ما بين القوسين سقط من نسخة ابن هشام ينظر ص ٨٠ . فى شرح اللمحة لابن هشام .

الثاني من معاني هذه الأفعال الإشفاق وهو توقع ما يكره وله عسى خاصة ، وربما أجاءت للترجي كما سبق(١) ، وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى « وعسى ن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم ، وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم (٢) .

الثالث من معاني هذه الأفعال : المقاربة(٣) وله ثلاثة أفعال «كاد» و « كرب » بفتح الراء وكسرها ، وأوشك بالشين المعجمة ، تقول : أوشك زيد أن يموت أي قارب الموت .

الرابع من معانيها الشروع وله بقية الأفعال ، والمراد أنها تدل على الشروع في الشيء ، تقول . أخذ زيد يقرأ ، أي . شرع في القراءة ، وجعل

---

١ ـ أثبت في الهامش تعليقاً لابن هاشم وهو ـ عبارة ابن هشام في شرحه لهذا المختصر : والإشفاق وله ـ عسى ـ خاصة ، فعسى طمع فيما تهواه ، وإشفاق فيما تخشاه وقد اجتمعا في قوله تعالى ـ وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم ـ قال ابن بري .
ويحتمل أن يقال إنها تلازم المعنيين ، لأن المترجي للشيء طامع فيه مشفق ألا يناله . انتهى ـ ينظر ذلك في شرح اللمحة لابن هشام . ٨١ .

٢ ـ البقرة ـ ٢١٦ ـ .

٣ ـ المقصود بالمقاربة مقاربة وقوع الفعل ـ الذي هو خبر هام ، فلو قلنا كاد الفجر أن يطلع ، فالمقصود من ذلك قرب طلوع الفجر .

زيد ينظم ؛ أى . شرع ٢١/ب فى نظم شعر أو غيره وكذلك الباقى(١) .

---

(١) وثمت أمور أهملها الشارح ، وقد فصلهما ابن هشام فى شرحه ومنها

أ - ذكر ابن هشام أن بعض النحويين أوصل عدد هذه الأفعال إلى ثلاثين فعلا ، و وأصلها بعضهم إلى أربعين كما فى الهمع ١٢٨/١ .

ومن ذلك . قام ، كارب ، طار ؛ وانشب ، وابتدأ إلخ .

ب - وفى « عسى» خلاف بين الحرفية والفعلية والراجح كونها فعلا وإليه ذهب الجمهور لاتصالها بتاء التأنيث الساكنة وتاء الفاعل وبقية الضمائر البارزة التى للرفع نحو عسيت - عسينا - عسين - عسيا - عسوا .

والكوفيون يرونها حرفاً وكذلك ابن السراج وأبى على الفارسى .

وسيبويه يفصل فيقول إن اتصلت بضمير نصب نحو عسانى - عساكا فهى حرف وإلا فهى فعل - شرح اللمحة لابن هشام ٨١ .

ج - الفرق بينها وبين كان أن خبرها لا يكون إلا جملة فعلية وندر مجىء خبر - كاد وعسى - مفردا نحو قولهم فى المثل عسى الغوير أبؤسا .

وقول الآخر .

فأبت إلى فهم وما كدت آيبا وكم مثلهـــا فارقتها وهى تصفر

ولا بد فى الفعل أن يكون مضارعاً ، وندر مجى خبر - جعل - ماضياً نحو قول ابن عباس رضى الله عنه - جعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا - فأرسل خبر - جعل - ، كما ندر مجىء خبر - جعل - جملة إسمية نحو قول الشاعر .

وقد جعلت قلوص بنى سهيـــل من الأكوار مرتعهــا قريب

ويكون فاعل ذلك الفعل ضميرا عائداً على الاسم مثل كاد محمد يخرج: أخوه ، فأما قول الشاعر .

وقد جعلت إذا ما قمت يثقلنى ثوبى فانهض نهض الشارب السكر =

(ما) العاملة عمل ليس

قوله (وما النافية فى لغة الحجازيين ترفع الاسم وتنصب الخبر نحو ما زيد قائماً ولا تعمل فى لغة بنى تميم)(١) .

ش : لما بين الأفعال التى ترفع الاسم وتنصب الخبر بين أن من الحروف ما يعمل هذا العمل ، وهو « ما » النافية على لغة الحجازيين نحو : ما زيد قائماً ، فـ « زيد » اسم « ما » ، و « قائماً » خبرها .

وأما بنو تميم فلا يعملونها ، بل يقولون : ما زيد قائم ، فـ « زيد » مبتدأ و « قائم » خبره ، ولم تعمل « ما » عندهم شيئاً (٢) .

= فقيل . إنه شاذ ، أو مؤول على حذف مضاف والتقدير . جعل ثوبى يثقلنى .

د ـ وحكم اقتران خبرها بأن كما يلى ١ ـ قسم يجب معه الاقتران وهو حرى واخلولق ٢ ـ قسم يجب تجريده منها وهو أفعال الشروع .

٣ ـ قسم يترجح اقترانه بها وهو . ـ عسى وأوشك .

٤ ـ قسم يترجح تجريده منها وهو . ـ كاد وكرب اهـ .

(١) فى نسخة ابن هشام : فى لغة بنى تميم ، وهو الصواب وقد سقطت كلمه « بنى » من الناسخ بدليل ثبوتها بعد فى قول (وأما بنو تميم فلا يعملونها) .

(٢) « ما » حرف ، وشرط العمل هو الاختصاص وهى ليست مختصة ولكن الحجازيين يعملونها لقوة شبهها بـ « ليس » فى كونها جامدة وأنها تدخل على الجملة الاسمية ، وإفادتها النفى ، وكون النفى للحال عند الاطلاق ويشترط لعملها أربعة شروط .

١ ـ ألا يتقدم الخبر على الاسم كما مثل له عاليه فإن تقدم بطل عملها نحو : « ما مسىء من أعتب » أى من أتى بما يزيل العتاب .

٢ ألا يتقدم معمول الخبر ، فإن تقدم بطل عملها نحو قول الشاعر .

وقالوا تعرفها المنازل من منى ... وما كل من وافى منى أنا عارف

(لا) العاملة عمل ليس

قوله (وتعمل « لا » أيضاً عملها) .

ش : أي لا تعمل النافية أيضاً عمل « ما » الحجازية فيرفع بها الاسم .

— فإن كان المعمول شبه جملة جاز .

٣ — ألا يليها إن كما مثل له ، فإن وليتها بطل العمل نحو .

قول الشاعر .

بني غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم الخزف

٤ — ألا ينتقض نفي خبرها بألا فإن انتقض بطل عملها نحو قوله تعالى « وما محمد إلا رسول » ، وقوله « وما أمرنا إلا واحدة » .

وعلى لغة الحجازيين قوله تعالى (ما هذا بشراً) وقوله (ماهن أمهاتهم) وادعى الكوفيون أن (ما) غير عاملة في لغة الحجازيين وأن المنصوب منصوب على نزع الخافض ؛ لأنه يكثر زيادة الباء بعدها وليفرقوا بين الخبر المقدر فيه الباء وغيره ، ورد عليهم البصريون بأن كثيراً من الحروف تحذف ولم ينصب ما بعدها ، فترجح بذلك المذهب البصري .

وزادوا شرطين آخرين هما .

١ عدم تكررها .

٢ عدم ابدال موجب من خبرها ، وفيهما خلاف ينظر الهمع ١ : ١٢٣ .

وينصب الخبر(١) .

قوله (فتقول : لا رجل قائماً) .

---

(١) تعمل «لا» عمل ليس مثل «ما» والفرق بينها وبين «ما» أنها لنفي المستقبل و «ما» وليس لنفي الحال ولهذا ضعف شبهها بليس ، وتعمل هذا العمل بشروط .

١ — عدم تقديم الخبر على الاسم .

٢ عدم تقديم المعمول للخبر على الاسم . ٣ ألا ينتقض نفيها بإلا . ٤ كون معموليها نكرتين ومن القليل عملها في المعرفة .

كقول الشاعر :

وحلت سواد القلب لا أنا باغياً سواها ولا عن حبها متراخياً

وعملها عمل ليس لغة أهل الحجاز ، أما التميميون فيهملونها كما أهملوا «ما» .

٥ — أن يكون ذلك في الشعر لا في النثر نص على ذلك ابن هشام في شرحه للمحة .

٦ - أن لا يقصد بالنفي بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق نصاً ، فإن قصد ذلك عملت عمل (إن) نحو : لا إله إلا الله شرح اللمحة : ٨٧ - ٨٨ .

وشرح شذور الذهب ١٩٦ — ١٩٩ والهمع ١ : ١٢٥ وشرح المفصل لابن الحاجب ١ : ٣٩٨ .

والمقتضب للمبرد ٤ : ٣٦٠ — ٣٦١ والأشموني ١ : ٢٥٣ .

ش : أى فيكون «رجل» اسم «لا» مرفوع و «قائماً» خبرها منصوب(١) .

إن وأخواتها

قوله (وخبر إن وأن ولكن وكأن وليت ولعل وهى تنصب المبتدأ وترفع الخبر فتقول : إن زيداً منطلق) .

ش : هذا هو السابع ٢٣/أ من المرفوعات وهو خبر هذه الأحرف الستة وذلك أن هذه الستة تنصب الاسم وترفع الخبر عكس كان وما ألحق بها تقول : إن زيداً منطلق ، فـ «زيد» منصوب لأنه إسم (إن) ، و(منطلق) خبر (إن) فهو مرفوع ، وكذلك الباقى .

---

(١) أهمل الشيخ أبا حيان وكذلك الشارح الحديث عن «إن» النافية العاملة عمل ليس وعن «لات» العاملة عمل ليس ونجمل القول فيهما فنقول : أجاز الكسائى أعمال «إن» وتبعه أكثر الكوفيين ومنع جمهور البصريين إعمالها والصحيح إعمالها ومنه قوله تعالى «إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم» أى ما هم عباداً أمثالكم ومنه .

إن المرء ميتاً بانقضاء حياته ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا

وأما «لات» فيشترط أن تعمل فى الحين وأن يحذف أحد معموليها والغالب حذف إسمها ومن ذلك قوله تعالى «ولات حين مناص» ومنه .

قول الشاعر :

ندم البغاة ولات ساعة مندم والبغى مرتع مبتغيه وخيم

ينظر الأشمونى ١ : ٢٥٥ .

و «إن» الأولى بكسر الهمزة ، و «أن» الثانية بفتحها ، والنون مشددة فيهما ، ومعناهما التوكيد .

و «لكن» بتشديد النون أيضاً ، ومعناها الاستدراك ، تقول : ما زيد كريماً فتستدرك فتقول : لكنه شجاع .

و «كأن» بتشديد النون أيضاً ، ومعناها التشبيه تقول : كأن زيداً أسد و «ليت» معناها التمني(١) ، «ولعل» معناها الترجي(٢) .

---

(١) التمني هو طلب ما لا طمع فيه كقول العجوز «ليت الشباب يعود يوما» ، وكقول الكفار يوم القيامة «يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين» (٢٧) الأنعام ، أو طلب ما فيه عسر عند المتكلم كقول الفقير ليت لي ما لا فأنفق منه .

(٢) ومعنى «لعل» كما ذكره ابن هشام الترجي في المحبوب والتوقع في المكروه نحو «لعل الحبيب مواصل ، ولعل الرقيب حاصل» .

ويشترط لعملها تقديم الاسم وتأخير الخبر إلا إذا كان الخبر شبه جملة فيجوز تقديمه نحو قوله تعالى «إن في ذلك لعبرة لمن يخشى» وقوله «وإن لك لأجراً غير ممنون . وقوله «إن لدينا أنكالا وجحيما» الآيات (٢٠) النازعات ، (٣) القلم ، (١٢) المزمل ، وإن اقترنت «ما» بهذه الحروف بطل عملها نحو قوله تعالى «إنما المؤمنون إخوة» (١٠) الحجرات ، إلا «ليت» فيجوز فيها الإعمال والاهمال ومن ذلك قول النابغة :

قالت : ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

بنصب الحمام ورفعه على الإعمال والإهمال .

وإذا خففت «إن» فيقل أعمالها ويكثر إهمالها ومن ذلك قوله تعالى

(لا) النافية للجنس

قوله (وخبر لا التى لنفى الجنس نحو : لا رجل قائم ، ولا غلام سفر

= « إن كل نفس لما عليها حافظ » ومن إعمالها قوله تعالى « وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم » ، وإن خففت (أن) المفتوحة أو كأن أهملا فى النثر كقوله تعالى « وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين » وقوله تعالى « فجعلناها حصيداً كأن لم تغن بالأمس » ، وقيل إنهما عاملتان واسمهما ضمير الشأن .

ومن إهمالهما فى الشعر قول الشاعر .

وصدر مشرق النحر كأن ثدياه حقان

وقول الآخر :

ويوماً توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

برفع ظبية :

ومن الإعمال فى الشعر : البيت السابق على رواية نصب ظبية وقول الآخر .

بأنك ربيع وغيث مريع وأنك هناك تكون الثمالا

أما « لكن » فإذا خففت ألغيت فى الشعر والنثر ومن ذلك قوله تعالى « فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم » على قراءة تخفيف لكن ورفع لفظ الجلالة ، وأجاز يونس الأعمال ولم يشهد له قياس ولا سماع .

ينظر ذلك فى شرح اللمحة لابن هشام : ٩٠ - ٩٢ وشرح الشذور : ٢٠٢ - ٢٠٥ والهمع ١٤٢:١ ، ١٤٣ والأشمونى ١ : ٢٩٠ - ٢٩٢ . =

قادم ، ولا طالعاً جبل ظاهر(ه) ، فتنصب المبتدأ وترفع خبره ».

ش : هذا الثامن من المرفوعات وهو آخرها ، وذلك أنك إذا

=وتكسر همزة إن وجوبا فى مواضع هى .

١ - فى الابتداء نحو إن الله مع المحسنين .

٢ - وقوعها فى أول الصلة نحو قوله تعالى « وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء ».

٣ - وقوعها فى « أول الصفة نحو : مررت برجل إنه عالم .

٤ - وقوعها فى أول الجملة الحالية كقوله تعالى (كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون» .

٥ - وقوعها فى أول الجملة المضاف إليها ما يختص بالجملة نحو إذ وإذا وحيث مثال ذلك جلست حيث إنك جالس .

٦ - وقوعها قبل اللام المعلقة نحو (والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون) فاللام معلقة للفعلين علم وشهد عن العمل فيما بعدها فهو فى حكم المبتدأ .

٧ - وقوعها بعد القول نحو قوله تعالى (قال إنى عبدالله آتانى الكتاب).

٨ - وقوعها جوابا للقسم نحو:(يس والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين»

٩ - وقوعها خبراً عن اسم عين نحو: زيد إنه فاضل ويجب فتح همزتها فى مواضع هى.

١ - وقوعها فاعلة نحو قوله تعالى (أولم يكفهم أنا أنزلنا)والمعنى : أو لم يكفهم إنزالنا .

أردت ٢٢/ب التنصيص على نفي الجنس بلا النافية تعملها عمل « إن » فتنصب بها الاسم وترفع الخبر ، لكن اسمها على ثلاثة أقسام .

١ - مفرد ٢ ومضاف - ٣ وشبيه بالمضاف .

= ٢ - وقوعها نائبة عن الفاعل نحو (قل أوحى إلى أنه استمع نفر من الجن) .

٣ - وقوعها مفعولا لغير القول نحو « ولا تخافون أنكم أشركتم بالله »

٤ - وقوعها في موضع رفع بالابتداء نحو - ومن آياته أن تقوم السماء والأرض بأمره » .

٥ - وقوعها خبرا عن اسم معنى نحو : - يقيني أنك صادق -

٦ - وقوعها مجرورة بالحرف نحو - ذلك بأن الله هو الحق .

٧ - وقوعها مجرورة بالإضافة نحو قوله تعالى « إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون » أي مثل نطقكم .

٨ - أن تقع تابعة لشيء من الأشياء السابقة نحو قوله تعالى « أذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم على العالمين » فهي معطوفة على المفعول به ونحو قوله تعالى « وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم » فهي بدل

ويجوز الكسر والفتح في ثلاث مسائل .

١ - بعد إذا الفجائية نحو : فتحت الكتاب فإذا أن المسألة التي اريدها أمامي .

٢ - بعد الفاء الجزائية كقوله تعالى « من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم » قرى بالفتح والكسر للهمزة =

فالمفرد مركب معها فيبنى على الفتح فلا ينون نحو : لا رجل قائم ، فـ « رجل » اسمها ، و « قائم » خبرها ، فأما قائم فالرفع فيه ظاهر .

وأما رجل فهو فى محل نصب ، وهذه الفتحة إنما هى لأجل البناء ولهذا لو وصفته مثلا نصبت صفته تقول . لا رجل ظريفاً قائم «١» .

---

٢ - أن تقع خبرا عن قول وخبرها قول ، وقائل القولين واحد نحو : أول قولى أنى أحمد الله » .

ذكر ذلك ابن هشام فى شرحه لشذور الذهب ٢٠٤ ٢٠٨ .

وتدخل لام التوكيد على خبر (إن) فقط دون سائر أخواتها نحو إن محمد الناجح وكان حقها الدخول على المبتدأ الذى هو اسم « إن » لكن حذرا من إجماع مؤكدين فى أول الجملة زحلقت إلى الخبر وقد تدخل على الاسم إذا كان الخبر شبه جملة مقدم مثل قوله تعالى « إن فى ذلك لعبرة لمن يخشى » ونحو « إن لك لأجرا غير ممنون) .

وأخير تأتى « إن » بمعنى نعم فلا تحتاج إلى اسم ولا خبر ومن ذلك قول ابن قيس الرقيات وقد انشده ابن جنى فى اللمع : ٩٥ قال الشاعر :

كـــر العواذل فى الصبوح يلمننى وألو مهنـــه

ويقلن : شيب قد علاك وقد كبرت فقلت : إنه

أى نعم هو كذلك ، والهاء للسكت

(٠) فى نسخة ابن هشام حاضر بدل ظاهر ص ٩٢ .

١ — قال ابن جنى . إن وصفت اسم (لا) كانت لك فيه ثلاثة أوجه النصب ، بالتنوين .

وأما المضاف فنحو . لا غلام سفر قادم(١) .

والشبيه بالمضاف نحو . لا طالعا جبلا ظاهر » .

فهذان فتحهما لأجل النصب ، لكن المضاف غير منون ، لأن الاسم إذا أضيف وجب حذف التنوين منه ، وإذا أعربت ذلك تقول هنا . «لا»

= «ب» وبغير تنوين (ج) والرفع بالتنوين على موضع لا ـ مع اسمهما فهما فى موضع الابتداء والنصب بغير تنوين بناء على تركيب الصفة مع الموصوف ، تركيب خمسة عشر ، والنصب بالتنوين عطفا على موضع اسم «لا» . اللمع ٩٧ أما المثنى والجمع السالم لذكر فمبنى على الياء .

(١) اسم «لا» المضاف يكون منصوباً كما مثل .

(٢) اسم «لا» الشبيه بالمضاف يكون منصوباً أيضاً .

ويشترط لعمل «لا» عمل «إن» ستة شروط .

١ ـ ألا يدخل عليها جار فان دخل جار ألغيت نحـــو : غضبت من لا شيء وجئت بلا زاد .

٢ ـ ألا يتقدم الخبر ، فإن تقدم ألغيت وكررت نحـــو قوله تعالى « لا فيها غول ولاهم عنها ينزفون » .

٣ ـ ألا يبنى الاسم الذى بعدها على عامل محذوف أو على معنوى .

فان كان كذلك ألغى عملها ، ومثال المبنى على عامل محذوف قوله تعالى : « لا مرحباً بهم » فهو بتقدير : لا يرحب مرحباً بهم ، ومثال المبنى على عامل معنوى : لا سلام على زيد ، فهو فى تقدير : لا أسلم على زيد سلاما ثم أقيم المصدر مقام فعله فصار : لا سلاما ، ثم بولغ فى الكلام فحولت الجملة الفعلية إلى جملة إسمية للايذان بالثبوت فصار : لا سلام على زيد .

حرف قصد به التنصيص على عموم النفى ، و ـ غلام ـ اسم ـ لا ـ منصوب وعلامة النصب فتحة الميم ، و ـ سفر ـ مجرور ٢٣/أ بإضافة غلام إليه ، وقادم مرفوع لأنه خبر ـ لا ـ ، وكذلك تقول فى . لا طالعاً جبلا ظاهر . فطالعا اسم ـ لا ـ ، وجبلا منصوب بطالعاً ، وظاهر خبر ـ لا ـ وإنما سمى هذا شبيهاً بالمضاف، لأنه تعلق به شيئاً من تمام معناه كما تعلق المضاف إليه بالمضاف(١) .

---

٤ ــ كون اسمها نكرة فإن كان معرفه لا تعمل ذلك العمل .

٥ ــ كون النفى للجنس على سبيل التنصيص .

٦ ـ ألا تتكرر فإن تكررت جاز إعمالها وأهمالها وذلك نحو :لاحول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم .

فيجوز : لاحول ولا قوة بالبناء على الفتح فيهما ، ويجوز رفع ما بعدلا فى الأول والثانى ، ويجوز المخالفة وقال ابن جنى فى اللمع :

ويجوز : بناء الأول على الفتح من غير تنوين ، وتنوين الثانى منصوبا كقول الشاعر .

لا نسب اليوم ولا خلة   اتسع الخرق على الراقع

ويجوز رفعهما منونين واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

وما هجرتك حتى قلت معلنة   لا ناقة لى فى هذا ولا جمل

ويجوز . لا حول ولا قوة ببناء الأول على الفتح من غير تنوين ورفع الثانى كقول الشاعر :

هذا لعمركم الصغار بعينه   لا أم لى إن كان ذاك ولا أب

ويجوز رفع الأول وبناء الثانى على الفتح كقول الشاعر .

فلا لغو ولا تأثيم فيهــا   وما فاهوا به أبدا مقيم

اللمع : ٩٧-٩٩ .

(١) ذكر ذلك ابن هشام فى شرحه هذا الموضع : شرح اللمحة : ٩٤ — ٩٥ .

باب المنصوبات

قوله (باب المنصوبات اثنا عشر)

ش : يقرأ باب بالتنوين ، والمنصوبات مبتدأ ، واثنا عشر خبره كما تقدم في إعراب قوله : باب المرفوعات ثمانية .

وقد عد المصنف المنصوبات اثنى عشر ولم يذكر منها إلا ثمانية كما سيأتى ؛ لأنه قد قدم فى الباب الذى قبله أربعة :

أحدها : خبر كان وما ألحق بها .

والثانى : خبر ما النافية .

والثالث : إسم إن وأخواتها .

والرابع : إسم لا التى لنفى الجنس ، فإنه لما ذكر أنها تعمل الرفع والنصب ، وعد مرفوعاتها من المرفوعات الثمانية علم من ذلك أن منصوباتها تعد هنا أيضاً ٢٣/ب .

المفعول به

قوله (المفعول به)

ش : هو الخامس من المنصوبات لما بيناه ، والمراد بالمفعول به : من وقع عليه الفعل نحو : ضربت زيداً ، فالضرب واقع على زيد فيكون

مفعولا به فيجب نصبه(١) .

قوله (وعامله فعل واسم فاعل ومثال ومصدر واسم فعل)

ش : لما بين أن المفعول منصوب كأنه قيل له : ما الذى ينصبه من العوامل لأن كل إعراب لابد له من عامل ؟ فأجاب بأن الذى ينصبه واحد من هذه الخمسة ثم شرع يشرحها واحداً واحداً .

قوله (الفعل قد ينصب واحداً نحو : ضربت زيداً) .

ش : يعنى أن الفعل تارة ينصب مفعولا واحداً نحو : ضربت زيداً ، وتارة ينصب مفعولين ، وتارة ينصب ثلاثة .

قوله (واثنين نحو كسوت زيداً جبة وظننت زيداً قائماً) .

ش : أى وتارة ينصب الفعل مفعولين ومثله بمثالين أحدهما ما لايكون أصل مفعوليه ٢٤/أ المبتدأ والخبر نحو كسا(٢) تقول : كسوت

---

(١) بدأ الشيخ بالمفعول به وغيره بدأ بالمفعول المطلق ، والصواب البدء بالمفعول به كما ذكر ابن هشام لأن المفعول به أحوج إلى الإعراب لأنه الذى يقع بينه وبين الفاعل التباس . شرح شذور الذهب : ٢١٣ ، وذكر ابن هشام أيضاً سبب البدء به فقال : لأن النصب فيه بطريق الأصالة وفى غيره بالحمل عليه . شرح اللمحة : ٩٨ .

(٢) فى المخطوطة كتبها كسي والصواب ما أثبته عاليه لأن الألف أصلها الواو .

زيداً جبة ، فالتاء فاعل ، وزيد مفعول أول وجبة مفعول ثانى(١) .

والثانى ما يكون مفعولاه أصلهما المبتدأ والخبر نحو : ظننت زيداً قائماً ، فإن أصله : زيد قائم ، فزيد مبتدأ وقائم خبره ، فلما دخل عليهما « ظن » نصبهما بعد أن كانا مرفوعين ، بخلاف كسوت زيداً جبة فليس الأصل فيه : زيد جبة لأن ذلك غير مستقيم .

قوله (ويجرى مجرى « ظن » فى نصب المبتدأ والخبر زعم وصير ، وعلم ووجد وحسب وخال) .

ش : أى هذه الأفعال حكمها حكم ظن فى أنها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين لها تقول : زعمت زيداً عالماً ، وصيرت الطين خزفاً ، وعلمت النجم طالعاً ، ووجدت زيداً صالحاً ، وحسبت عبد الله منطلقاً ، وخلت (بالخاء المعجمة) عمرا حاكماً(٢) .

قوله (وينصب ثلاثة أعلم ٤ /ب وأرى وأنبأ ونبأ وأخبر وخبر وحدث تقول : أعلم زيد عمراً فرسك مسرجاً) :

ش : أى هذه الأفعال تنصب ثلاثة مفاعيل نحو : أعلم زيد عمراً فرسك مسرجاً ، فأعلم فعل ماض يتعدى لثلاثة ، وزيد فاعل وعمراً مفعول أول وفرسك مفعول ثان ومسرجاً مفعول ثالث .

---

(١) من أفعال هذا الباب غير ما ذكر : منح ، ومنع ، وأعطى ، وألبس ، ويجوز فى هذا النوع ذكر المفعولين كما مثل له ، ويجوز حذف أحدهما كقوله تعالى « ولسوف يعطيك ربك فترضى » .

(٢) هـذا النوع يسمى نواسخ لأنه يدخل على المبتدأ والخبر فينسخ حكمهما وينصبهما .

ومعنى ذلك أن زيدا صير عمرا عالماً جدا ، وكذلك تقول : أريت زيدا الهلال طالعاً ، أى صيرته رائيا ذلك ، أى عالما به ، وليس المراد بالرؤية هنا بالبصر ، وكذلك تقول فى « أنبأ » وما بعده ، وهو واضح .

اعمال اسم الفاعل

قوله (واسم الفاعل إن كان فيه الألف واللام عمل ماضياً ومستقبلا وحالا) .

ش : هذا هو الثانى من الأمور الخمسة التى تنصب المفعول ، والمراد باسم الفاعل : ما دل على حدث وفاعله نحو : ضارب فإنه م/أدل على حدث وهو الضرب هنا ، ودل على صاحبه الذى صدر منه .

واسم الفاعل على قسمين :

أحدهما : أن يكون فيه الألف واللام نحو : الضارب .

والثانى : أن يكون مجردا عنها نحو : ضارب فإن كان فيه الألف واللام عمل مطلقاً سواء كان معناه فى الماضى أو المستقبل أو الحال(١) .

قوله (نحو جاءنى الضارب زيداً أمس أو الآن أو غدا) .

ش : هذه أمثلة الأحوال الثلاثة ، فمثال الماضى : جاءنى الضارب زيداً

---

(١) عللوا عمل المقترن بأل فى الأزمنة الثلاثة بأن عمله لحلوله محل الفعل لا لشبهه به ، والفعل يعمل فى الأزمنة كلها ، وقال ابن هشام والدليل على حلوله محل الفعل أنه ربما صرح بالفعل فى مكانه كقول الشاعر :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل

أمس ، ومثال الحال : جاءنى الضارب زيداً الآن ، ومثال المستقبل : جاءنى الضارب زيداً غداً فـ « زيداً » فى الأمثلة الثلاثة مفعول ، وعامله اسم الفاعل المعرف بالألف واللام .

قوله (وان لم يكونا فيه لم يعمل ماضياً ، لا تقول جاءنى ضارب زيداً أمس بل تجب إضافته فتقول : ضارب زيد) .

ش : هذا هو القسم الثانى من إسم الفاعل ، وهو أن يكون مجرداً ٢٥/ب من الألف واللام فهذا لا ينصب المفعول إلا إذا كان بمعنى الحال نحو : جاءنى ضارب زيداً الآن ، أو بمعنى الاستقبال نحو جاءنى ضارب زيداً غداً .

فإن كان بمعنى المضى فلا ينصب المفعول ، بل تجب إضافته له فتقول : هذا ضارب زيد أمس ، ولا تقول : هذا ضارب زيداً(١) .

---

(١) ويشترط لعمل اسم الفاعل أن يعتمد على ما يقربه من الفعل لأنه حمل بالحمل علية وذلك كالاستفهام نحو : أفاهم زيد المسألة ؟ وقد يقدر الاستفهام نحو : مهين زيد عمراً أم مكرمه ؟ وكالنداء مثل : يا طالعا جبلا ، وكالنفى مثل ما آخذ زيد الكتاب وكاعتماده على موصوف سابق نحو جاء رجل راكب فرساً ، ومن ذلك الحال نحو : جاء زيد رافعا رأسه ، وكاعتماده على مبتدأ أو ما هو بمثله نحو : محمد فاهم المسألة ، إن علياً مذاكر الدرس ، ومذهب الكوفيين والأخفش عدم اشتراط ذلك. الأشمونى ٢ : ٢٩٣ - ٢٩٤ ، وينظر الهمع ٢ : ٩٥ وشرح اللمحة لابن هشام ١٠٣ - ١٠٤ .

إعمال أمثلة المبالغة

قوله (والمثال ما حول من فاعل إلى فعال أو فعول أو مفعال أو فعيل أو فعل للمبالغة) .

ش : هذا الثالث مما ينصب المفعول ، والمراد بالمثال : أنك إذا قلت : ضارب دل على مجرد وقوع ضرب ، فإذا أردت الاخبار بكثرة وقوع الضرب أو غيره من أنواع المبالغة حولت إسم الفاعل وهو « ضارب » مثلا إلى واحد من هذه الخمسة أمثلة فتقول : ضراب بفتح الأول وتشديد الثانى ، أو ضروب بفتح الأول وتخفيف الثانى ، أو مضراب ١٠٦ / أ بكسر الميم ، أو ضريب بفتح الأول أو ضرب بفتح الأول وكسر الثانى ، ولهذا سمى مثالا ؛ لأنه يؤتى باللفظ على وزنه من أى إسم فاعل حول .

قوله (وحكمه كإسم الفاعل تقول : هذا ضراب زيداً وشروب العسل) .

ش : أى حكم المثال حكم إسم الفاعل الذى حول منه ، فينصب المفعول كما ينصبه إسم الفاعل ، فيأتى فيه التفصيل السابق ، فيعمل مطلقاً إن كان بالألف واللام ، فكما تقول : هذا الضارب زيداً أمس تقول : هذا الضراب زيداً أمس أو الآن أو غداً .

وإن كان مجرداً من الألف واللام لم يعمل بمعنى الماضى، فكما لا تقول : هذا ضارب زيداً أمس ، لا تقول : هذا ضراب زيداً أمس ، بل تجب إضافته فتقول : ضراب زيد أمس .

وكذلك تقول : هذا شروب العسل ، فالعسل مفعول وناصبه المثال وهو شروب المحول من شارب وكذلك ٢٦/ب الباقي(١) .

إعمال المصدر

قوله (والمصدر يعمل منونا ومضافاً وبالألف واللام نحو : أعجبني ضرب زيد عمراً ، والضرب زيد عمراً) .

ش : هذا الرابع مما ينصب المفعول ، والمراد بالمصدر ما دل على مجرد الحدث نحو ضرب وقيام وقعود ونحو ذلك .

والمصدر على ثلاثة أقسام : مضاف - ومعرف بالألف واللام - ومجرد منهما وهو المنون .

وكل من هذه الثلاثة ينصب المفعول ، فمثال المنون : أعجبني ضرب زيد عمرا ، بتنوين « ضرب » ، ورفع « زيد » ، ونصب « عمرا » فتقول

---

(١) اختلف في عمل أمثلة المبالغة فذهب الكوفيين عدم إعمالها ، ولو وجدوا منصوباً بعدها أضمروا له فعلا وذلك تعسف منهم « ذكره ابن هشام » ، وجمهور البصريين يعملونها والأكثر في الاستعمال : فعال مفعال وفعول والأقل في الاستعمال فعيل وفعل .

ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر :

أخا الحرب لباسا إليها جلالها وليس بولاج الخوالف أعقلا

وقولهم : إنه لمنحار بوائكها ، وقولهم (إن الله سميع دعاء من دعاه) ، وقول الشاعر .

أتاني أنهم مزقون عرضي جحاش الكرملين لها فديد

شرح الشذور : ٣٩٣

في إعرابه : أعجبني فعل ، والنون للوقاية والياء مفعول ، و « ضرب » فاعل أعجبني وهو مصدر ، والمصدر كفعله يحتاج (هو)[1] الآخر أيضاً إلى فاعل ومفعول فزيد فاعل وعمراً مفعوله .

ومثال المضاف : أعجبني ضرب زيد عمراً ، فزيد مخفوض بإضافة المصدر إليه وهو ضرب ولكنه ٢٧/أ في محل رفع لأنه فاعل بالمصدر ، وعمرا مفعوله .

ومثال المعرف بالألف واللام يعجبني الضرب زيد عمرا ، فالضرب مرفوع لأنه فاعل « يعجبني » ، و « زيد » مرفوع لأنه فاعل بالمصدر ، وعمرا مفعوله(٢) .

---

(١) زيادة يتطلبها السياق ولعلها سقطت من الناسخ .

(٢) يشترط لعمل المصدر عمل فعله شروط .

١ أن يكون مظهرا فإن كان مضمرا لم يعمل وذلك نحو مروري بالحسن حسن وهو بالمسيء قبيح .

٢ أن يكون مكبر فإن صغر لا يعمل نحو : أعجبني ضريبك زيد .

٣ — أن يكون غير محدود وإلا أهمل نحو : أعجبتني ضربتك عمرا .

٤ — « « « منعوت قبله متعلقاته فلا يجوز : أعرفت سوقك العنيف الإبل .

٥ — أن يصح حلول الفعل مقروناً بالحرف لمصدري محله فلا يجوز : ضرب ضرباً زيداً على أن زيدا معمول لضربا لأنه لايصح ضرب أن ضرب زيداً .

شرح اللمحة لابن هشام ١٠٩

إعمال إسم الفعل

قوله (واسم الفعل نحو : ضراب زيدا ، ورويد زيداً ، أى : اضرب زيداً وأرود زيدا) .

ش : هذا الخامس مما ينصب المفعول ، والمراد بإسم الفعل : أن يكون إسم يدل على معنى فعل ولا يقبل علاماته ، فيكون إسماً لذلك الفعل حكمه حكمه فى العمل ، مثال ذلك : ضراب بفتح الضاد وتخفيف الراء وكسر الباء آخر الكلمة ، بمعنى : إضرب ، فإنه دال على طلب الضرب كما دل عليه « إضرب » ، ولم يقبل علامته فلا تقول : ضرابن كما تقول : اضربن ،فعلم من هذا أن ضراب إسم لا ضرب فيعطى حكمه فى رفع الفاعل ونصب المفعول ٧٠/ب فإذا أعربت ضراب زيدا تقول : ضراب اسم فعل ، وفاعله مستتر أى :ضراب أنت ، كما يستتر فى قولك : إضرب ، أى اضرب أنت ، وزيدا مفعول ، وعامله اسم الفعل وكذلك : رويد زيدا، بضم الراء وفتح الواو وسكون الياء وفتح الدال بمعنى أرود زيداً أى أمهله ، فزيداً منصوب برويد ، والفاعل مستتر أى : رويد أنت[1] .

---

(١) مثل المصنف والشارح لاسم الفعل بمثالين أحدهما قياسى وهو ضراب لأنه يجوز لك أن تصوغ من كل فعل ثلاثى إسم فعل على وزن « فعال » كفهام وسماع وحذار ، ويندر مجيئه من غير الثلاثى كدراك من أدرك ، وجميع هذا النوع إسم فعل أمر .

والثانى سماعى وهو قوله (رويد زيداً) . وهذا أيضاً إسم فعل أمر ، وقد ضبطه الشارح بالتشكيل حتى لا يلتبس بالمصدر المنون كقوله تعالى « أمهلهم رويدا » فالمصدر منون ، والكثير فى أسماء الأفعال السماعية ما كان منه للأمر ومن ذلك: صه(إسكت)وبس(بمعنى أدنق)وهات وتعال =

باب التنازع

قوله (وإذا سبق عاملان ما تقدم معمولا جاز أن تعمل السابق وأن تعمل المجاور) .

=(عند من قال بأنهما أسماء أفعال) ، وهلم وحيهل بمعنى (أقبل) وأقلها إسم الفعل المضارع مثل أف - وأوه ، ووى بمعنى (أتضجر ، وأترجع وأعجب) على الترتيب وكخ بمعنى (أتكره) :

وبينهما في القلة والكثرة اسم الفعل الماضي مثل : هيهات (بعد) ، شتان (افترق) . وسرعان بمعنى (أسرع) .

ومن أسماء الأفعال ما هو منقول من ظرف أو من جار ومجرور ومثال ذلك . عليك نفسك ، بمعنى إلزم ، و (إلى) بمعنى : تنح عني ، و (مكانك) بمعنى : أثبت ، و (وراءك) بمعنى : تأخر . الخ . وكلها في التعدي واللزوم بمنزلة ما تدل عليه من أفعال .

وقد جعلها أبو جعفر بن صابر قسماً رابعاً سماه الخالفة فأقسام الكلام عنده اسم وفعل وحرف وخالفة وهي اسم الفعل ينظر الهمع ٢ : ١٠٥ .

والفرق بينها وبين أفعالها من وجوه :

١ - أنها لا تقدم معمولاتها عليها بخلاف الأفعال .

٢ - وأن فاعلها إذا كان ضميرا كان مفرداً مذكرا نحو نزال يازيد ، ويا زيدان ويا زيدون .

٣ - وأن الفعل لا ينتصب في جوابها ، فلا يقال : نزال فنكرمك بالنصب خلافاً للكسائي .

ينظر الهمع ٢ : ١٠٥ ، وشرح اللمحة لابن هشام : ١١٤ - ١١٥ والأشموني ٣ : ٢٠٦ .

ش : لما فرغ المصنف من ذكر الأمور الخمسة التى ترفع الفاعل وتنصب المفعول شرع يذكر ما إذا اجتمع عاملان من ذلك ، وهو معنى قوله (مما تقدم) أى من الأمور الخمسة السابقة ، فإذا اجتمعا فلا شك أن كلا منهما يطلب فاعلا ومفعولا .

فإذا وجد فى أحدهما فاعل ولم يوجد مفعول ، أو وجد ٢٨/أ فى الآخر مفعول ولم يوجد فاعل عرفنا أن الذى فيه الفاعل يحتاج إلى اسم منصوب يستكمل به معموليه ، والذى فيه المفعول يحتاج إلى اسم مرفوع يستكمل — هو — (١) الآخر به أيضاً معموليه .

فإن جاء بعد كل واحد اسم فقد استكملا ولا إشكال(٠) .

وإن جاء بعدهما اسم واحد كل منهما يطلبه فيتنازعانه ، ولهذا يسمى ذلك عند النحاة التنازع(٣) .

إذا علمت ذلك فأنت بالخيار ، إن شئت أعملت العامل السابق ، وإن شئت أعملت العامل الثانى وهو المجاور للإسم الذى تنازعا فيه لكن الأرجح عند البصريين إعمال الثانى لقربه ، وعند الكوفيين الأول لسبقه(٤) .

---

(١) زيادة يحتاجها الكلام .

(١) مثال ذلك : أكرمت الصديق وأهنت العدو . وزيد يحب العنب ويكره الخل .

(٣) مثال ذلك المثال الذى ذكره المصنف وشرحه الشارح بعد فتأمله

( ) تنظر هذه المسألة فى شرح اللمحة لابن هشام ١١٦ — ١٢١ وشرح شذور الذهب لابن هشام ٤٢٠ وما بعدها ، وخلاصة ما ذكره هنالك :

قوله (نحو ضربنى وضربت زيداً ، فعلى إعمال ضربنى ترفع « زيدا » لأنه فاعل وعلى إعمال ضربت تنصبه لأنه مفعول) .

ش : هذا مثال ٢٨/ب المسألة ، ففى ضربنى ضمير منصوب وهو الياء وهو محتاج إلى فاعل ، وفى ضربت ضمير مرفوع وهو التاء فهو محتاج إلى مفعول ، فلما قلت : زيد تنازعه العاملان .

= أن التنازع يكون فى العوامل التى من جنس الفعل أو شبهه من الأسماء فلا تنازع بين الحروف ولا بين الحرف وغيره ، ويشترط فى هذا الباب أيضاً ألا يكون المعمول متقدماً ولا متوسطاً بل متأخرا ، وجوز المغاربة والرضى التنازع فى المتوسط نحو : ضربت زيدا وأكرمت .

وقد يكون تنازع العاملين فى معمول واحد كقوله تعالى « آتونى أفرغ عليه قطرا » .

وقد يكون تنازع العاملين فى أكثر من معمول نحو : ضربت وأهنت زيدا يوم الخميس .

وقد يكون تنازع أكثر من عاملين معمولا واحدا كقول الشاعر :

أرجو وأخشى وأدعو الله مبتغياً   عفوا وعافية فى الروح والجسد

وقد يكون التنازع لأكثر من عاملين فى أكثر من معمول واحد كقول الرسول ﷺ « تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثة وثلاثين » فكلمة « دبر » ظرف وهو أحد المعمولين ، وكلمة ثلاثا وثلاثين » مفعول مطلق وهو المعمول الثانى ، والعوامل تسبحون - تحمدون وتكبرون .

ومثال تنازع اسم وفعل قوله تعالى « هاؤم اقرأوا كتابيه » .

فلك أن ترفع «زيدا» على إعمال الأول، ويكون مفعول العامل الثانى محذوفاً تقديره : ضربنى وضربته زيد.

ولك أن تنصبه على إعمال الثانى، ويكون فاعل الأول مستترا، أى: ضربنى هو وضربت زيدا.

=ومثال تنازع الاسمين قول الشاعر :

قضى كل ذى دين فوفى غريمه   وعزة ممطول معنى غريمها

فممطول ومعنى عاملان طالبان معمولا واحدا هو (غريمها) وإذا أعملت أحدهما أضمرت فى الآخر ما يحتاجه من مرفوع أو منصوب.

لكن إذا كان المعمول منصوباً فإن الأحسن أن يكون العمل للثانى نحو قوله تعالى «آتونى أفرغ عليه قطراً» ؛ لأنه لو أعمل الأول لوجب أن يقال : «آتونى أفرغه عليه قطرا» ، فيلزم عليه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وذلك لا يجوز، ولذا التزمه كثير من النحاة فى الآيات المشابهة لهذه، لكن إذا كان المعمول مرفوعاً فإنه يجوز إعمال الأول أو الثانى، واغتفر عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة فى المرفوع لشدة الحاجة إليه.

شرح شذور الذهب : ٤٢٥.

باب المنادى

قوله (المنادى مفعول بفعل محذوف) .

ش : هذا شعبة من المفعول به فلهذا ذكره عقبه ، فإذا قلت : يا زيد ، فأصله أدعو زيدا وأنادي زيدا وشبه ذلك .

فـ(زيدا) مفعول بأدعو أو أنادي أو نحوه ولكن حذف ذلك الفعل : وأقيم مقامه حرف النداء وهو (يا) أو غيرها من حروف ٢٩/أ النداء التي سيذكرها المصنف بعد .

قوله (فإن كان مضافاً أو مطولا أو نكرة لا تقصد نصب نحو : يا عبد الله ، ويا طالعا جبلا ، وقول الأعمى : يا رجلا خذ بيدي) .

ش : المنادى على خمسة أقسام :

أحدها : أن يكون مضافاً نحو : يا عبد الله .

الثاني : أن يكون شبيهاً بالمضاف ، أي يتعلق به شيء من تمام معناه كما يتعلق بالمضاف إليه كقولك : يا طالعا جبلا .

ويسمى هذا القسم وهو الشبيه بالمضاف مطولا وممطولا .

والثالث : النكرة التي لا تقصد ، نحو قول الأعمى : يا رجلا خذ بيدي ، فإنه لم يقصد رجلا معيناً ، فهذه الأقسام الثلاثة يجب نصبها ظاهراً .

قوله (وإن كان نكرة مقصودة ، أو علماً مفرداً بني على ما يرفع به نحو : يا زيد ، ويا زيدان ، ويا زيدون٢٩/ب .

ش : هذا هو القسم الرابع والخامس من المنادى وهما :

النكرة المقصودة : نحو يا رجل أقبل ، إذا قصدت واحداً معيناً .

والعلم المفرد : أي الذي ليس بمضاف ولا شبيه بالمضاف نحو : يا زيد ويا عمرو .

فهذان القسمان يجب بناؤهما على ما يرفعان به[1] ، فإن كان رفعهما بضمة بنيا على الضم نحو : يا فقيه ، ويا زيد ، لأنك لو قلت : جاءني فقيه ، أو قام زيد لرفعتهما بالضمة .

وإن كان رفعهما بألف كالمثنى يبنى عليها نحو : يا زيدان ، أو بواو لجمع المذكر السالم يبنى على الواو نحو : يا زيدون .

قوله (وحروف النداء : أ ، وآ ، وأى ، وآى ، وأيا ، وهيا ، ووا ، ويا) .

ش : عد المصنف حروف النداء ثمانية :

الأول : الهمزة بلا مد نحو : أزيد .

الثاني : الهمزة الممدودة نحو : آزيد .

الثالث : أى ، بفتح ٣٠/أ الهمزة وسكون الياء بلا مد نحو : أى عبدالله

الرابع : آى بالمد نحو : آى بكر الخامس : أيا نحو : أيا خالد .

---

(١) ذكر ابن هشام في شرحه للمحة أن المصنف كان ينبغي أن يقول : يبنى على ما يرفع به لو كان معربا ليشمل نحو (يا فل - أي يا فلان - ونحو : يا هناه - نداء المجهول - لأن ذلك لم يسبق له رفع ولا غيره : ص ١٢٢ ، والأشموني ٣ : ١٥٩ - ١٦٢ .

السادس : هيا نحو : هيا غلام زيد ؛ السابع : وا نحو : وا زيداه .

الثامن : يا ، ولم يقع فى القرآن النداء بغيرها نحو يا نوح ؛ يا لوط ؛ يا هود ، وهى أم الباب [1]

(الاستغاثة)

قوله (وتقول فى المستغاث : يا لزيد لعمرو) .

---

(١) لم يرد النداء فى القرآن بغير « يا » إلا فى آية واحدة ورد النداء فيها بالهمزة على قراءة وهى قوله تعالى « أمن هو قانت آناء الليل ساجداً وقائماً » (٩) الزمر على قراءة تخفيف الميم من « أمن » ويكون المعنى : أمن هو قانت، ويقول ابن هشام : ولا قاطع فى ذلك لاحتمال كون الهمزة للاستفهام والتقدير : أمن هو قانت كمن ليس كذلك ؟ شرح اللمحة لابن هشام : ١٢٢ وينظر الاتحاف : ٣٧٥ .

أما (وا) فتستخدم فى الندبة خاصة نحو وازيداه واعمراه الخ

وقد اختلف فى ناصب المنادى فقيل : الناصب فعل محذوف وهو الصحيح ، وقيل بحرف النداء لنيابته عن فعل ، وهو مردود بأن الأدوات ليس فيها ما ينصب المفعول به ، وقيل منصوب لأن هذه الكلمات (التى ينادى بها أسماء أفعال ، فهما بمنزلة قولك أدعو وأنادى ، وأن هذه الأسماء فيها ضمير مستتر ، وهو ضعيف لأنها لو كانت كذلك للزم أن يقتصر عليها مع المنادى لصيرورتها جملة تامة ولكن ذلك لا يصح ، وأيضاً يلزم عليه كون الهمزة إسم فعل وليس فى أسماء الأفعال ما هو على حرف واحد ، كما أن هذه الأدوات قد تحذف نحو قوله تعالى (يوسف أعرض عن هذا)(٢٩) يوسف وأسماء الأفعال لا تحذف وتبقى معمولاتها على الأصح . ذكروا ذلك ابن هشام فى شرح اللمحة : ١٢٥ .

ش : هذا نوع من المنادى ؛ وهو المنادى الذى يستغاث به ليخلص من شدة أو نحو ذلك ، وحكم هذا أن تجره بلام مفتوحة نحو : يا لزيد ، فإن ذكرت بعده المستغاث من أجله خفضت الآخر أيضاً بلام لكنها مكسورة على قاعدة لام الجر إذا جرت الأسماء الظاهرة تقول: يالزيد لعمرو والمعنى : يا زيد أغث عمراً(١) .

النــــدبة

قوله (وفى المندوب : وازيداه ، واغلام جعفراه ، وامن حفر ٣٠/ب بئر زمزماه) .

---

(١) الاستغاثة هى طلب معونة شخص ليخلص من شدة ، أو يعين على مشقة ولا تكون إلا بالياء كما فى الأمثلة التى ذكرها .

واللام الداخلة على المستغاث مفتوحة ، أما الداخلة على المستغاث له فهى مكسورة ، لأنها حرف تعليل متعلقة بفعل محذوف تقديره : أدعوك لكذا .

وقد تحذف لام المستغاث المفتوحة فتلحق المستغاث ألف فى آخره لقصد تطويل الصوت كقول الشاعر .

يا يزيدا لآمل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان

وقد يجرد من اللام ومن الألف معا كقول الشاعر .

ألا يا قوم للعجب العجيب وللغفلات تعرض الأريب

ينظر ذلك فى شرح اللمحة لابن هشام : ١٢٦ والأشمونى ٣: ١٦٦ وشرح التصريح ٢ : ١٨١ .

ش : أى وتقول فى المندوب ما ذكره .

والمندوب نوع آخر من المنادى ، وهو الذى تناديه تفجعاً عليه لفقده نحو : وازيداه ، أو لتوجع منه نحو : واظهراه .

فتزاد فى هذا النوع ألف وهاء للسكت كما مثلنا .

ويجوز ألا تزيد شيئاً بل تقول - وازيد ، وإنما تزيد الألف والهاء بعد تمام لفظ المنادى وما يتعلق به من مضاف إليه وشبهه ، نحو - واغلام جعفراه ، أصله - غلام جعفر ، وكذلك إذا كان موصولا إنما تزيد الألف والهاء بعد تمام صلته نحو - وامن حفر بئر زمزماه ، أصله - وامن حفر بئر زمزم(١) .

(المنادى المرخم)

قوله (وفى الترخيم - يا جعف ، ويا فاطم ويا فطف) .

---

(١) يقول ابن جنى فى اللمع بعد أن عرف الندبة ، وأكثر من يتكلم بها النساء ؛ ثم يقول : وإعلم أنك لا تندب إلا بأشهر أسماء المندوب ليكون ذلك عذرا لك فى تفجعك عليه ، ولا تندب نكرة ولا مبهما ، فلا تقول - واهذاه ، ولا - واتلكاه ولا تقول - وامن لا يعنينى أمر هوه ، ولكن تقول - وامن حفر بئر زمزماه لأنه معروف ، وما قبل ألف الندبة التى تلحق آخر المندوب يكون مفتوحا إلا إن خيف اللبس نحو - واغلامكيه بقلبها ياء فإنه ندبة لغلام امرأة ، فلو قلت - واغلامكاه دون قلب الألف ياء كما ذكرنا لا لتبس المونث بالمذكر انتهى . اللمع فى العربية لابن جنى ص - ٨١ : ١٨٢ .

ش - من جملة أحكام المنادى جواز ترخيمه ، وهو أن ا/٣١ تحذف الحرف الأخير منه ، فتقول فى جعفر - يا جعف بحذف الراى ، وكذا فى فاطمة - يا فاطم بحذف تاء التأنيث ، وكذلك تقول فى غطفان اسم رجل أو قبيلة - يا غطف بحذف الألف والنون .

ومعنى قول المصنف (وفى الترخيم) أى - وتقول فى الترخيم .

قوله (ويجوز ضمه) .

ش - أى - إذا رخمت المنادى جاز لك فيه وجهان - -

أحدهما - أن تبقيه على حركته التى كانت قبل حذف الأخير وتسمى هذه لغة من ينتظر (١) .

---

(١) الترخيم هو حذف يلحق أواخر الأسماء المضمومة فى النداء تخفيفاً فهو لا يكون فى المنادى المضاف ولا الشبيه بالمضاف ولا النكرة غير المقصودة .

والاسم المزيد بالألف الممدودة ، أو الألف والنون تحذف منه هذه الزيادة عند ترخيمه مثل شقراء - وعثمان يقال فيهما - يا شقر : ويا عثم .

ومن ذلك قول الشاعر فى ترخيم مروان -

يا مرو إن مطيتى محبوسة ترجو الحباء وربها لم ييأس

والمطية - الدابة الحباء - العطاء ، ربهـا - صاحبها ، وأسند الرجاء إلى ناقته مجازاً وإن كان آخر الاسم أصلياً وقبله حرف مد زائد فإنك =

والثانى ـ أن تضمه وتصيره كأنه آخر الكلمة ويسمى لغـــة من لا ينظر .

= تحذفهما معا فتقول فى نداء ـ منصور ، ومفتاح ـ يا منص ، ويا مفت إلخ .

والاسم الثلاثى لا يرخم لأن أقل الأصول ثلاثة فلو رخم لأجحف به إلا إن كان الثالث هاء التأنيث فيجوز ترخيمه لأن هاء التأنيث تنزلت منزلة اسم ضم إلى ما قبله فإن حذفوها لم يتغير الأول عما كان عليه .

ينظر اللمع ـ ٧٧ ٧٩ .

وذكر ابن هشام أن المركب تركيب مزج يرخم بحذف عجزه مثل يا سيب فى ترخيم سيبويه ، ويا معدى ، فى ترخيم معدى كرب وذكر ابن هشام شروط ترخيم الاسم وهى ـ

١ كونه منادى ، ٢ - معرفة

٣ - غير مستغاث ٤ ـــ غير مندرب .

٥ غير مركب تركيب إضافة ٦ ـــ غير مركب تركيب استاد .

شرح اللمحة لابن هشام ـ ١٢٨ ـــ ١٣٠ .

باب الصفة المشبهة

قوله (ويشبه باسم الفاعل المتعدى وصف الفعل اللازم) .

ش : لما بين المفعول وفرغ من عوامله ومتعلقاته بين هنا أن من الأسماء ما يشبه بالمفعول فينصب كما ينصب .

وذلك أنه قد تقدم أنه مما ينصب المفعول اسم الفاعل إذا كان ٣١/ب فعله متعدياً نحو . ضارب ؛ فإنه من « ضرب » ، وضرب متعد لأنك تقول : ضربت زيدا .

فإذا صيغ من الفعل اللازم - أى الذى لا يتعدى إلى مفعول — نحو (حسن) من حسن ، و (ظريف) من ظرف فإنهما فعلان لازمان - ليس لهما مفعول — جاز لك حينئذ أن تنصب به إسماً تشبيهاً لذلك الوصف الذى من اللازم باسم الفاعل المتعدى وتشبيهاً لمنصوبه بالمفعول به نحو : الحسن الوجه بنصب الوجه(١) .

قوله (فينصب السببي لا الأجنبي نحو : مررت بالرجل الحسن الوجه ، أو وجهاً ، أو وجهه) .

ش : يعنى إذا شبهت وصف اللازم باسم الفاعل المتعدى ونصبت به

---

(١) ويكون ذلك أبلغ من قولك : حسن وجهه برفع وجهه لأن الحسن قائم به وسبب بلاغته أنك جعلت الحسن قد عم الشخص الذى تتحدث عنه لأنك أسندت الحسن إلى ضميره .

فلا تنصب به كل اسم أردت كما فى اسم الفاعل ، وإنما تنصب به السبي ؛ أى الإسم الذى يكون من سبب فاعل الوصف ومن « متعلقه فلا تقول ، زيد الحسن عمراً لأن عمرا أجنبي من الفاعل وهو الضمير فى « حسن » العائد على زيد ؛ أى حسن ٣٢/أ هو .

والسبي على ثلاثة أقسام .   ١   معرف بالألف واللام .

٢ – ومضاف   ٣ – ومجرور منها .

فمثال الأول : مررت بالرجل الحسن الوجه .

فالحسن صفة المجرور وهو « الرجل » ، وفى الحسن ضمير هو الفاعل به ، والوجه منصوب على التشبيه بالمفعول ؛ لأنك قد شبهت الوصف اللازم باسم الفاعل المتعدى(١) .

ومثال الثانى وهو المضاف : مررت بالرجل الحسن وجه أبيه فوجه منصوب على التشبيه ، وأبيه مضاف إليه ، فلهذا جر ، وعلامة جره الياء لأنه من الأسماء الستة .

ومثال الثالث وهو المجرد من أل ومن الإضافة : مررت بالرجل الحسن وجهاً .

---

(١) فنى ذلك تشبيه للصفة المشبهه باسم الفاعل المتعدى . وأيضاً تشبيه السبي والمتعلق بمرفوعها (وهو الوجه هنا مثلا) تشبيه له بالمفعول به ؛ ولهذا ذكرها هنا شرح اللمحة : ١٣١ ؛

ويسمى هذا الباب عند النحاة الصفة المشبهة باسم الفاعل[1] .

المصدر (المفعول المطلق)

قوله (المصدر : ما دل على معنى صادر من فاعل نحو : ضرب وقتل) .

ش : هذا ٣٢/ب هو السادس من المنصوبات ، كأنه قال : من المنصوبات المصدر ، ويسمى مفعولا مطلقاً ، وذلك نحو : ضربت ضرباً وقتلت قتلا حسناً وانطلقت إنطلاقة عبد الله ، فهذه المصادر كلها منصوبة على أنها

---

١ - يجوز فى ذلك السببى ثلاثة أوجه من الإعراب : أولها الرفع على الفاعلية ، وقال الفارسى أو على الابدال من ضمير مستتر فى الصفة هو الفاعل والأول أحسن وأسهل .

ثانيهما : النصب وله وجهان .

(أ) التشبيه بالمفعول به وقد ذكره الشارح .

(ب) إن كان ذلك السببى نكرة يجوز إعرابه تمييزاً للنسبة السابقة نحو . حسن وجهاً ، حسن وجه أب .

ثالثها : الجر بالإضافة . شرح اللمحة لابن هشام : ١٣٢ .

وقد استدرك ابن هشام كعادته على أبى حيان فقال : قوله (المتعدى) - أى تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل المتعدى - كان ينبغى أن يقول إلى واحد .

وقوله (السببى) - أى قول أبى حيان فى المعمول الذى هو سببى - كان ينبغى أن يزيد (المؤخر) لأن السببى المقدم لا تعمل فيه الصفة المشبهه نحو (زيد وجهه حسن) فلا يجوز نصب (وجهه) بحسن . بل يعرب وجهه مبتدأ ، وحسن خبر والجملة خبر عن زيد .

مفعول مطلق(١) .

المفعول فيه (الظرف)

قوله (الظرف لزمان ومكان ، وهو خلف ويوم وليلة) .

ش هذا هو السابع من المنصوبات ، وهو الظرف سواء كان ظرف زمان نحو : صمت يوماً وقمت ليلة ، أو ظرف مكان نحو : قعدت خلفك ، فهذه كلها منصوبة على الظرفية .

قوله (وكل واحد من المصدر والظرف يكون مبهماً ومختصاً بالألف

---

(١) العامل فى المفعول المطلق كما ذكره النحاة هو ما سلط عليه من لفظه كما مثل له أو من معناه نحو : قعدت جلوساً ، وينوب عن المفعول المطلق أشياء منها .

١ — اسم المصدر نحو : أعطى عطاء وأنبت نباتاً .
٢ — اسم الآلة نحو : ضربته صوتاً .
٣ — اسم العدد نحو : ضربته ضربتين أو ثلاث الخ .
٤ — كل أو بعض المضافان إلى المصدر نحو فهمت كل الفهم .
٥ — وصف نحو : فهمت كثيراً (أى فهماً كثيراً) .
٦ — ضمير المصدر كقوله تعالى « لا أعذبه أحداً من العالمين » فالهاء نائبة عن مفعول مطلق والتقدير : لا أعذب التعذيب أحدا .
٧ — الاشارة إليه نحو : كافأته تلك المكافأة .
٨ ما دل على نوعه نحو : قعد القرفصاء .

والمفعول المطلق إما مؤكد لعامله نحو : فهم فهما أو مبين لنوعه نحو جلس جلوس الأمير ، أو مبين لعدده نحو : أكلت أكلتين . انتهى .

واللام أو بالإضافة أو بالنعت نحو : الضرب والمكان واليوم ، وضرب زيد ومكانه ويومه ، وضرب حسن ومكان حسن ويوم حسن) .

ش : لما بين المصدر والظرف ذكر هنا أقسامهما م٣٢/أ فكل منهما إما أن يكون مبهماً أو مختصاً .

فالمبهم(١) من المصدر نحو : ضربت ضرباً ، والمبهم من ظرف الزمان نحو : سرت يوماً والمبهم من ظرف المكان نحو : سرت بريداً(٢) .

والمختص إما أن يكون اختصاصه لكونه معرفا بالألف واللام ، أو لإضافته ، أو لكونه منعوتا أى موصوفاً بصفة

فمثال ما اختصاصه بالألف واللام من الثلاثة وهى المصدر وظرف الزمان والمكان ضربت الضرب ، وصمت الشهر ، وسرت البريد .

ومثال ما اختصاصه بالإضافة من الأقسام الثلاثة : ضربت ضرب الأمير ، وصمت يوم الجمعة ، وسرت بريد الأمير .

---

(١) الإبهام : عدم الوضوح فالمصدر المبهم أى غير المعين فنحو (ضربا) لم يتحدد نوعه ولا كمه الخ .

(٢) البريد (وحدة قياس كالميل والفرسخ والكيلو متر الخ) ، ومعنى الإبهام فيه أنه يعرف مقداره ولا يعرف عينه ، فإن قيل سرنا بريداً ، فهو ظرف مكان مبهم لعدم معرفة عينه .

ومثال ما اختصاصه بالنعت من الأقسام الثلاثة أيضاً ، ضربت ضرباً حسناً (وسرت يوماً حسناً(١) وجلست مكانا حسنا .

فهذه تسعة أمثلة أشار المصنف إليها على الترتيب بقوله نحو : الضرب الخ لكنه مثل بها هنا ٣١/ب مرفوعة ليبين أصلها قبل انتصابها(٢) .

«١» ثبتت هذه العبارة فى هامش الصحيفة بعد التمثيل لظرف المكان ولكن قدمنها على ظرف المكان لأن التمثيل الذى سبق كله رتبه على ذلك فيأتى بالمصدر ثم بظرف الزمان ثم يختم بظرف المكان ولا بأس من التقديم، والتأخير ما دامت مفهمة للمقصود منها .

«٢» فالمفعول فيه إذن هو كل اسم من أسماء الزمان أو المكان يراد فيه معنى « فى » وليست فى لفظه نحو قمت اليوم وجلست مكانك والمراد: قمت فى اليوم وجلست فى مكانك ، فلفظ « فى » مقدر من طريق المعنى . اللمع (وشرحه للثمانينى) : ١١٠ . وإن ظهرت «فى» إلى اللفظ كان ما بعدها إسماً صريحاً وصار المتضمن لـ « فى » نحو سرت فى يوم الجمعة وجلست فى المدينة .

وعلى ذلك فإن قيل: يوم الجمعة يوم مبارك لم ينصب على أنه مفعول فيه بل يرفع على أنه مبتدأ لأنه ليس فيه معنى « فى » ولو قيل :مكانك مريح لم يكن الظرف مفعولا فيه لعدم معنى «فى» قبله .

والمبهم من الزمان : هو ما كان نكرة يدل على زمن غير محدود (أى غير مقدر بابتداء معين ونهاية معروفة) مثل صباح وحين وعشية وغداة ، ويوم - وليلة الخ .

والمختص ما دل على زمن محدود ومنه المقدر المعلوم لتعريفه بالعلمية كرمضان وفصل الشتاء الخ .

والمبهم من المكان ما لم تكن له أقطار تحصره ولا نهايات تحيط به

. . . .

—— نحو : خلفك وأمامك وعندك الخ لأن كل مكان يصلح أن يكون خلفا لشيء ، وأما ما لشيء ويمنة له ويسرة له الخ والمختص ما كانت له أقطار محصورة كالمدينة ومكة والقاهرة والدار الخ .

والعامل فى الظرف بنوعيه ما سبقه من فعل أو ما يشبهه ملفوظ أو مقدر فالملفوظ مثل له المصنف والشارح ، والمقدر لوجود دليل عليه نحو : يوم الخميس جوابا لمن سأل متى تسافر ؟ ، والتقدير : أسافر يوم الخميس ، ويجب حذف العامل فى الظرف وجوبا فى ستة مواضع :

أن يقع خبرا ، أو حالا ، أو صفة ، أو صلة ، أو مشتغلا عنه ، أو مسموعا عن العرب محذوفا فى أكثر استعمالهم .

وقد يكون ذكر الاسم لأمر وقع عليه وهو زمان أو مكان ولا يراد أنه وقع فيه فيعرب ذلك الاسم مفعولا به نحو قوله تعالى « الله أعلم حيث يجعل رسالته » وقوله « وأنذرهم يوم الآزفة » وقوله « إنا نخاف من ربنا يوما عبوسا » وقوله « لينذر يوم التلاق » وجميع أسماء الزمان يصح انتصابها على المصدرية مبهمة أو مختصة أو معدودة .

أما أسماء المكان فلا ينصب منها إلا نوعان ١ ما كان مبهما ، أى مبهم البقعة والمسافة كأسماء الجهات ، أو مبهم البقعة معلوم المسافة وهى أسماء المقادير كالفرسخ والبريد والميل الخ .

٢ — وما كان مشتقا من مادة عامله نحو جلست مجلس زيد ، فإن اختلفت المادة لم ينصب نحو جلست مقعد زيد ، ولو قيل : سرت البصرة أو جلست الكوفة لم يجز لأنهما مخصوصتان وليس فى الفعل دليل عليهما . ينظر اللمع : ١١٠ — ١١٣ وشرح اللمحة : ١٢٦ ، وشرح شذور الذهب : ٢٣٠ — ٢٣٥ .

باب الحال

قوله (الحال اسم يبين الهيئة نحو : جاء زيد مسرعاً) .

ش : هذا هو ثامن المنصوبات ، ومعنى قوله : يبين الهيئة أى هيئة صاحبة سواء كان صاحبه فاعلا أو مفعولا أو نحوهما نحو : جاء زيد مسرعاً ، فمسرعاً مبين لهيئة مجىء الفاعل ، وضربت العبد مكتوفاً ، مبين لهيئة المفعول.

قوله (وشرطها أن تكون نكرة مشتقة منتقلة بعد تمام الكلام) .

ش : الحال تذكر وتؤنث ، ولهذا قال : وشرطها ، وذكر لها شروطاً أربعة .

اجتمعت كلها فى مثاله وهو : جاء زيد مسرعاً .

١ فإن مسرعاً نكرة .

٢ وهى مشتقة من الإسراع .

٣ ومنتقلة ؛ لأنه يجوز أن يجىء غير مسرع .

٤ وقد تم الكلام قبل مجيئها ؛ لأنك لو قلت : جاء زيد واقتصرت عليه لتم الكلام .

فلا يجوز : جاء زيد المسرع بنصب المسرع ٣٤/أ على الحال ؛ لأنه معرفة ،

ولا يجوز : جاء زيد عدلا ، لأن العدل مصدر ، والمصدر غير مشتق .

نعم كثر وقوع المصدر حالا إذا أول بمشتق نحو : طلع زيد بغتة أى مباغتا .

ولا يجوز : جاء إنساناً(١) ، لأنه لا يزال إنساناً .

ولا يجوز أن تقول : زيد مسرعاً لأن الكلام لم يتم قبل مجيء الحال(٢) .

---

(١) أى جاء زيد إنساناً ، لأنه لا يتغير عن الإنسانية فلا يكون متنقلا عنها .

(٢) والعامل فى الحال إما أن يكون فعلا متصرفاً فيجوز حينئذ تقديم الحال عليه ويجوز توسط الحال بينه وبين صاحب الحال وذلك نظراً إلى قوة العامل وهو الفعل ولهذا جاز تقديم الحال والنية فيه التأخير كما قدموا المفعول والنية فيه التأخير نحو : جاء مسرعاً زيد ، ومسرعاً جاء زيد ، وإما أن يكون العامل غير متصرف بأن يكون اسم إشارة أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً فلا يجوز حينئذ تقديم الحال لضعف العامل عن درجة الفعل ومثال ذلك : هذا زيد مقبلا ولا يجوز غير ذلك . وقد عمل (هذا) لأنه فى معنى « أشير إليه» ونحو : زيد عندك قائماً لأن «عندك» فى معنى «استقر» فلا يجوز تقديم الحال . ونحو : زيد فى الحجرة جالساً ولا يجوز تقديم الحال . اللمع لابن جنى : ١١٧ — ١١٨ .

وقد تجىء الحال معرفة فى اللفظ فتؤول بالنكرة نحو قولهم : أرسلها العراك أى معتركة ونحو . ادخلوا الأول فالأول ، والتقدير : أول ، ونحو : جاء زيد وحده أى منفرداً وجاءت الخيل بداد (بداد علما) فيؤول بمتبددة .

وأجاز الكوفيون تعريفها فى اللفظ إذا كان فيه معنى الشرط وهى مع ذلك عندهم نكرة فى المعنى نحو : عبد الله المحسن أفضل من عمرو المسىء .

وقد تجىء الحال جامدة فى معنى المشتق ، ويكثر ذلك إذا وصفت كقوله تعالى « فتمثل لها بشراً سويا » ويسميها النحويون حالا موطئة ، ونحو : علمته الحساب بابا بابا أى مفصلا .

باب التمييز

قوله (التمييز اسم يبين الذات) .

ش . هذا هو التاسع من المنصوبات ، ومعنى يبين الذات أى الذات المبهمة التى تحتاج للبيان نحو : عشرون رجلا ، وخمسة عشر إنسانا ونحو ذلك، فإن عشرين وبابه إلى التسعين مبهمة لا يعرف معدودها ما هو ؟ إلا

= وقد تجيء ملازمة فى حكم المتنقلة وذلك إذا دل عاملها على تجدد ذات صاحبها ، أو تجدد صفة له ، أو كانت مؤكدة .

فالأول نحو : خلق الله الزرافه يديها أطول من رجليها ، فيديها بدل بعض من كل من الزرافة « وأطول » حال ملازمة فى حكم المتنقلة .

والثانى نحو « وهو الذى أنزل إليكم الكتاب مفصلا » فالكتاب قديم والإنزال حادث وهو أحد ما فسر به الحدوث فى قوله تعالى « ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث » أى محدث إنزاله ، وهو صفة لما تعلق به و « مفصلا » حال ملازمة .

والثالث نحو « ولى مدبرا » ونحو « وأرسلناك للناس رسولا » .

وقد يجىء الحال قبل أن يتم الكلام فى اللفظ ولكنه تام فى التقدير نحو : ضربى زيدا قائماً ، فقائما حال والكلام لا يتم فى الظاهر لكنه فى التقدير قد تم إذ المراد : ضربى زيدا حاصل إذا كان قائما أى إذا وجد على هذه الحالة ، فحذف الخبر وأقيمت الحال مقامه وصارت الحال ملتزمة لسدها مسد الخبر الذى هو لازم انتهى ذكر ذلك ابن هشام فى شرحه للمحة : ١٤٠ — ١٤٣ .

بالتمييز وهو المنصوب بعدها ، وكذلك خمسة عشر ونحوها(١) .

قوله (منقولا من فاعل نحو : تصبب زيد عرقا ، أصله : تصبب عرق زيد) .

ش : هذا بيان لأحوال التمييز وأقسامه .

أى التمييز إما أن ٣٤/ب يكون منقولا من الفاعل ، أو المفعول ، أو لا يكون منقولا أصلا .

فالأول (وهو المنقول من الفاعل) : أن يكون هو حقيقة الفاعل ، لكن حذف وأتى بلفظ يماثله منصوباً على التمييز .

فأصل (تصبب زيد عرقا) ، تصبب عرق زيد ، حذف المضاف وهو « عرق » وأقيم المضاف إليه وهو « زيد » مقامه فصار ، تصبب زيد ، فأبهم الأمر لما حذف المضاف ، لأنه لا يعلم ما هو المحذوف ، فلما جىء بالتمييز فقيل « عرقا » دل على أن المحذوف « عرق » وأن الأصل - عرق زيد .

---

(١) ينقسم التمييز إلى تمييز مفرد وهو الذى يأتى بعد لفظ مفرد مبهم ليزيل إبهامه : وذلك بعد ألفاظ الكيل ، والمساحة ، والوزن والعدد ، وقد مثل المصنف بتمييز العدد ، وقال الشارح : ونحوها ليشمل بقية المميزات ، والقسم الثانى هو تمييز النسبة وهو الذى عبر عنه المصنف والشارح بالتمييز المنقول ويسمونه أيضا المحول لأنه إما أن يكون منقولا أو محولا من فاعل وهذا قسم منه ، أو منقولا من مفعول وهو القسم الثانى .

قوله (ومنقولا من مفعول نحو قوله تعالى «وفجرنا الأرض عيونا»(١) أصله : وفجرنا عيون الأرض) .

ش : هذا هو القسم الثانى من التميـــيز وهو أن يكون منقولا من المفعول ، والقول فيه كما تبين من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وجعل اسم يماثل المحذوف منصوباً على التمييز بعد تمام الجملة ٣٥/أ يدل على المحذوف فيبين ما فى ذلك من الإبهام .

قوله (وغير منقول) .

ش : هذا هو الثالث من أقسام التمييز نحو - عندى رطل زيتا ، فإنه ليس منقولا ، لا من فاعل ولا من مفعول .

قوله (فيجوز جره بمن نحو - عندى رطل زيتـا ، ويجوز - رطل من زيت) .

ش : أى هذا هو القسم الثالث من التمييز ، وهو ألا يكون منقولا ويجوز فيه وجهان :

أحدهما : أن تنصبه على التمييز كما قدمنا .

والثانى - أن تجره بمن فتقول فى « رطل زيتا » : رطل من زيت(٢) .

---

(١) القمر - ١٢ .

(٢) التمييز لا يكون إلا نكرة كما مثل، وقد خالف فى ذلك الكوفيون =

قوله (المفعول معه منتصب بعد واو بمعنى « مـــع » نحو – سرت والنيل)[1] .

=وابن الطراوة إجازوا تعريف التمييز مستدلين بقولهم فيما حكاه أبو زيد – ما فعلت الخمسة عشرة الدراهم ، والعشرون درهما ويقول الشاعر –

صددت وطبت النفس يا قيس عن عمر

وهو مردود بأن « أل » زائدة كما زيدت فى العلم نحو : الوليد واليزيد وأم العمرو الخ ذكـــر ذلك ابن هشام وصوب عبارة أبى حيان فقال : والصواب أن يقال : التمييز ضربان –

١ منصوب بعد تمام الاسم (وهو المفرد الذى ذكرناه سابقا) .

٢ - منصوب بعد تمام الكلام وهو على قسمين –

(أ) منقول (ب) غير منقول .

(١) والمنقول على ثلاثة أضرب – ١ – منقول عن الفاعل .

٢ – منقول عن المفعول وقد أوضحهما المصنف والشارح .

٣ – منقول عن المضاف نحو – زيد أحسن وجها ، وأصله – وجه زيد أحسن ، وقد ذكره ابن هشام فى شرحه هذا الموضع .

والتمييز غير المنقول على ضربين (أ) مشبه بالمنقول (ب) وغير مشبه به فالمشبه نحو – امتلأ الإناء ماء ونحو نعم رجلا زيد ، وأصل امتلأ مشبه وملأ ، وعلى ذلك يكون المعنى (ملأ الماء الإناء) فهو محول من الفاعل ، =

ش : هذا هو العاشر من المنصوبات ، ومعنى قوله (بعد واو بمعنى مع) أى مع الواو الدالة على المعية ، فإنك إذا قلت . سرت والنيل أى مع النيل فالمعنى أنك سرت وأنت مصاحب له لا مفارقة .

قوله (ولا يتقدم على ٣٥/ب ناصبة ، لا تقول : والنيل سرت .

ش : أى من أحكام المفعول معه أنه لا يتقدم على ناصبه وهو «سرت» فى هذا المثال مثلا ، فلا تقول : والنيل سرت(١) .

= والمثال الثانى أصله ـ (نعم الرجل زيد) ، وغير المشبه به نحو ـ حبذا رجلا زيد .

ولا تدخل «من» على تمييز العدد ، ولا على تمييز النسبة المنقول كما سبق ولا المشبه به وتدخل على ما عدا ذلك ـ ذكر ذلك ابن هشام فى شرح اللمحة ـ ١٤٤-١٤٧ .

(١) فى شرح اللمحة لابى هشام قال : بعد واو « مع » وسقط عنده من النص كلمة « بمعنى » .

---

(١) الاسم الواقع بعد الواو إما أن يكون مفعولا معه كما مثل له عاليه وكقولهم : استوى الماء والخشبة . فالواو نص فى المعية وضبقها فعل فتعين إعراب ما بعد الواو مفعولا معه أو يكون معطوفا مثـــل : اشترك زيد وعمر وفى تجارة ونحو : مزجت الماء والعسل فهذا النوع يتعين كون ما بعد الواو معطوفاً على ما قبلهـا لأنها عاطفة لا محالة بدليل السـابق عليها لأنه لا يتأتى إلا من اثنين فأكثر «اشترك» و«مزج»،فالاشتراك لا يكون إلا بين اثنين أو أكثر ، والمزج لا يكون إلا بين أكثر من عنصر لهذا تعين إعرابه معطوفاً على ما قبل الواو .

المفعول لأجله

قوله (المفعول له منتصب ، ويجوز جره بحرف السبب نحو : جئت محبة فيك ، أي لمحبة فيك) .

ش : هذا هو الحادي عشر من المنصوبات ، وهـــو المفعول له ، أي لأجله ، كما إذا قلت : جئت رغبة فيك أو محبة في العلم ونحوه ، المعنى : أن

= وقد تـكون الواو بمعنى « مع » ولا ينصب ما بعدها لعدم تقدم فعل أو ما يشبهه مشتملا على حروفه (الفعل) وذلك نحو « كل رجل وضيعته » بل يعرب ما بعد الواو هنا معطوفاً على ما قبلها . والخبر محذوف والتقدير : مقترنان .

هذا وقد شرطوا لصحة كون ما بعد الواو مفعولا معه شرط الملابسة بينه وبين الفاعل كما مثل له سابقاً وكمثل « جاء البرد والطيالسة » لأن المراد أنهما جاءا معا، وليس كذلك نحو جاء زيد وعمرو إذ لا ملابسة بينهما فقد يحتمل أن يجيء بعده أو قبله وهذا هو الفرق بين العطف والمفعول معه ، ولا يتقدم المفعول معه على الفعل باتفاق النحاة .

والمفعول معه منصوب بما سبقه من فعل (أو المشبه المشتمل على حروفه) بتقوية الواو لأنها قوته فأوصلته إلى المفعول، وقال الـكوفيون هو منصوب بالخلاف ، وقال الزجاج بفعل مقدر .

ينظر شرح اللمحة لابن هشام : ١٤٨ — ١٥٠ وشرح شذور الذهب : ٢٣٧-٢٤٣ .

وينظر كتاب اللمع لابن جني ١١٥ .

مجيئى لأجل ذلك . والأصل فى هذا أن يكون منصوباً . ويجوز جره بحرف السبب وهو اللام مثلا ؛ فتقول : جئتك لرغبة فيك ، أو لمحبة فى العلم(١) .

---

(١) يقول ابن جنى : إعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدراً ويكون العامل فيه فعلا من غير لفظه ، وإنما يذكر المفعول له لأنه عذر وعلة لوقوع الفعل .

وقال الثمانينى شارح اللمع .هذا المفعول إنما وقع فى الكلام لأنه جواب لسؤال سائل فى اللفظ أو فى التقدير ، وعذر المجيب عند السائل وعلة فى حصول الفعل ، اللمع لابن جنى وتعليقاته ـ ١١٤ .

وفى عامل النصب فى ذلك المفعول اختلف النحويون .

فقال البصريون ـ هو منصوب بالفعل على تقدير لام العلة .

وقال الزجاج : هو مفعول مطلق وناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتك أكرمك إكراماً .

وقال الكوفيون ـ هو مفعول مطلق وناصبه الفعل المتقدم عليه لأنه ملاق له فى المعنى وإن خالفه فى الاشتقاق مثل قعدت جلوساً .

ويترجح المذهب البصرى لتقدير اللام فيقال جئتك للإكرام ولا يقال ضربت الضرب ذكر ذلك ابن هشام فى شرحه ذلك الموضع وذكر ما يتقوم به ذلك وهو :

١ ـ كونه مصدراً ٢ ـ كونه علة ٣ ـ اتحاده مع ما هو علة له فى الزمان فلا يصح :

تأهبت أمس للسفر اليوم ، ولا قول امرىء القيس .

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها ـ لاختلاف الزمان .

قوله (الاستثناء) .

ش : أى الثانى عشر من المنصوبات وهو آخرها المستثنى ؛ لكن لما كان من أقسام المستثنى ما ليس بمنصوب احتاج المصنف أن يذكر أقسامه بعد أن يعرفه ويبين٣٦/أ المنصوب وغير المنصوب .

قوله (إخراج الثانى من حكم الأول بإلا) .

ش : هذا تعريف الاستثناء ، والمعنى : أنك إذا قلت : قام القوم إلا زيداً ، فـ « زيداً » كان داخلا فى حكم الأول وهو القوم ، أى فى قيامهم ، فأخرجته بـ « إلا » .

وقوله (بإلا) أى أو ما يقوم مقامها كما سيذكر من الألفاظ التى يستثنى بها .

= ٤ - أن يتحدا فى الفاعل ولهذا لا يصح - أحسنت إليك لإحسانك إلى ؛ ولا فى قول الشاعر .

وإنى لتعرونى لذكراك هزة　　كما انتفض العصفور بلله القطر

لأن فاعل الإحسان الأول غير الثانى ، وفاعل « تعرونى » غير فاعل « ذكرى » وخالف فى ذلك ابن خروف .

٥ - أن يكون ذلك المفعول لأجله (المصدر) من أفعال القلوب ، فلا يقال - جاء زيد قراءة للعلم .

وإنما يقال - إرادة قراءة العلم .

شرح اللمحة لابن هشام - ١٥١ ، ١٥٢ .

قوله (فإن فرغ العامل كان على حسبه نحو : ما قام إلا زيد) .

ش : هذا تقسيم الاستثناء ، ومعنى تفريغ العامل له أى لا يجعل عاملا فى شيء إلا فيما بعد إلا(١) ، لأنك إذا قلت ـ ما قام فهذا فعل يحتاج إلى فاعل ، فلما قلت ـ إلا زيد سلطت عليه ذلك العامل الذى هو فارغ من شيء يعمل فيه فلهذا كان المستثنى فى هذه الحالة بحسب ذلك العامل ، فإن كان يقتضى رفعاً رفعته ، أو نصباً نصبته؛ ٣/ب أو جرا جررته نحو ما قام إلا زيد ، وما رأيت إلا زيداً ، وما مررت إلا بزيد .

قوله (وإن لم يفرغ والكلام موجب فالأفصح النصب نحو ـ قام القوم إلا زيدا) .

ش ـ أى إذا لم يفرغ العامل للمستثنى وهو ما بعد « إلا » ، بل استوفى عمله قبل مجيء الاستثناء فلا يخلو(٢) إما أن يكون الكلام موجباً بفتح الجيم أى مثبتاً أولا .

فإن كان موجباً كان لك فيه وجهان :

أحدهما وهو الأفصح : أن تنصبه دائماً نحو قام القوم إلا زيدا .

ورأيت القوم إلا زيدا ، ومررت بالقوم إلا زيدا .

---

(١) كلامه عن أن العامل فى الاستثناء المفرغ (لا يجعل عاملا فى شيء إلا فيما بعد إلا) فيه نظر لأن العامل يرفع فاعلا قبل إلا مثل ما رأيت وما مررت والأحسن أن يقال : أن يكون ما قبل إلا طالبا لما بعدها لكونه لم يستوف ما يقتضيه شرح اللمحة : ١٥٥ .

(٢) أثبتها فى الكتاب (يخلوا) بألف بعد الواو وهو خطأ .

والثانى : أن تجعله تابعاً المستثنى منه فى إعرابه إن كان مرفوعاً فترفعه، أو منصوباً فتنصبه، أو مجروراً فتجره.

تقول : قام القوم إلا زيد بالرفع.

ورأيت القوم إلا زيداً بالنصب.

ومررت بالقوم إلا زيد بالجر.

بحسب القوم فى الأحوال ٣٧/أ الثلاثة.

قوله (وإن كان غير موجب فالأفصح، البدل نحو : ما قام القوم إلا زيد).

ش : قد تقدم أنه إذا لم يكن الاستثناء مفرغاً فهو على قسمين أحدهما أن يكون المستثنى منه موجباً وقد سبق.

والثانى وهو ألا يكون المستثنى منه موجباً، بأن يكون منفياً أو مستفهماً عنه استفهام إنكار.

مثال الأول : ما قام أحد إلا زيد. ومثال الثانى : هل قام أحد إلا زيد؟ فلك فى هذين النوعين أيضاً وجهان.

أحدهما : أن تنصبه دائماً فتقول : ما قام أحد إلا زيداً، وهل مررت بأحد إلا زيداً؟

والثانى وهو الأفصح : أن تتبعه المستثنى منه على أنه بدل منه تقول : ما قام أحد إلا زيد، وما رأيت أحداً إلا زيدا، وما مررت

بأحد إلا زيد(١).

---

(١) فى ناصب الاسم الواقع بعد إلا فى الاستثناء غير المفرغ خلاف :
أ - بعض النحويين يرى أن المستثنى منصوب بالفعل الذى قبل إلا ، و « إلا » قوته وأوصلته إلى العمل فيه كما قوت واو المعية الفعل على العمل فى المفعول معه .

ب - وذهب البعض إلى أن « إلا » هى العاملة لأنها بمعنى استثنى وقد صححه ابن مالك وعزاه لسيبويه والمبرد ، واستدل على ذلك بأنها مختصة بالدخول على الاسم وليست كجزء منه فعملت فيه كإن ولا النافية للجنس .

(ح) وذهب ابن خروف إلى أنه منصوب بما قبل إلا من فعل ونحوه من غير أن يعدى إليه بواسطة إلا .

(د) ذهب الكسائى وغيره إلى أنه منصوب بإن مقدرة والتقدير فى نحو : قام القوم ألا زيدا التقدير : قام القوم إلا أن زيداً لم يقم .
(ه) ذهب الفراء إلى أنه منصوب بإن المخففة ، وكلمة « إلا » عنده مركبة من « إن » و « لا » فمن رفع ما بعد إلا غلب حكم لا ، ومن نصب غلب حكم إن .

(و) وذهب الكسائى فيما نقله ابن عصفور إلى أنه منصوب لمخالفته الأول فالمستثنى موجب له القيام بعد نفيه عن الأول (وذلك فى نحو : ما قام القوم إلا زيدا) أو منفى عنه القيام بعد إثباته للأول (وذلك نحو . قام القوم إلا زيدا) .

(ز) أنه منصوب باستثنى مقدرة وهو رأى المبرد والزجاج .
ذكر ذلك السيوطى فى الهمع ١ : ٢٢٣ - ١٢٤ .

قوله (ويستثنى بغير وسوى ٣٧/ب فينجر ما بعدهما نحو : قام القوم غير زيد أو سوى زيد) .

ش : للاستثناء ألفاظ منها إلا وهى حرف وقد سبقت ، ومنها غير وسوى ، وهما اسمان مضافان لما بعدهما وهو المستثنى بهما ولهذا يجر

=وفى الاستثناء المنفى إن كان متصلا (بأن يكون المستثنى منه شاملا للمستثنى) ففيه الوجهان السابقان وهما النصب والاتباع على أنه بدل بعض من كل أو عطف نسق .

وإن كان منقطعاً (بألا يكون المستثنى منه شاملا للمستثنى) نحو : ما فيها أحد إلا حمار ؛ (إذ الأحد خاص بالعقلاء) وهذا النوع إما أن يمكن تسليط العامل على المستثنى كالمثال السابق فالحجازيون يوجبون النصب وبلغتهم جاء التنزيل قال تعالى «ما لهم به من علم إلا اتباع الظن» أما بنو تميم فيجيزون النصب والاتباع .

وإما ألا يمكن تسليط العامل نحو : ما نفع إلا ماضر ، أى ما نفع إلا الضر وهذا النوع يجب فيه نصب المستثنى ولا يجوز الرفع لأنه لا يجوز: نفع الضر . ذكر ذلك ابن هشام فى شرحه للمحة : ١٥٧ ، ١٥٨ .

وأخيراً تستعمل إلا فى الاستثناء كما سبق ، وقد تستعمل وصفاً نحو قوله تعالى « لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا » ، وقد تستعمل عاطفة نحو قوله تعالى « لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا » أى ولا الذين ظلموا ، وقد تستعمل زائدة وخرجوا عليه : أرى الدهر إلا منجنونا بأهله.

وقد ترد « لما » بمعنى « إلا » نحو قوله تعالى « إن كل نفس لما عليها حافظ » همع الهوامع ١ : ٢٣٠

ما بعدهما[1] بالإضافة نحو : قام القوم غير زيد ، أو سوى زيد ، فزيد هو المستثنى لكنه جر بإضافة غير أو سوى إليه(٢) .

قوله (وبليس ولا يكون فينتصب ما بعدهما على أنه خبر لهما نحو : قام القوم ليس زيداً ، لا يكون زيداً) .

ش : من أدوات الاستثناء أيضاً : ليس ، ولا يكون ، وهما فعلان يرفعان الاسم وينصبان الخبر كما تقدم ، فيكون اسمهما هنا ضميراً مستتراً والمذكور بعدهما منصوب على أنه خبرهما فلهذا قال ٣٨/أ المصنف : فينتصب ما بعدهما على أنه خبر لهما مثال ذلك : قام القوم ليس زيداً ، أو قام القوم ولا يكون زيدا .

فى ليس ولا يكون ضمير مستتر هو اسمهما المرفوع أى : ليس « هو » ولا يكون « هو » : و « زيداً » الخبر فلهذا نصب(٣) .

---

(١) فى الأصل ما بعدها .

(٢) كلمة غير وسوى يأخذان حكم المستثنى الواقع بعد إلا ؛ فإن كان الكلام تاماً مثبتاً فالأصح نصبهما ، نحو : قام القوم غير زيد وإن كان تاماً منفياً فالأصح إتباعهما ، نحو : ما قام القوم غير زيد الخ وإن كان الاستثناء مفرغاً يعربان حسب ما قبلهما من العوامل .

أما المستثنى فلا يكون إلا مجروراً بالإضافة كما سبق .

(٣) ومن شواهد ليس فى الاستثناء قول الشاعر :

عددت قومى كعديد الطيس إذا ذهب القوم الكرام ليسى

وقول الرسول ﷺ « يطبع المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكذب » ويشترط فى « لا يكون » أن يكون النفى السابق عليها «لا» فقط ، فإن كان النفى بـ لن أو «لم» أو « ما » أو « لما » الخ لا يصح . الهمع ١ : ٢٣٣ .

قوله (وبحاشا وخلا وعدا فيجوز جره ونصبه) .

س : أى ومما يستثنى به أيضاً هذه الثلاثة ، فإن شئت نصبت ما بعدها على أنها أفعال نحو : قام القوم حاشا زيدا وخلا عمرا وعدا بكرا ، وإن شئت جررت ما بعدها على أنها حروف جر تقول قام القوم حاشا زيد أو خلا عمر أو عدا بكر .

فجملة ما ذكره المصنف من الألفاظ التى يستثنى بها ثمانية :

حرف وهو إلا .

واسمان وهما غير وسوى .

وفعلان وهما ليس ولا يكون .

ومتردد بين الفعل والحرف وهى حاشا وخلا وعدا(١) .

---

(١) خلا وعدا وحاشا ترددت بين الحرفية والفعلية فمن جعلها أفعال نصب ما بعدها على أنه مفعول به ؛ ومعنى «عدا» تجاوز ومنه قولهم : (عدا فلان طوره) ، وإن كانت خلا لازمة لكنهم عدوها لتضمنها معنى (جاوز) ، أما حاشا فهى بمعنى أنزه أو ابرىء .

ومن جعلها حروفاً جر بها ، ولكن إن سبقت «ما» كلا من خلا وعدا كانتا فعلين لا محالة ووجب نصب ما بعدهما نحو قام القوم ما خلا زيدا وما عدا زيداً الخ .

أما حاشا فلا تدخل عليها «ما» إلا قليلا كقول الشاعر .

رأيت الناس ما حاشا قريشا فإنا نحن أفضلهم فعالا

شرح اللمحة لابن هشام : ١٦١ ١٦٣ .

وذكر السيوطى فى الهمع من أدوات الاستثناء غير ما سبق :

باب حروف الجر

قوله (باب المجرور . إما بحرف أو إضافة ٣٨/ب أو تبعية) .

ش : مثال الجر بالحرف : بزيد ، وبالإضافة . غلام زيد ، وبالتبعية : برجل صالح وقد اجتمعت الثلاثة فى (بسم الله الرحمن الرحيم) .

فـ « اسم » مجرور بالباء ، ولفظ الجلالة مجرور بإضافة « اسم » إليه ، و« الرحمن الرحيم » مجروران بالتبعية لأنهما صفتان لله(١) .

قوله (فحروف الجر من وإلى وعن وعلى وفى وحاشا وخلا وعدا ورب ومتى ولعل وكى والباء واللام والكاف وحتى ومذ ومنذ والهاء (٢)

= ١ — بيد نحو : نحن الآخرون السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب ، وقول الرسول ﷺ « أنا أفصح الناس بيد أنى من قريش » .

٢ ومنها لا سيما نحو : قام القوم لا سيما زيد فمعناه : أنه خالفهم فى كونه أولى بالقيام منهم فهو مخالفهم فى الحكم الذى ثبت لهم بطريق الأولوية ، وألحق به : لا مثل ما ، ولا سواما ولا ترما الخ .

٣ ومنها بله نحو أكرمت العبيد بله الأحرار وهى مثل لا سيما .

٤ ومنها « لما » التى بمعنى إلا وهو قليل الدور فى ألسنة العرب ومنه « إن كل نفس لما عليها حافظ » الهمع ١ : ٢٣٢ - ٢٣٦ .

(١) لم يذكر المصنف والشارح الجر بالجوار ومنه قولهم « هذا جحر ضب خرب » بجر « خرب » وهو صفة الجحر فكان يجب رفعه لكن جر لجوارة « ضب » المجرور بالإضافة : وكذلك الجر على التوهم لم يذكره نحو لم يكن محمد بقائم ولا قاعد بالجر على توهم حرف الجر .

(٢) صوب ابن هشام هذه الكلمة وقال إن أصلها : « وها » ، وقال : ذكرها « والهاء » فى اللمحة : وهو خطأ واضح إما من المؤلف أو من الناسخ =

والهمزة لاستفهام أو قطع ومن ؛ وم ، والتاء والواو ولولا . نحو : من زيد، وإلى زيد ، وعن زيد وشبهه) .

ش : ذكر المصنف حروف الجر خمسة وعشرين ، وكل حرف منها له معان واستعمالات ولا بأس بذكر شيء من المشهور فى ذلك وتمثيله على سبيل الاختصار ٩م/أ٠

فالأول . « من » للتبعيض نحو : قبضت من الدراهم ، أى : بعض الدراهم (١) .

الثانى : « إلى » لانتهاء الغاية نحو : « إلى الليل »(٢) .

= والصواب أن يقال : وها بغير ألف ولام وتقصر الألف ، هاء وهى التنبيه نحو : ها لله لأخرجن .

(١) من معانى « من » غير ماذكره أنها تكون لبيان الجنس نحو « فاجتنبوا الرجس من الأوثان » . ولابتداء الغاية نحو «من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى » وللسببية نحو « من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل » ، والبدلية نحو « نحو « أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة » ، « أى بدلها ، والظرفية نحو « إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة » أى فى يوم الجمعة، وبمعنى الباء نحو « يحفظونه من أمر الله » أى ، أمر الله ، وبمعنى عن نحو (فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله (وبمعنى عند كقوله تعالى (ان تغنى عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئاً) .

ومؤكدة وهى الزائدة نحو (هل من خالق غير الله) شرح اللمحة لابن هشام : ١٦٤-١٦٥ .

(٢) الآية (٧٧) من سورة البقرة. ومن المعانى الآخر لإلى :المصاحبة=

الثالث : «عن» للمجاوزة نحو : سرت عن البلد أى جاوزتها(١).

الرابع : «على» للاستعلاء نحو : «كل من عليها فان» (٢).

الخامس : «فى» للظرفية نحو : فى الدار، وفى اليوم(٣).

السادس والسابع والثامن : حاشا وخلا وعدا، ومعناها.

الاستثناء كما سبق فى باب الاستثناء (٤).

التاسع : (رب) للتكثير نحو : رب عبد ملكت، أى كثير(٥).

= نحو (من أنصارى إلى الله) وبمعنى اللام نحو (والأمر إليك) شرح اللمحة . ١٦٠ .

(١) وتكون (عن) للمجاوزة كما مثل، وللبدل نحو (لا تجزى نفس عن نفس شيئاً) وللاستعلاء نحو - أوصات عن زيد ؟ أى عليه . المرجع السابق ١٦٥ .

(٢) الآية(٢٦) من سورة الرحمن، ومن معانى (على) غير ما سبق من الاستعلاء أنها تكون للمصاحبة نحو (وآتى المال على حبه ذوى القربى) المجاوزة نحو - رضيت عليه، وللتعليل (نحو ولتكبروا الله على ما هداكم) أى لهدايته إياكم، وللظرفية نحو (واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان) أى فى زمن ملكه، وبمعنى من نحو (إذا اكتالوا على الناس يستوفون) وبمعنى الباء نحو (حقيق على أن لا أقول على الله إلا الحق) أى بأن لا أقول المرجع السابق - ١٦٦ .

(٣) وتكون (فى) للمصاحبة نحو (أدخلوا فى أمم قد خلت من قبلكم من قبلكم من الجن والإنس فى النار، أى معهم، وتكون للتعليل نحو (فذلكن الذى لمتننى فيه)، وللاستعلاء نحو (ولأصلبنكم فى جذوع النخل المرجع السابق - ١٦٦ .

(٤) ينظر ذلك ص فى باب الاستثناء ص ١٥١ .

(٥) وتكون رب للتقليل نحو (رب صدقة خير من ألف موعد) (رب ضارة نافعة)

=

العاشر : « متى » وإنما يجر بها فى لغة هذيل ، يقولون : أخرجها متى كمه أى : من كمه (١) .

الحادى عشر : « لعل » وإنما يجر بها فى لغة عقيل نحو : لعل زيد منك قريب (٢) .

الثانى عشر : « كى » للتعليل نحو : جئت كى تكرمنى ، أى كى أن تكرمنى أى : للاكرام ، فكى بمعنى اللام ، وأن تكرمنى مؤول ٢٩/ب بالمصدر وهو الإكرام ، وذلك المصدر فى محل جر بكى (٣) .

= وقد اختلف فيها بين الاسمية والحرفية والراجح أنها حرف مختص بالدخول على النكرات ، وقد تجر المضمر قليلا فيجب أن يكون مفرداً مذكرا مفسرا بتمييز بعده مطابق المقصود نحو ـ ربه رجلا لقيت ، المرجع السابق ـ ٦٦ .

(١) ومن الجر بها قول الشاعر : متى لجج خضر لهن نئيج .

(٢) وعلى هذه اللغة قول شاعرهم جارا ما بعدها .

لعل الله فضلكم علينا بشىء أن أمكم شريم

ـ ومن الجر بلعل قول الشاعر : لعل أبى المغوار منك قريب .

(٣) فكى فيها خلاف ، منهم من جعلها حرف مصدرى ونصب وعلى ذلك فنصب المضارع بعدها يكون بها . وذهب آخرون إلى أنها حرف تعليل وجر وعلى هذا يلزم إضمار أن بعدها ، وأن والفعل مقدران بمصدر مجرور بها كما أوضح ذلك الشارح .

الثالث عشر : « الباء » وتكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم(١) .

الرابع عشر : « اللام » للملك نحو : « لله ما فى السموات وما فى الأرض»(٢) .

الخامس عشر : « الكاف » للتشبيه نحو : زيد كالأسد(٣) .

---

(١) وتكون الباء للتعدية أيضاً نحو « ذهب الله بنورهم » أى : أذهب الله نورهم ، وتكون للتعريض نحو « بعتك الثوب بألف دينار ، والالصاق نحو أمسكت بزيد وتكون للتبعيض نحو (عينا يشرب بها عباد الله) أى منها ، وبمعنى مع نحو « وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به » ، وبمعنى « عن » نحو سأل سائل بعذاب واقع ، وبمعنى فى نحو « نجيناهم بسحر » وللسببية نحو « فبظلم من الذين هادوا » ، وللبدلية نحو « أتستبدلون الذى هو أدنى بالذى هو خير » ، وللتأكيد وهى الزائدة نحو « كفى بالله شهيداً » شرح اللمحة لابن هشام - ١٦٨ .

(٢) البقرة - ٢٨٤ ، ومن معانيها غير ما ذكره ـ الاختصاص نحو السرج للفرس وللتعليل نحو « خلق لكم ما فى الأرض جميعاً » وزائدة للتأكيد نحو « قل عسى أن يكون ردف لكم بعض الذى تستعجلون » والانتهاء نحو « كل يجرى لأجل مسمى » وللظرفية نحو - « يا ليتنى قدمت لحياتى » المرجع السابق ١٦٨ .

(٣) وتكون غير ما سبق للتعليل نحو - « واذكروه كما هداكم » وزائدة للتأكيد نحو « ليس كمثله شىء » ، المرجع السابق : ١٦٨

السادس عشر : «حتى» لانتهاء الغاية نحو - سرت حتى مطلع الفجر(١) .

السابع عشر والثامن عشر «مذ» و«منذ» نحو : ما رأيته مذ يوم الجمعة ، أو منذ يوم الخميس ، أي : من يوم الجمعة أو من يوم الخميس(٢) .

التاسع عشر : «ها» للتنبيه نحو : ها الله لأخرجن ؛ لكن تعبير المصنف (بالهاء) غير مستقيم ، لأن حرف التنبيه هو «ها» لا «الهاء» وحدها ، وعلى كل تقدير فها التنبيه ليست حرف جر ، لأن الذى جر إنما هو حرف القسم المقدر بعدها ، أي : ها والله أو نحو ذلك(٣) .

---

(١) من حروف الجر «حتى» وذكر ابن هشام أنها لا تجر إلا آخرا أو متصلا بالآخر مثال الأول أكلت السمكة حتى رأسها ومثال الثانى «سلام هى حتى مطلع الفجر» .

(٢) أما مذ ومنذ فقيل فيهما إنهما إسمان وقيل حرفان ، وعلى القول لجر فيتهما فهما مختصان بجر الزمان كما مثل له ، وإن وقع بعدهما اسم مرفوع كانا اسمين مبتدأين والمرفوع بعدهما خبرهما ، أو مبتدأ وهما خبره ، أو فاعلا لكان التامة المحذوفة ، هذا إن كان ما بعدهما مفردا فإن كان جملة فهما ظرفان لا محالة كقول الشاعر :

ما زال مذ عقدت يداه إزاره ... فسما فأدرك خمسة الأشبار

(٣) وقد ذكر ذلك ابن هشام أيضاً وقال إنها سدت مسد حرف القسم المحذوف كما سدت واو «رب» مسدها فجرت نحو .

وليل كموج البحر أرخى سدوله ... على بأنواع الهموم ليبتلى

وقال : لا تدخل إلا على اسم الله تعالى . شرح اللمحة : ١٦١ - ١٧٠ .

العشرون : الهمزة نحو ـ آلله لأفعلن ، وفي ذلك نظر أيضاً لأن الجر إنما هو بحرف القسم المحذوف(١).

الحادي والعشرون : « من » في القسم ٤/أ نحو ـ من ربي لأفعلن ، وفيها ثلاث لغات ـ ضم الميم والنون ، وفتحهما ، وكسرهما ، ولا تدخل إلا على لفظ « رب » كما مثلنا(٢).

الثاني والعشرون ـ م ـ في القسم أيضاً ، والمراد بهما ميم مفردة مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة ، ولم يذكر المصنف الثالثة .

فتقول ـ م الله لأفعلن ، أو ـ م الله أو م الله .

الثالث والعشرون ـ التاء ـ في القسم نحو ـ تالله .

الرابع والعشرون ـ الواو ـ في القسم نحو ـ والله .

الخامس والعشرون ـ لولا ـ إذا دخلت على الضمير المتصل نحو ـ لولاه ولولاك ولولاي ، فإن الضمير يكون في محل جر بها على رأي سيبويه(٣) .

---

(١) الهمزة سواء كانت للاستفهام أو للقطع هي بمنزلة « ها » السابقة والخلاف فيها كالخلاف في سابقتها . المرجع السابق ـ ١٧٠ .

(٢) ذهب البعض من النحويين إلى أنها ليست حرف جر بل هي مختصرة من أيمن الله . وعلى ذلك يكون جر لفظ الجلالة بالإضافة ، وقد ذكرت ضمن الحروف في المغني لابن هشام ، والجنى الداني للمرادي ، وكتب النحو الأخرى .

(٣) خالف الأخفش سيبويه فزعم أن الضمير بعد ـ لولا ـ في محل =

قوله (وحروف القسم من ذلك الباء والتاء والواو واللام)(١) .

ش . لما فرغ من حروف الجر - وكان من جملتها الحروف التى للقسم - أفردها منها هنا ، وقد سبقت أمثلتها -(٢)٤٠/ب .

قوله (ويربط القسم بالمقسم عليه فى النفى (ما) و(لا) نحو - والله

=رفع بالابتداء ، وأنه استعير فى مكان ضمير الرفع ، قاله ابن هشام وقال : والأصل لولا أنت كما عكسوا فى قولهم ما أنا كانت (فوضعوا ضمير الرفع فى محلى ضمير الجر) وخالفهما المبرد فى إثبات ذلك من لغة العرب فزعم أنه لحن لا يجوز التكلم به ، ونقلها حجة عليه انتهى شرح اللمحة ص ١٧١ والكتاب لسيبويه ١- ٣٨٨ .

(١) فى نسخة ابن هشام - وحروف القسم - الباء والواو والتاء واللام ، وأراه أحسن لأن استعمال اللام فى القسم قليل حيث لا تجر إلا لفظه - اسم (الله) تعالى بشرط أن يراد معنى التعجب تقول : لله لا يبقى أحد ، أى أقسمت بالله لا يبقى أحد ، وتعجبت لذلك ، ولما ضمن أقسم معنى أعجب عدى باللام كما تقول : عجبت لزيد انتهى شرح اللمحة - ١٧ .

(٢) القسم إما أن يكون بجملة إسمية فلا تحتاج إلى حروف قسم نحو - عهد الله لأفعلن ، وأيمن الله لأسافرن ، أو يكون القسم بجملة فعلية فيها فعل قسم ملفوظ به أو مقدر فتحتاج تلك الجملة إلى حرف يوصل الفعل اللازم وهو فعل القسم إلى المفعول به ، فمثال الملفوظ به - أقسم بالله أبو حفص عمر ، ومثال المقدر - « وتالله لأكيدن أصنامكم » .

وأحرف الجواب التى ذكرها هنا وهى « إن » - اللام - ما - لا » فهى لربط جملة الجواب بجملة القسم .

=

٤٠/ب ما خرج زيد ، وتالله لا يخرج عمرو ، وفى الإيجاب (إن) نحو - والله إن زيدا لقائم و(اللام) نحو - والله لزيد قائم أو ليخرجن عمرو) :

ش - لما بين المصنف حروف القسم ذكر على سبيل الاستطراد ما يحتاج إليه القسم من الجواب .

ومعنى ذلك أن القسم لا بد له من مقسم عليه ، وإذا قلت . والله إنى أحبك ، فالقسم هو قولك . « والله » ، والمقسم عليه قولك إنى أحبك ، وتسمى هذه الجملة الثانية جواب القسم .

إذا علمت ذلك فلا بد من شيء يربط جواب القسم بالمقسم .

وفى ذلك تفصيل ، لأن القسم - ما أن يكون على نفى أو على إثبات ، فإن كان على نفى فالرابط له أحد أمرين - ١ - ما النافية نحو - والله ما خرج زيد أمس ٤١/أ ولا النافية نحو - والله لا يخرج عمرو الآن أو غدا .

وإن كان القسم على إثبات فالرابط له أيضاً أحد أمرين :

= يقول ابن هشام - وتنقسم اللام إلى لام الابتدا ولام التأكيد ، فأما إن ولام التوكيد فيربطان الجملة الإسمية وقد يجتمعان نحو - « يس والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين » .

وقد تنفرد إحداهما عن الأخرى مثل « حم والكتاب المبين إنا أنزلناه » ونحو : « ولئن صبرتم لهو خير للصابرين » فاللام الرابطة هى الثانية .

ثم يقول فأما لام التأكيد فتدخل على المضارع المؤكد بالنون نحو =

١ - إن المكسورة المشددة نحو - والله إن زيداً قائم .

٢ واللام نحو - والله لعمرو جالس ، وقد يربط بهما معا نحو - والله إن زيدا لقائم هذا إذا لم تكن جملة الجواب مبدوءة بفعل مضارع ، فإن كانت كذلك جئت مع اللام بنون التوكيد فتقول - والله ليخرجن عمرو ، ولهذا مثل المصنف اللام بمثالين .

= « تالله لتسألن عما كنتم تفترون » وعلى قد نحو « تالله لقد آثرك الله علينا » وعلى الماضي المجرد من « قد » نحو « ولئن أرسلنا ريحاً فرأوه مصفرا لظلوا من بعده يكفرون ».

ثم يذكر ابن هشام أن الرابط فى النفى غير ما سبق قد يكون : « إن » النافية نحو « ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده » أى : ما أمسكهما من أحد من بعده ، وقد يكون الربط بلم النافية أيضاً نحو قول بعض العرب وقد سئل : ألك بنون ؟ فأجاب : (نعم وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة) ؛

وقد يكون الرابط «لن» النافية كقول أبى طالب يخاطب النبى ﷺ

والله لن يصلوا إليك بجمعهم حتى أوسد فى التراب دفينا

ويقول : وذلك نادر لا يكاد يعثر عليه شرح اللمحة : ١٧٢ — ١٧٤ .

باب الإضافة

قوله (والإضافة محضة وتعرف أو تخصص نحو : غلام زيد أو غلام رجل .

ش : قد تقدم أن الجر إما أن يكون بالحرف ، أو بالإضافة ، أو بالتبعية وانتهى الكلام فى حروف الجر ، والكلام الآن فى الإضافة .

وهى على قسمين محضة - وغير محضة .

والمراد بالمحضة : أن لا يكون قصد بها التخفيف ٤١/ب اللفظى ، وإنما قصد بها فائدة معنوية : إما تعريف المضاف بالمضاف إليه ، أو تخصيصه به .

فالأول : نحو : غلام زيد ، فإن « غلام » نكرة لكن لما أضفته إلى « زيد » وهو معرفة تعرف به .

والثانى : نحو : غلام رجل ، فإنه قبل الإضافة يحتمل أن يكون غلام امرأة ، فلما أضفته إلى الرجل تخصص به وانتفى أن يكون غلام امرأة ، وهذا معنى قول المصنف (وتعرف أو تخصص) بكسر الراء من (تعرف) والصاد الأولى من (تخصص) ، أى تفيد تعريفاً أن أضيف إلى معرفة وتفيد تخصيصاً إن أضيف إلى نكرة (١) .

---

(١) الإضافة لغة الاسناد ، وفى اصطلاح النحويين : إسناد اسم إلى ما أقيم مقام تنوينه أو النون التالية للاعراب فمثال الأول : غلام زيد ، ومثال الثانى : غلاماك وغلاموه ، فقد أسند الغلام فى المثال الأول إلى زيد وهو قائم مقام التنوين وأسند الغلام فى المثالين الأخيرين إلى الضمير وهو قائم مقام نون التثنية ونون جمع المذكر السالم .

قوله (وغير محضة) .

ش : هذا هو القسم الثانى من قسمى الإضافة نحو : هذا ضارب زيد

= وضابط الإضافة المحضة : أن يكون المضاف ليس صفة أسندت إلى معمولها يقول ابن هشام : وتحت هذا ثلاث صور .

١ - ألا يكون المضاف صفة ولا المضاف إليه معمولا نحو : غلام زيد وثوب عمر الخ : ٢ - أن يكون المضاف صفة والمضاف إلية ليس معمولا نحو : كاتب السلطان وأفضل القوم .

٣ - أن يكون المضاف إليه معمولا للمضاف ولكن المضاف غير صفة نحو ضرب الأمير وأكل الخبر الخ وتسمى المعنوية لأنها تفيد أمراً معنوياً هو التعريف أو التخصيص .

ويقول الثمانينى فى شرحه اللمع : واعلم أنك إذا أضفت المعرفة إلى النكرة صارت نكرة كقولك : زيد رجل وهند غلام ، ذكر ذلك محقق اللمع فى ص ١٢٧ ، وهذه الإضافة تكون على معنى (اللام أو من أوفى) .
فإن كان الثانى ظرفاً للأول كانت بمعنى فى نحو : مكر الليل ، أى مكر فى الليل ، وان كان الثانى (المضاف إليه) كلا للأول فهى بمعنى من نحو : ثوب خز ، أى ثوب من خز ، وإن كان الثانى ليس ظرفاً ولا كلا كانت بمعنى اللام نحو غلام زيد .

شرح اللمحة لابن هشام : ١٧٥ - ١٧٦ .

ويقول ابن جنى فى اللمع : واعلم أن المضاف قد يكتسب كثيراً من أحكام المضاف إلية نحو التعريف والاستفهام (نحو غلام من هذا ؟) ومعنى الجزاء (نحو غلام أى رجل تكرم أكرم) ومعنى العموم نحو (أقرأ كتاب أى نحوى اللمع لابن جنى : ١٢٧

غدا ، فإن أصله : ضارب زيداً بتنوين الأول ونصب الثانى لأنه مفعول باسم الفاعل وهو ضارب كما تقدم ، فلما قصدوا تخفيف اللفظ بترك التنوين أضافوه إلى مفعوله ٢٤/أ فانجر بالإضافة بعد أن كان منصوباً .

قوله (ولا تعرف ولا تخصص) .

ش : أى حكم الإضافة غير المحضة أنها لا تفيد تعريفاً إذا أضيفت لمعرفة ولا تخصيصاً إذا أضيفت لنكرة ، وإنما تفيد تخفيف اللفظ فقط كما بيناه .

قوله (وتكون فى إسم الفاعل نحو : ضارب زيد ، واسم المفعول نحو : مضروب الأب ، وفى الصفة المشبهة نحو : حسن الوجه ، وفى أفعل التفضيل نحو : أفضل القوم) .

ش : هذه أربعة مواضع الإضافة فيها غير محضة .

الأول : إضافة اسم الفاعل إلى منصوبة نحو : ضارب زيد .

أصله : ضارب زيداً كما بيناه .

الثانى : إضافة اسم المفعول إلى مرفوعة وهو النائب عن الفاعل نحو : مضروب الأب ، أصله : مضروب أبوه ، فخفف هذا التطويل فأضيف .

الثالث : إضافة الصفه المشبهة باسم الفاعل إلى موصوفها نحو - حسن الوجه ، وقد ذكرنا فى باب الصفة المشبهة أن يكون منصوبها على التشبيه بالمفعول ٢٤/ب ويجوز مع هذين الوجهين أن يرفع أيضاً فيجوز لك فى حسن الوجه - رفع الوجه ونصبه وجره :

الرابع - إضافة أفعل التفضيل إلى المفضل عليه نحو - أفضل القوم معناه - أفضل منهم(١) .

باب التوابع

قوله (باب التوابع) .

ش - لما فرغ من إعراب الاسم بالاستقلال شرع يذكر إعرابه بطريق التبعية لما قبله ، أى إن كان مرفوعاً رفع ، أو منصوباً نصب أو مجروراً جر .

---

(١) يقول ابن هشام - الدليل على أن هذه الإضافة لا تفيد تخصيصاً ولا تعريفاً قوله تعالى « هديا بالغ الكعبة » فوصف هديا وهو نكرة ببالغ وهو مضاف إلى معرفة (الكعبة) فلو كان « بالغ » اكتسب التعريف للزم وصف النكرة بالمعرفة وهذا لا يجوز ، ومثله « عارض ممطرنا » وقوله « ثانى عطفه » .

وقد اختلفوا فى أفعل التفضيل - فذهب سيبويه وغيره وأيدهم ابن مالك إلى كون إضافته محضة ، وذهب الفارسى وابن السراج والكوفيون إلى أن اضافته غير محضة ، وأيد ابن هشام الأول مستدلا بقوله تعالى « فتبارك الله أحسن الخالقين » أذ لو كانت الإضافة غير محضة للزم إعرابه حالا منصوباً ، لكنه مرفوع على الوصفية فرجح الأول ، ورد على المستدلين بالحديث « ومالنا أكثر أهل النار » براوية نصبه « أكثر » على الحالية كالآية « فما لهم عن التذكرة معرضين » رد على ذلك بأنه من الشذوذ انتهى - شرح اللمحة - ١٧٧ - ١٧٨ .

والتوابع جمع تابع وهى خمسة توابع : النعت والتوكيد والبدل وعطف البيان وعطف النسق فسرها المصنف على هذا الترتيب واحداً واحداً(١) .

باب النعت

قوله (النعت) .

ش : المراد بالنعت الصفة ، تقول : نعته بكذا أى وصفته .

قوله (هو التابع المشتق أو المؤول(٢) بالمشتق ، نحو ـ قام زيد الفاضل وجاء زيد الأسد)

ش ـ هذا تعريف النعت ، فالتابع جنس يدخل فيه الخمسة التى ذكرناها ، وقوله المشتق أو المؤول ٤٣/أ بالمشتق فصل أخرج ما سوى النعت من الخمسة .

فالمشتق نحو ـ جاء زيد الفاضل ، فالفاضل نعت لزيد وهو مشتق من الفضل .

والمؤول بالمشتق نحو ـ جاء زيد الأسد ، أى الشجاع .

فالأسد وان كان غير مشتق لكنه مؤول بشجاع ، وشجاع مشتق من الشجاعة .

---

(١) عد المصنف والشارح التوابع خمسة وجعلا عطف البيان قسماً برأسه وعطف النسق قسماً آخر بينما عدها آخرون أربعة بضم العطفين معاً .

(٢) فى نسخه ابن هشام ـ المقدر بدل المؤول .

قوله (فإن كان الأول تبعه فى أربعة من عشرة ، فى واحد من ألقاب الإعراب ، وفى واحد من التعريف والتنكير ، وفى واحد من التذكير والتأنيث ، وفى واحد من الإفراد والتثنية والجمع) .

ش ـ النعت كما يتبع المنعوت فى الإعراب يتبعه فى أمور أخرى بينها المصنف هنا .

والحاصل أن النعت على قسمين .

أحدهما ـ أن يكون صفة لمتبوعه وهو الاسم الذى قبله فى اللفظ وفى ٤٣/ب المعنى نحو ـ جاء زيد الفاضل .

والثانى ـ أن يكون صفة لما قبله فى اللفظ وهو فى المعنى لشىء من سببه نحو ـ جاء زيد الفاضل أبوه .

فالفاضل وإن كان صفة لزيد فى ظاهر اللفظ ولهذا أعربته بإعرابه لكنه صفة فى المعنى لما بعده وهو « أبوه » .

فأما القسم الأول فإن النعت فيه يتبع المنعوت فى أربعة من عشرة .

١ ـ فى واحد من أنواع الإعراب الثلاثة تقول ـ قام زيد الفاضل ، ورأيت زيداً الفاضل ، ومررت بزيد الفاضل .

٢ وفى واحد من التعريف والتنكير ، أى إن كان الأول معرفة جئت بالنعت معرفة أو نكرة جئت به نكرة فتقول ـ جاء زيد الفاضل وجاء رجل فاضل .

٣ ـ ويتبعه ٤٤/أ أيضاً فى واحد من التذكير والتأنيث نحو ـ مررت برجل فاضل وبامرأة فاضلة .

٤ ــ وفى واحد من الأفراد والتثنية والجمع نحو : برجل فاضل ورجلين فاضلين وبرجال فضلاء .

فوجوه الإعراب ثلاثة ، والتذكير والتأنيث اثنان ، والتعريف والتنكير اثنان ، والافراد والتثنية والجمع ثلاثة صارت عشرة .

فيكون النعت تابعاً فى أربعة من هذه العشرة فى هذا القسم .

قوله (وإن كان للثانى تبعه فى اثنين من خمسة : واحد من ألقاب الإعراب وواحد من التعريف والتنكير نحو : مررت بامرأتين قائم أبوهما) .

ش : هذا هو القسم الثانى ، وهو أن يكون النعت فى الحقيقة للذى بعده لا للأول ، فهذا دائماً يتبع ما قبله فى اثنين من خمسة : فى واحد من أوجه الإعراب ، وفى واحد من التعريف والتنكير نحو : جاء رجل قائم أبوه ، ورأيت رجلا قائماً أبوه ومررت برجل قائم أبوه ، وتقول : جاء ٤٤/ب الرجل القائم أبوه بالتعريف إلى آخره .

أما الخمسة الأخرى وهى : التذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع فإنه فيها بحسب الذى بعده كالفعل مع فاعله ، فتقول : مررت برجل قائمة أمه كما تقول : قامت أمه ، فهو وإن كان صفة فى اللفظ لمذكر لكنه أنث لأنه أشبه الذى بعده وهو مؤنث .

وتقول : مررت بامرأتين قائم أبوهما ، فقائم صفة لامرأتين فى اللفظ لكنه فى الحقيقة وصف « لأبوهما » المذكور بعده فيتبع ما قبله فى إعرابه وتنكيره فقط لا فى تأنيثه ولا فى تثنيته وقس على ذلك

والله أعلم(١) .

---

(١) سبق أن ذكر المصنف والشارح أن النعت يكون مشتقاً أو مؤولا بالمشتق ويجدر أن يعرف أن المشتق الذى ينعت به أحد أربعة أشياء هى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل ، والمؤول بالمشتق أحد أربعة أشياء أيضاً هى ـ الجامد مثل « أسد » أى شجاع فهو مؤول بالصفة المشبهة ، ولذلك قال ابن هشام فى ذلك ـ الاسم الجامد الدال على معنى فيما أجرى عليه ومثله قوله رجل عدل فإنه مؤول بعادل الخ .

ومن ذلك النعت بالعدد نحو : رجال أربعه لتأويله بمعدودين أربعة ، ومن ذلك النعت باسم الاشارة نحو جاء الرجل هذا لأنه مؤول بالمشار إليه الخ .

الثانى من المؤول بالمشتق الظرف لأنه متعلق بمحذوف تقديره كائن أو استقر وكلاهما مشتق وذلك مثل رأيت عصفوراً فوق الغصن .

الثالث من المؤول بالمشتق الجار والمجرور نحو ـ رأيت عصفوراً فى القفص .

الرابع الجمل الواقعة نعتاً ، والجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال .

ويقول ابن هشام فى شرحه هذا الباب : والغرض من النعت تخصيص نكرة ، أو إزالة اشتراك عارض فى معرفة نحو ـ هذا رجل تاجر ، وهذا زيد التاجر وقد يجىء لمجرد المدح وضده أو التأكيد أو الترحم .

فالأول لصفات البارى سبحانه وتعالى نحو ـ هو الله الحى العالم القادر والثانى نحو ـ رأيت زيداً الجاهل الخبيث . والثالث نحو « إنما الله إله واحد » ونحو « أمس الدابر » ، والرابع نحو ـ « اللهم أنا عبدك المسكين » .

شرح اللمحة ـ ١٨٠ .

باب التوكيد

قوله (التوكيد)

ش : هذا هو القسم الثاني من التوابع ، ويقال فيه : تأكيد بالهمز أيضاً ، وهو تقوية اللفظ وتقريره بلفظ من الألفاظ المذكورة بعد(١) .

قوله (تقول المذكر نفسه ، عينه)(٢) .

ش : أي تقول في توكيد المفرد المذكر : جاء زيد نفسه ، وقدم عمرو ٥٤/أ عينه .

والغرض بذلك أن لا يتوهم أن الذي جاء رسول زيد أو كاتبه(٣) .

قوله (كله ، أجمع ، أكتع ، أبصع ، أبتع) .

ش : إنما يؤكد بهذه الألفاظ ما يكون متعدداً أوله أجزاء كالمتعدد

---

(١) لم يذكر المصنف ولا الشارح هنا التوكيد اللفظي وهو إعادة اللفظ أو الجملة وتكرارها للتوكيد نحو : جاء جاء زيد ، جاء زيد زيد ، ينجح المجدون ـ ينجح المجدون ـ ألخ .

(٢) يوجد هنا نقص من عبارة أبي حيان في نسخة ابن هشام : (التوكيد تابع بألفاظ مخصوصة وهي المذكر نفسه وعينه (ألخ شرح اللمحة لابن هشام : ١٨٢ .

(٣) وقد تزاد الباء قبل النفس أو العين نحو . جاء زيد بنفسه ، وبعينه : وإذا اجتمعتا تقدم النفس على العين ، وتثنى كل منهما وتجمع حسب المؤكد ، وهذا الذي ذكره الشارح هو الغرض من التوكيد وبيان فائدته .

فالأول : نحو : جاء الجيش كله .

والثانى : نحو : اشتريت العبد كله .

والغرض بذلك أن لا يتوهم أن الذى جاء بعض الجيش ، أو أنه إنما اشترى بعض العبد .

وهذه الألفاظ الأربعة وهى : أجمع وأكتع وابصع وأبتع إنما يؤكد بها بعد التوكيد بكل ، والقصد بذلك زيادة التوكيد .

و « أبتع » بالتاء المثناة ، و « أبصع » بالباء الموحدة والصاد المهملة ، و « أبتع » بالباء الموحدة والتاء المثناة(١) .

قوله (والمؤنثة نفسها وعينها) .

ش : أى إذا كان - المؤكد مؤنثاً تقول - جاءتنى المرأة نفسها ، وجاءت هند عينها ، والقول فيه كما سبق أى - لم يجىء رسولها ولا كتابها .

قوله (كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء) .

ش - إنما يؤتى بذلك فى توكيد المؤنث إذا كان٥٤/ب متعدداً أو ذا أجزاء كما سبق فى المذكر ، تقول - جاءت القبيلة كلها جمعاء الخ ، وكذلك اشتريت الجارية كلها جمعاء إلى آخره .

قوله (وللاثنين أنفسهما أعينهما) .

ش : أى إذا كان التوكيد لاثنين تقول : جاء الزيدان أنفسهما أو أعينهما ، وتقول أيضاً : كلاهما فى المذكر وكلتاهما فى المؤنث لئلا

---

(١) وهذه الألفاظ الأربعة ممنوعة من الصرف للعلمية أو شبهها ووزن الفعل ، وكلها تفيد معنى التجمع ولهذا ناسب التوكيد بها .

يتوهم أن الذى جاء أحدهما فقط (١) .

قوله (والمذكرين العاقلين أنفسهم أعينهم كلهم أجمعون) .

ش : أى وتقول فى توكيد المذكرين العاقلين : جاء الزيدون أنفسهم أعينهم لنفى توهم أن يكون رسولهم أو كتابهم ، أما إذا توهم مجىء البعض فإنك تقول فيهم أيضاً : جاء الزيدون كلهم أجمعون ، ولك أن تقول أيضاً بعد ذلك النعوت (أبصعون أبتعون) إذا أردت زيادة التوكيد كما سبق ، وإن كان المصنف أسقطه .

واحترز بالعاقلين عن غيرهم فلا تقول : جاءت الخيل كلهم أجمعون

وإنما تقول : كلها جمعاء لأن هذا الضمير وهذا الجمع مختصان ٤٦/أ بمن يعقل .

قوله « والمؤنثات أنفسهن أعينهن كلهن جمع كتع بصع بتع » .

ش : أى : القول فى توكيد الجماعة المؤنثات : أنفسهن إلى آخره .

فأنفسهن وأعينهن لغرض نفى توهم مجىء الرسول أو الكتاب ونحوه ، وكلهن وجمع لغرض نفى توهم مجىء البعض .

---

(١) هذان اللفظان مع إفادتهما للتوكيد وإضافتهما لضمير المؤكد يعربان إعراب المثنى فهما ملحقان به يرفعان بالألف وينصبان ويجران بالياء كما سبق .

فالأربعة الأخيرة بضم أولها وفتح ثانيها على وزن صرد«١» .

«١» وهذا الوزن أيضاً ممنوع من الصرف للعلمية والعدل ، وجاءتهما العلمية من ناحية الإضافة المنوية فهو علم على الاحاطة والشمول ، والعدل فيها من حيث جمعها على فعل وعدل عن فعل بإسكان العين كأحمر وحمر ، أو عن فعلاوات كحمراوات . أو أن مفردها وهو أفعل مجرد فلا يجمع فعدل عن الأفراد إلى الجمع .

وهذه الألفاظ كما سبق يؤكد بها بعد «كل» المضافة لضمير المؤكد ولا تتصل بضمير المؤكد ، قال ابن هشام - وزعم الزجاج أنه إذا قيل - قام القوم كلهم احتمل أن يكونوا مجتمعين أو متفرقين وأنه إذا قيل - «أجمعون» أفاد أن قيامهم فى زمن واحد ، وأن هذا هو السبب فى ذكر «أجمعين» بعد كلهم» فى قوله تعالى «فسجد الملائكة كلهم أجمعون» .

وقد يؤكد بها بدون «كل» نحو «ولأغوينهم أجمعين» . شرح اللمحة . ١٨٤ ، ومعنى أكتع وكتعاء وكتع مشتق من قولهم أتى عليه حول كتيع أى تام ، ومعنى أبصع من البصع وهو الجمع ، وبعضهم يقول - هو بالضاد المعجمة من بضع العرق إذا سال وهو إذا سال اجتمع فى مقر ، وابتع مثله .

قال ابن هشام - وزعم قوم أن هذه الألفاظ كلها أصلها «أجمع» ولكنهم غيروا بعض الحروف خشية ثقل التكرار ، وأن مثل ذلك قولهم - «شيطان ليطان» «وحسن بسن» ، وقيل - إنها ألفاظ مرتجلة لمجرد التوكيد . شرح اللمحة - ١٨٤ - ١٨٥ .

باب البدل

قوله « البدل » .

ش : هذا هو الثالث من التوابع .

قوله « بدل كل من كل »«١» .

ش : هذا تقسيم له ، أي البدل إما أن يكون بدل كل من كل ، أو بدل بعض من كل ، أو بدل اشتمال «٢» .

قوله « نحو ـ جاء زيد أخوك » .

ش ـ هذا مثال للأول ، فا « أخوك) هو نفس زيد لا بعضه .

---

(١) في هذه العبارة نقص وفي نسخة ابن هشام قوله ـ (البدل تابع يعتمد عليه في نسبة الإسناد إليه) . فهو لم يذكر تعريف البدل (كما لم يذكر تعريف التوكيد فيما سبق .

(٢) لم يذكر المصنف هذا النوع الرابع من أنواع البدل وهو البدل المباين وكذا الشارح .

وقد ذكره ابن هشام فقال : والمباين إما إضرابا أو نسيا أو غلطا ، فالإضراب معناه أن يكون كل من البدل والمبدل منه مقصودا كقول الرسول ﷺ إن الرجل ليصلي الصلاة ما كتب له نصفها ربعها إلى عشرها ، فإنه عليه السلام أخبر فيه بتفاوت أحوال المصلين ، ويسمى : بدل البداء ، والنسي : نحو : عندي رجل حمار ، قصدت : أولا أن تخبر بأن عندك رجلا ثم بعد أن أخبرت به تبين بطلان قصدك : وأن الذي عندك إنما هو حمار ، والغلط نحو المثال المذكور إذا كنت إنما أردت أن تخبر بأن عندك حمارا ، لكن سبقك لسانك إلى زيد ، وخلاصة الفرق بين الغلط والنسيان أن الغلط خطأ اللسان ، والنسيان خطأ الجنان . شرح اللمحة لابن هشام : ١٨٧ ـ ١٨٨

قوله (وبدل بعض من كل نحو ـ أكلت الرغيف ثلثه) .

ش ـ أى القسم الثانى من البدل ـ بدل بعض الشىء من كله ، فإنك أخبرت بأكل الرغيف ، ثم أبدلت البعض ، فعلم أنك أكلت البعض ٦/ب وكأنك قلت ابتداء : أكلت ثلث الرغيف .

قوله (وبدل اشتمال نحو نفعنى زيد علمه) .

ش ـ هذا هو القسم الثالث ، وإنما سمى اشتمالا لأن المبدل منه مشتمل على البدل فليس أجنبياً نحو ـ نفعنى زيد علمه ، أى نفعنى علم زيد.

قوله (وهو على نية تكرار العامل) .

ش : أى البدل على نية تكرار عامل المبدل منه ، فإن قولك مثلا : أكلت الرغيف ثلثه فى تقدير : أكلت ثلثه .

قوله (فإن كان حرف جر جاز إظهاره نحو ـ مررت بزيد بأخيك) .

ش : لما بين أن البدل على نية تكرار العامل بين أنه يجوز أن تكرره فى اللفظ إذا كان المبدل منه مجروراً بحرف نحو ـ مررت بزيد ، فإذا أبدلت تقول ـ بأخيك ، ويجوز أن تقول ـ أخيك(١) .

---

(١) أختلف النحاة فى كون البدل على نية تكرار العامل أولا إلى فريقين .

(أ) مذهب الأكثرين أنه على نية تكرار العامل وحجتهم أن العرب قد تذكر العامل فى بعض المواضع .

(ب) ذهب آخرون إلى أن العامل فى البدل هو العامل الأول واختلفوا فيما بينهم على مذهبين .

١ ـ أنه عامل فيه لا على أنه عوض من عامل محذوف .

٢ ـ أنه عامل فيه على سبيل العوض ، وأنهم لما حذفوا عامله جعلوا المذكور خلفاً عنه في العمل شرح اللمحة لابن هشام :١٨١ .

باب عطف البيان

قوله (عطف البيان) .

ش ـ هذا هو التابع الرابع من التوابع ، والمراد التابع الذى يوضح متبوعه لا بصفة فيه ولا فى متعلقه ، فيخرج النعت ٤٧/أ فإنه وإن كان يوضح متبوعه لكن بصفة فيه أو فى متعلقه كما سبق .

قوله (نحو جاء أبو حفص عمر)(١) .

ش ـ هذا مثال عطف البيان فإن « عمر » أوضح المراد من قولك : « أبو حفص » فإنه يحتمل أن يكون هنا أبو حفص واسمه أحمد أو غيره ، ولم يوضحه بصفة فيه .

بخلاف قولك فى النعت ـ زيد الفاضل ، فإنه أوضحه بصفة فيه وهى الفضل ، أو فى متعلقه إذا قلت ـ الفاضل أبوه .

قوله (ويكون أشهر من الأول) .

ش ـ أى عطف البيان يكون أشهر من متبوعه ؛ لأنه موضح ، والموضح لابد أن يكون أشهر مما يقصد إيضاحه به(٢) .

---

(١) فى عبارة الشارح نقص من الأصل وقد أثبته ابن هشام وهو تعريف عطف البيان حيث قال ـ عطف البيان تابع أشهر من متبوعه نحو ـ جاء أبو حفص عمر ، إذا كان عمر أشهر من الأول .

(٢) ذكر ابن هشام فى شرحه هذا الموضع شروط عطف البيان ولمزيد من الفائدة نذكرها وهى .

أ موافقة ما قبله تعريفاً أو تنكيراً نحو : أبو حفص عمر ، فهما

باب عطف النسق

قوله «عطف النسق».

ش: هذا هو الخامس من التوابع وهو آخرها.

قوله «أن تعطف المفرد على المفرد أو الجملة على الجملة».

ش. أى عطف النسق على قسمين: -

أحدهما: أن تعطف مفردا على مفرد بحرف من حروف العطف ٤٧/ب التى نذكرها بعد ذلك نحو: قام زيد وعمرو.

الثانى: أن تعطف جملة على جملة نحو: قام زيد وقعد عمرو، فجملة «قعد عمرو» معطوفة على جملة «قام زيد» بالواو.

= معرفتان، ونحو: قوله تعالى «أو كفارة طعام مسكين» فى قراءة من نون «كفارة»، ورفع طعام. وخالف البصريين فى دعواهم لزوم التعريف.

ب أن يكون العطف جامداً، فليس: «ملك الناس» عطفاً على: «رب الناس» خلافاً الزمخشرى.

وذلك أن «ملك» صيغة مبالغة فهى مشتقة وخالف فى ذلك الأخفش، أما الصديق فلا يعترض به فقد صار لقباً وزالت عنه الوصفية.

جـ ألا يكون بلفظ المتبوع فلا يجوز: يانصر نصر.، بل الثانى يكون توكيداً لفظياً.

د ألا يكون لقباً مفرداً تابعاً لاسم مفرد، لأنهما إن كانا كذلك وجبت الإضافة نحو: سعيد كرز.

هـ ألا يكون هو ولا متبوعه مضمراً؛ لأن عطف البيان كالنعت، والضمير لا ينعت ولا ينعت به انتهى شرح اللمحة لابن هشام: ١٨٠-١٩٠ =

قوله (بالواو أو بالفاء أو بثم أو بحتى) .

ش : هذه حروف العطف ، ومعنى « الواو » مطلق الجمع بين المعطوف

والمعطوف عليه نحو : قام زيد وعمرو .

= ويقول ابن هشام أيضاً فى شرح شذوذ الذهب : وكل شيء جاز إعرابه عطف بيان جاز إعرابه بدل كل من كل إلا إذا كان ذكره واجبا نحو : هند قام زيد أخوها ، ألا ترى أن الجملة الفعلية خبر عن « هند » ، والجملة الواقعة خبراً لابد لها من رابط يربطها بالمبتدأ ، والرابط هنا الضمير فى « أخوها » الذى هو تابع لزيد ، فإن أسقط (أخوها) لم يصح الكلام ، فوجب أن يعرب بياناً لا بدلا ، لأن البدل على نية تكرار العامل ، فكأنه من جملة أخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط .

وأيضاً لا يعرب عطف البيان بدل كل من كل إذا امتنع إحلاله محل المتبوع نحو : يا زيد الحارث فهذا من باب البيان وليس من باب البدل ، لأن البدل فى نية الاحلال محل المبدل منه ، إذ لو قيل : يا الحارث ، لم يجز لأن « يا » و « أل » لا يجتمعان هنا ، (بل يغتفر اجتماعهما فى نحو : (يا اللهم) ومما لا يجوز اعرابه بدلا لنفس السبب قول الشاعر :

أنا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه وقوعاً

لأنه لا يصح أنا ابن التارك بشر لأنه لا يضاف ما فيه أل إلى المجرد منها إلا إذا كان المضاف صفة مثناة أو مجموعة جمع المذكر السالم نحو الضار با زيد والضار بو زيد ولا يجوز الضارب زيد خلافاً للفراء .

فائدة : وفى نحو : « قرأ قالون عيسى » ونحوه مما كان الأول فيه أوضح من الثانى لا يجوز اعرابه عطف بيان ، بل يعرب الثانى بدلا .

شرح شذور الذهب : ٤٣٦ ، ٤٣٩ .

ومعنى « الفاء أنه جاء بعده على الفور .

ومعنى « ثم » أنه جاء بعده بمهلة بينهما .

ومعنى « حتى » أنه غاية الذى قبله نحو : قدم الناس حتى المشاة ، فإنهم يكونون غالباً آخر القادمين ، فهم غاية لهم فى القدوم .

قوله (وهذه الأربعة تشرك الثانى مع الأول فى الحكم نحو : جاء زيد وعمرو ، فعمرو ، ثم عمرو ، وقدم الحاج حتى المشاة) .

ش : يعنى أن هذه الأربعة تدل على اشتراك الثانى مع الأول فى الحكم، بخلاف بقية حروف العطف ، ثم مثل٨ /أ لكل من الأربعة بمثال وهذا واضح .

قوله (ومن حروف العطف أو ، وأم ، ولا : وبل ، ولكن) .

ش . أى من حروف العطف هذه الخمسة ، وليست كالأربعة السابقة فى التشريك ، لأنك إذا قلت : جاء زيد لا عمـــرو دل على أن الأول جاء دون الثانى .

وإذا قلت . ما جاء زيد بل عمرو دل على العكس وهو مجىء الثانى دون الأول :

وإذا قلت : ما جاء عمر ولكن بكر دل على نفى المجىء عن الأول دون الثانى(١) .

---

(١) وفى العطف بالحروف أشياء ينبغى الإحاطة بها : -

(أ) من ذلك ما ذكره ابن هشام حيث قال : عطف المفرد على المفرد تحته أربعة أقسام .

=

باب أقسام الفعل

قوله (باب) .

=أحدهما : عطف الاسم على الاسم نحو جاء زيد وعمرو ، وشرطه ألا يكون الاسم ضميراً مجروراً ، فإن كان مجروراً وجب إعادة الجار كقوله تعالى « فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً » وكأن المعطوف حينئذ جاراً ومجروراً على مثله ، وشرطه أيضاً ألا يكون ضميراً مرفوعاً متصلا غير مفصول من المعطوف بفاصل فلا يجوز : زيد قام وعمرو (على تقدير عمر معطوفاً على الضمير فى قام ويجوز على تقديره مبتدأ حذف خبره (أى وعمرو قام) فيكون من عطف الجمل فإن قلت : زيد قام اليوم وعمرو ، جاز لحصول الفصل .

الثانى : عطف الفعل على الفعل وشرطه : اتحادهما فى الزمان مثال ذلك « ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً » حيث عطف « يخلد » على « يضاعف » كما وإن اختلفا فى النوع مع اتحاد الزمان فلا تأثير نحو « تبارك الذى إن شاء جعل لك خيراً من ذلك جنات تجرى من تحتها الأنهار ويجعل لك قصوراً » فعطف يجعل على جعل لأن المعنى : إن يشأ يجعل ويجعل .

والثالث : عطف الفعل على الاسم ويشترط كون الاسم شبيهاً بالفعل .

والرابع : عطف الاسم على الفعل ويشترط كون الاسم شبيهاً بالفعل أيضاً فمثال عطف الفعل على الاسم قوله تعالى « صافات ويقبضن » وقوله « فالمغيرات صبحاً فأثرن به نقعا » ومثال الثانى ، وهو عطف الاسم=

ش : هو بالتنوين كما سبق فى نظائره ، أى هذا باب الكلام على الفعل وأقسامه ، وذلك أنه لما فرغ من إعراب الاسم وأحكامه شرع فى إعراب الفعل وأحكامه .

= على الفعل قوله تعالى « يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى » .

(ب) عطف الجملة على الجملة وتحته أيضاً أربعة أقسام :

١ عطف الاسمية على الاسمية نحو : زيد أبوه قائم ، وأخوه قاعد .

٢ عطف الفعلية على الفعلية نحو : قام أخوك وقعد أبوك .

٣ — عطف الفعلية على الاسمية نحو محمد ناجح وفرح أبوه .

٤ — عطف الاسمية على الفعلية نحو نجح محمد وأبوه مسرور .

وفى جواز الأخيرين الخلاف التالى :

(أ) الجواز مطلقاً (ب) المنع مطلقاً

(ج) يجوز ذلك فى الواو خاصة ذكر ذلك ابن جنى فى سر الصناعة وبنى على ذلك أن الفاء فى (خرجت فإذا الأسد) لا تكون عاطفة . شرح اللمحة لابن هشام - ١٩١ ١٩٣ .

وصحة العطف بحتى مشروطة بشروط -

١ — أن يكون المعطوف ظاهراً لا مضمرا .

٢ — أن يكون إما بعضاً من المعطوف عليه أو كبعض مثال ما هو بعض - أكلت السمكة حتى رأسها ، ومثال ما هو كبعض - أعجبتنى الجارية حتى حديثها .

٣ — الشرط الثالث - أن يكون غاية لما قبلها فى الشرف أو الضعة =

قوله (الفعل ماض ويبنى على الفتح نحو قعد ، وأمر ويبنى على السكون نحو - أقعد ؛ ومضارع وهو معرب نحو - يخرج ، ان يخرج ، لم يخرج) .

= مثال الأول - (مات الناس حتى الأنبياء) وأكرمت بنى تميم حتى الحجازيين أو نحو ذلك مما يدل على زيادة أو نقص فى ذات أو وصف .

(د) حروف العطف «أو» وما بعدها تشرك المعطوف مع المعطوف عليه فى الاعراب فقط لا فى الحكم .

و«أو» لها معان منها .

١ - التخيير نحو - « إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة » .

٢ - الاباحه نحو - « أو بيوت آبائكم أو بيوت أمهاتكم » .

٣ - الشك نحو « لبثنا يوماً أو بعض يوم » .

٤ - الإبهام نحو « وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين »

٥ التفريق المجرد عن هذه المعانى نحو « إن يكن غنياً أو فقيرا فالله أولى بهما .

٦ - الإضراب فتكون بمعنى « بل » نحو .
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية .

٧ الجمع المطلق فتكون كالواو ، كقول الشاعر .

قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم ... ما بين ملجم مهره أو سافع

حتى خضبت بما تحدر من دمى ... أكتاف سرجى أو عنان لجامى

(هـ) (أم) - تكون على ضربين :

ش ـ أى الفعل ينقسم إلى ثلاثة أقسام٤٨/ب ماض وأمر مضارع .

فأما الماضى فيبنى على الفتح نحو قام وقعد وانطلق ونحوه .

---

١ — متصلة وهى الواقعة بعد همزة التسوية نحو قوله تعالى « سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون » ، لا أبالى أقمت أم قعدت .

وضابط همزة التسوية صحة حلول المصدر محل الجملة الواقعة بعدها فالمعنى سواء الانذار وعدمه ، وسواء القيام والقعود .

والكلام مع همزة التسوية لفظه لفظ الاستفهام ومعناه الخبر والدليل على صحة ذلك عدم احتياجة إلى جواب .

وتكون أم متصلة أيضاً إن وقعت بعد همزة يسد مسدها ومسد «أم» كلمة «أى» نحو : أأنتم أشد خلقاً أم السماء بناها ، ونحو (أزيد عندك أم عمرو) إذ المعنى : أيهما أشد خلقاً ؟ ، وأيهما عندك ؟ والكلام معها يراد به طلب التعيين ، فالجواب يكون بتعيين أحد المذكورين فيقال: السماء :وعمرو مثلا ، ولا يجاب بنعم أو بلا حتى لا يكون الجواب مطابقاً للسؤال .

٢ ـ وتكون منقطعة وهى الواقعة فى غير ذلك وهى على ثلاثة أقسام أحدها ـ أن تكون بمعنى «بل» وهمزة الاستفهام كقولهم (إنها لإبل أم شاء) أى بل هى شاء .

الثانى : أن تكون بمعنى «بل» وهمزة الانكار نحو : « أم اتخذ مما يخلق بنات » أى . بل اتخذ هكذا تقديره بهمزة مفتوحة دالة على انكار ذلك .

وأما الأمر فيبنى على السكون نحو قم وانطلق واخرج وما أشبهه.

وأما المضارع فيكون معرباً نحو : يخرج فإنه مرفوع لخلوه من ناصب ينصبه وجازم يجزمه.

والثالث : أن تكون بمعنى «بل» وحدها نحو «أم هل تستوى الظلمات والنور» أى : بل هل ، ولا تقدر الهمــزة إذ لا يدخل الاستفهام على الاستفهام وشذ : «أم ماذا كنتم تعملون» و «أمن هذا الذى هو جند لكم»

وقول الشاعر :

أم كيف يجزونى السوآى من الحسن

(و) من حروف العطف «لا» ، وهى تعطف بعد الخبر المثبت كما مثل له المصنف ونحو قام زيد لا عمرو ، والأمر نحو : (اضرب زيداً لا عمرا والنداء نحو ـ يا زيد لا عمرو .

(ز) ومن تلك الحروف «بل» وتعطف بعد النفى والنهى فتثبت لما بعدها ما انتفى عما قبلها فهى عكس «لا» .

وأجاز المبرد أن تكون ناقلة للنفى أو النهى إلى ما بعدها .

وتقع بل بعد الأمر والاثبات فينتقل حــكم ما بعدها وتذر ما قبلها كالمسكوت عنه نحو ـ أضرب زيدا بل عمرا ، وجاء زيد بل عمرو .

(ح) ومن تلك الحروف «لكن» ويعطف بها بعد النفى والنهى خاصة ثم قال ابن هشام بعد بيانه ما سبق وتفصيله ـ وما اختـاره هذا المؤلف من أن «أو» و «أم» تشركان فى الإعراب دون الحـكم هو المشهور فى التصانيف والصحيح خلافه . شرح اللمحة لابن هشام ١٩٣ — ١٩٨ .

فإن دخل عليه ناصب نصب به نحو : لن يخرج أو جازم جزم به نحو ـ لم يخرج .(١)

---

(١) هذا تقسيم للفعل من حيث دلالته على الزمن ، فإن دل على وقوع الحدث فى الزمن الماضى فهو الماضى ، وإن دل على طلب وقوع الفعل فى الزمن المستقبل فهو الأمر ، وإن دل على حدوث الفعل فى الزمن المستقبل فهو المضارع .

وهذه الأقسام من حيث البناء والاعراب ثلاثة أقسام : ـ

(أ) قسم مبنى بالاتفاق وهو الفعل الماضى وبناؤه على الفتح كما ذكر وقد يكون الفتح مقدرا مثل رمى وجرى ، وقد يتغير الفتح فيبنى على السكون العارض .

وذلك إن اتصل به تاء الفاعل أو نا الفاعلين أو نون الأناث وسبب ذلك : هو عدم اجتماع أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، وقد يبنى على الضم العارض مع واو الجماعة نحو : ضربوا .

(ب) قسم معرب باتفاق وذلك المضارع إذا لم يتصل بنون التوكيد أو الإناث .

(جـ) قسم اختلف فيه وذلك الأمر فذهب الكوفيون إلى أنه معرب لأنه مقتطع من المضارع بعد حذف حرف المضارعة ، وذهب البصريون إلى أنه مبنى لأنه قسم برأسه وبناؤه على ما يجزم به مضارعه .

قوله (والفعل متصرف) .

ش : أى الفعل ينقسم من وجه آخر إلى متصرف وغير متصرف .

قوله (وهو ما اختلفت بنيته لاختلاف زمانه نحو : قام يقوم قم) .

ش : هذا تفسير للفعل المتصرف ، ومعنى ذلك : أنك إذا أردت الإخبار بوقوع الفعل فى زمن ماض تقول : قام ، أو فى زمن مستقبل أو حال تقول : يقوم ، وإذا أردت أن تأمر شخصاً بالقيام تقول له : قم ، وكذلك ما أشبهه ٤٩/أ كإسم الفاعل نحو : قائم ، وإسم المفعول نحو : مضروب[1] ، والمراد بالبنيه : الهيئة .

قوله (وجامد وهو ما لزم بناءاً واحداً) .

ش : هذا تفسير لغير المتصرف وهو الجامد ، والمراد أنه يكون ملازماً لهيئة واحدة ، مثل أن يكون فعلا ماضياً دائماً لا يتحول إلى مضارع ولا غيره ، أو يكون مضارعاً دائماً ، أو يكون أمراً دائماً .

قوله (وهو ليس وعسى) .

ش : هذان الفعلان ماضيان دائماً ، ولا مضارع لهما ولا أمر ولا إسم فاعل ولا غيره .

قوله (وقد تقدما) .

---

(١) كان الأولى أن يقول : مقوم لأن الفعل الذى صرفه : قام لا ضرب .

ش : أى : قد تقدم بيان ليس وعسى فى باب « كان »[1] ، وأنهما يرفعان الاسم وينصبان الخبر .

قوله (ونعم وبئس وحبذا وفعل التعجب) .

ش : هذه أربعة أفعال أخرى من الفعل الجامد شرحها المصنف واحداً واحداً على الترتيب .

أفعال المدح والذم

قوله (أما نعم وبئس ففاعلهما إما بالألف واللام نحو : نعم الرجل زيد ٤٩/ب وإما بالإضافة إلى ما هما فيه نحو : بئس غلام السفر زيد ، وإما مضمر مفسر بنكرة نحو : نعم رجلا زيد)(٢).

ش : أى فاعل نعم وبئس على ثلاثة أقسام :

القسم الأول : أن يكون معرفاً بالألف واللام نحو : نعم الرجل زيد ، فنعم فعل ماض جامد ، والرجل فاعل به ، وزيد إما مبتدأ مؤخر والجملة

---

(١) جمعهما معا لأنهما من واد واحد فكلاهما يرفع المبتدأ وينصب الخبر كما ذكر لكن أحدهما وهو الأول من أخوات كان وخبرها يكون مفرداً وجملة وشبه جملة ، أما الثانى فهو من أخوات « كاد » التى يشترط فى خبرها أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع نحو : « عسى الله أن يأتى بالفتح » ، ويشذ مجيئه إسماً كقول الشاعر : إنى عسيت صائماً ، وفى : المثل عسى الغوير ابؤساً .

(٢) لم يذكر المصنف ولا الشارح النوع الرابع من فاعل نعم وبئس وهو أن يكون ما الموصولة أو من الموصولة وذلك نحو : نعم ما تقول الصدق ونعم من تصاحب على ، ومن ذلك قوله تعالى « إن الله نعما يعظكم به » .

التي قبله خبر ، وإما خبر لمبتدأ محذوف أي : هو زيد وإما بدل مما قبله وهو « الرجل »[1] .

القسم الثاني : أن يكون معرفا بالإضافة إلى ما فيه ألف ولام نحو : بئس غلام السفر زيد ، فغلام فاعل بئس ، والسفر مضاف إليه ، وزيد إما مبتدأ أو خبر أو بدل كما سبق .

الثالث : أن يكون فاعلهما مضمراً مفسراً بنكرة منصوبة على التمييز ، وفي زيد الأوجه السابقة .

قوله (وأما حبذا فأصله : حبب ذا فتقول : حبذا زيد ٥٠ / أ « حب » فعل ماض ، و « ذا » فاعل وهو اسم إشارة ، زيد مبتدأ) .

ش : لما فرغ من نعم وبئس شرع يبين حبذا فبين أن أصلها حبب على وزن حسن ، ثم ادغمت إحدى البائين في الأخرى فقيل حبذا .

ثم أعرب التركيب ، فإن « حب » فعل ماض ، و « ذا » فاعل به ، أي بحب وهو إسم إشارة ، وهذه الجملة فعلية وهي خبر مقدم ، وزيد

---

(١) والاسم الذي يذكر بعد استيفاء هذين الفعلين لفاعلهما يسمى مخصوصا بالمدح أو بالذم وفيه الأعاريب الآتية .

١ أنه مبتدأ أو جملة المدح أو الذم خبر . ٢ — أنه مبتد وخبره محذوف والتقدير زيد الممدوح .

(٣) أنه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : هو زيد .

٤ أنه بدل من الفاعل .

ينظر الهمع ٢ : ٨٧ - ٨٨ .

مبتدأ مؤخر(١) .

فعل التعجب

قوله (وأما فعل التعجب فنحو : ما أحسن زيدا وأحسن بزيد) .

---

(١) اختلف النحاة فى حبذا ، على النحو التالى :

أ ذهب فريق إلى أن حب باق على فعليته و « ذا » باق على فاعليته.

ب « « آخر إلى أنهما صيرا كلمة واحدة ثم اختلفوا فى تحديد نوعها من حيث الاسمية أو الفعلية .

فقال بعضهم هى فعل تغليباً لـ «حب» نظرا لتقدمها فالجميع فعل .

وقال آخرون هى اسم تغليباً لـ « ذا » لشرفه بالاسمية فصار الجميع اسماً بمعنى قولك : (المحبوب) .

وابتنى على خلافهم هذا خلاف فى اعراب ما بعده .

فمن قال هو اسم اعرب ما بعده خبر وجعله مبتدأ .

أما من قال ببقاء كل على أصله أعرب ما بعدهما مبتدأ والجملة قبله خبر ، أو هو خبر لمبتدأ محذوف ، أو هو مبتدأ خبره محذوف ، والفرق بين مخصوص نعم ومخصوص حبذا من وجهين .

١ — إذا جعلنا مبتدأ وما قبله خبر فالرابط مع حبذا هو الاشارة ومع نعم العموم المستفاد من « أل » ،

٢ مخصوص نعم يجوز تقديمه ومخصوص حبذا لا يتقدم وكما تفيد حبذا المدح تفيد لا حبذا الذم . ينظر ذلك فى شرح اللمحة لابن هشام : ١ ٢

ش : لما فرغ من « حبذا » شرع فى بيان فعل التعجب ، فذكر أن له صيغتان .

احداهما : ما أفعل نحو : ما أحسن زيداً وما أعلم بكرا .

والثانية : أفعل به نحو : أكرم به وأحسن به أى ما أكرمه وما أحسنه .

قوله (وتقديره : شيء حسن زيدا ، وأحسن فعل ماض وزيدا مفعول)

ش : أى معنى الصيغة الأولى : شيء حسن زيداً ، أى شيء عظيم حسنه حتى صار بهذا الحسن ٥٥/ب فتكون حينئذ « ما » بمعنى شيء وإعراب ذلك أن « ما » مبتدأ ، و « أحسن » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر يعود على « ما » أى أحسن هو ، و « زيدا » مفعول ، والجملة فى موضع رفع خبر عن « ما » .

قوله (وأحسن فعل أمر ، وبزيد جار ومجرور فى موضع الفاعل بأحسن) .

ش : هذا إعراب الصيغة الثانية وهى : أحسن بزيد وهو واضح ، وأشار إلى بيان معناها .

قوله (ومعنى أحسن : أحسن ، وهو أمر بمعنى الخبر) .

ش : يعنى أن أحسن وإن كان فعل أمر فليس معناه طلب الفعل وإنما معناه الاخبار وتقديره : أحسن .

ولو كان باقياً على دلالة الأمر (لرفع)(١) ضميراً مستترا نحو : قم واقعد

(١) فى الأصل لما رفع وهو خطأ والصواب ما أثبته ، أو لعله يريد : لما رفع إلا ضميراً مستتراً فتكون كلمة إلا ساقطة من الناسخ .

وسائر أفعال الأمر ، لكن لما كان معناه الخبر كان مرفوعه الجار والمجرور وهو « بزيد »(١) .

---

(١) معنى التعجب التأثر بشيء خفي سببه وله صيغتان قياسيتان ذكرهما المصنف والشارح بالتفصيل وهناك صيغ سماعية نحو سبحان الله — لله دره فارساً — لله أنت الخ .

ينظر لمحة أبي حيان لابن هشام : ٢٠٢ - ٢٠٣ والكتاب ١ : ٣٧ وشرح المفصل ٧ : ١٤٩ .

(باب إعراب الفعل)

قوله (والمضارع مرفوع)

ش : لما أنهى الكلام فى الفعل الماضى وفعل الأمر ٥١/أ والمتصرف والجامد بين هنا أحوال المضارع ، وأنه إما مرفوع أو منصوب أو مجزوم .

فيرفع إذا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم فهو مرفوع لخلوه من الناصب والجازم(١) .

---

(١) أختلف فى رافع المضارع على النحو التالى : ـ

(أ) مذهب الكوفيين إلا الكسائى وثعلب أن الرافع هو تجرده من الناصب والجازم ووافقهم على ذلك ابن مالك وغيره لأنه يسلم من الاعتراض الذى قد يرد عليه ؛ فاذا اعترض بأن التجرد عدمى والعدمى لا يعمل ، أجيب ـ بأن التجرد هنا ليس عدمياً وإنما معناه استعمال المضارع فى أول أحواله واستعمال الشيء فى أول أحواله لا يكون عدماً ـ ، وأيضاً لو سلم بأنه عدمى والعدمى لا يعمل لقيل : إن العدمى الذى لا يعمل هو العدمى المطلق أما العدمى المقيد كما هنا فهو يعمل .

(ب) مذهب البصريين أنه مرفوع لوقوعه موقع الاسم ويعترض عليه بأنه يقع موقع الاسم وهو منصوب أو مجزوم ؛ ثم إنه هناك مواضع يقع فيها الفعل ولا يقع الاسم فيضعف هذا بذلك .

(جـ) مذهب الكسائى أنه مرفوع بحروف المضارعة وهو مردود =

قوله (وينصب بأن ولن وكى وإذن نحو : أن أقرأ ولن أخرج وكى أعلم وإذن أغضب) .

ش : أى هذه الأربعة تنصب المضارع .

أحدها : أن المصدرية أى التى يؤول منها ومن الفعل بعدها مصدر نحو : أريد أن أقرأ أى القراءة(١) .

= بأن الحروف موجودة فيه وهو منصوب أو مجزوم فهو ضعيف بذلك .

(د) مذهب ثعلب أنه مرفوع بنفس المضارعة أى مضارعته للاسم ويرد عليه بأن المضارعة موجبة لمطلق الإعراب لا الرفع خاصة . كما أن المضارعة موجودة فيه وهو منصوب أو مجزوم ؛ فلا يسلم إلا الرأى الأول.

(١) أن حرف مصدرى ونصب وهى أم الباب ولهذا عملت مظهرة ومضمرة ولم يتكلم المصنف ولا الشارح على إضمار أن وذكر ذلك ابن هشام فقال . واعلم بأن الفعل ينصب بأن مضمرة فى اثنى عشر موضعاً ، وهى ضربان ما يجوز فيه إظهارها وما يتعين فيه إضمارها .

فالذى يجوز فيه إظهارها سبعة مواضع ١ - بعد لام التعليل نحو « ليقطع طرفاً» ٢ - بعد لام العاقبة نحو « فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً » ٣ - بعد اللام الزائدة نحو « إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت » أى يريد أن يذهب ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - تضمر أن جوازاً فى المواضع الأربعة بعد (أو والواو والفاء ثم) إذا كانت هذه الأحرف عاطفة على اسم خالص من شائبة الفعل والأمثلة على الترتيب « إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا » .

=

الثانية : «ان» النافية نحو : لن أخرج .

الثالثة : «كي» المصدرية نحو : جئت لكى أعلم أى للعلم .

وقول الشاعر :

للبس عباءة وتقر عيني أحب إلى من لبس الشفوف

وقول الشاعر ،

لولا توقع معتر فأرضيه ما كنت أوثر إترابا على ترب

وقول الشاعر .

إنى وقتلى سليكا ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر

والذى يتعين فيه إضمارها خمسة

١ - بعد لام الجحود نحو «لم يكن الله ليغفر لهم» ٢ - بعد حتى نحو «لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع» ٣ - ٤ - بعد فاء السببية وواو المعية الواقعتين بعد نفى نحو (ما تأتينا فتحدثنا ، ما تأتينا وتحدثنا) .

ويقدر فيهما أنهما عاطفتين مصدراً مقدراً - هو ما بعدهما - على مصدر متوهم - هو ما قبلهما - وكذلك بعد النهى والعرض والتخضيض والاستفهام والتمنى والترجى .

٥ - بعد أو التى بمعنى إلى أو إلا نحو - لاذاكرن أو أنجح ، لأقتلن الكافر أو يسلم .

شرح اللمحة لابن هشام - ٢٠٦ - ٢٠٨ ،

الرابعة : « إذن » الجــزائية كقولك لمن قال لك لا أكلمك في الجواب : إذن أغضبت ، أي . إن لم تـكلمني أغضب(١) .

---

(١) اختصر المصنف والشارح في نواصب المضارع اختصارا يحتاج إلى وقفة لبيان بعض التفاصيل فمن ذلك :

(أ) « لن » وهي حرف نفي ونصب واستقبـال وهو مختص بالمضارع وهي لا تفيد تأبيدا ولا تأكيدا للنفي خلافاً للزمخشري بدليل قوله تعالى « ولن يتمنوه أبدا بما قدمت أيديهم والله عليم بالظالمين »؛ وفي إفادتها للدعاء خلاف الراجح أنها لا تفيد دعاء ، وأن الدعاء في الآية (فلن أكون ظهيراً للمجرمين) مستفاد من أمر آخر هو قوله (رب) السابقة .

وفي أصل لن خلاف الراجح أنها بسيطة وهو رأي الجمهور .

وذهب الخليل إلى أنها مركبة من (لا) وأن ، وذهب الفـــراء إلى أن أصلها (لا) ثم ابدلت الألف نونا . وذلك ضعيف لأن المشهور في الابدال العكس وهو ابدال النون في الوقف الفا ، ويرد على رأي الخليل بنحو : زيدا لن أضرب بتقديم معمول معمولها عليها فلو كان أصلها (لا أن) لعمل ما بعد لا فيما قبلها وهذا لا يجوز .

(ب) كي تـكون مصدرية ناصبة إن دخلت عليها اللام نحو جئت لـكي تـكرمني فإن وقع بعدها (أن) احتمل كونها مصدرية مؤكدة بأن ، وأن تـكون تعليلية مؤكدة للام نحو جئتك لـكي أن تـكرمني .

وتـكون تعليلية جارة : إن وقع بعدها . ما الاستفهامية نحو كيمه :

أو (ما) المصدرية نحو : يردا الفتى كيما يضر وينفع .

قوله (ويجزم بلم ولما ولا للترك ولام الطلب نحو : لم يقم ، لما يقم ، لا تضرب ، ليخرج زيد) .

ش : لما فرغ من نواصب المضارع شرع يذكر ... جوازمه وهى قسمان : —

١ — ما يجزم فعلا واحدا .

٢ — وما يجزم فعلين ، فذكر من الأول أربعة :

= أو (أن) المصدرية مضمرة نحو جئت كى لتكرمنى إذا قدرت النصب بأن مضمرة ومذهب الكوفيين أنها لا تكون إلا ناصبة ، ومذهب الأخفش أنها لا تكون جارة ، ولكن الراجح مذهب البصريين أنها تكون مصدرية فى مواضع وجارة فى مواضع أخر ومحتملة للوجهين ينظر الأشمونى ٣: ٣٧٩ .

(ج) أذن حرف جواب وجزاء وهى حرف بسيط على الراجح وليست مركبة من إذ وأن ، ولا من إذا . وأن ، وليس أصلها إذا ثم قلبت الألف نونا وتعمل النصب بشروط ثلاثة : (١) — أن تكون مصدرة .

٢ — أن يكون الفعل متصلا بها أو مفصولا بالقسم نحو :

إذن والله نرميهم بحرب ۔ تشيب الطفل من قبل المشيب

٣ — أن يكون مستقبلا ، قال ابن مالك :

ونصبوا بإذن المستقبلا ۔ إن صدرت والفعل بعد موصلا

١ ، ٢ لم ولما النافيتان نحو لم يقم زيد ، ولما يقم عمرو(١) .

٣ ولا الناهية نحو – لاتضرب أحدا وهى المراد بقوله – ولا للترك أى لطلب الترك(٢) .

---

(١) لم حرف نفى وجزم وقلب ولما اختها تفيد أيضاً النفى والجزم والقلب ومعنى القلب – يقلبان زمن الفعل إلى المضى نحو (لم يلد ولم يولد ، ونحو (ولما يدخل الايمان فى قلوبكم).

ويفرق بينهما من أربعة أوجه .

(أ) المنفى بلم يحتمل الاستمرار كالآية (لم يلد) ويحتمل الانقطاع نحو (لم يكن شيئاً مذكورا) .

أما منفى لما فهو متصل بزمن الحال نحو (ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم) .

(ب) منفى (لما) متوقع الثبوت ، ومنفى لم بخلاف ذلك .

(ج) –لم– تلى حرف الشرط نحو –وان لم تفعل فما بلغت رسالته . ولا يجوز فى –لما– .

(د) منفى –لما– يجوز حذفه نحو – قاربت المدينة ولما ، أو لما أدخلها .

أما منفى –لم– فلا يحذف إلا ضرورة كقول الشاعر .

أحفظ وديعتك التى استودعتها   يوم الأعازب إن وصلت وإن لم

(٢) لا الناهية يطلب بها الترك وتكون دعاءاً نحو – لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ونهيا كقوله تعالى – ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله – والتماساً نحو قولك لزميلك – لا تتأخر عن العمل .

٤ — ولام الأمر وهى الدالة على الطلب نحو ليخرج أحدكم(١) .

قوله (وتجزم فعلين بإن ، وإذ ما، وما ، ومهما ، وأى ومتى وأيان ، وأين وأنى ، وحيثما) .

ش : هذا هو القسم الثانى من الجوازم ، وهو ما يجزم فعلين وذكرهما المصنف أحدى عشرة كلمة ، وهى أدوات الشرط منها ما هو حرف ، واحد وهو (إن) المكسورة الخفيفة(٢) .

---

(١) لام الأمر وهى الطلبية أيضاً ولها ثلاثة المعانى السابقة بحسب الخطاب ، ولا تعمل لام الأمر محذوفة خلافاً لمن أجاز ذلك مستدلا بقول الشاعر :

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من أمر تبالا

وقول الآخر :

فلا تستطل منى بقائى ومدتى ولكن يكن للخير منك نصيب

ولكن يقدر أن الفعل فيهما مرفوع وليس مجزوماً لأن اللام ضعيفة لا تعمل وهى محذوفة وحذفت ياء « تفدى » للتخفيف وواو (يكون) للضرورة .

(٢) إن الشرطية الجازمة حرف باتفاق وهى أم الأدوات فى بابها .

أما (إذ ما) فقد وقع فيها خلاف بين الحرفية والاسمية :

(أ) فمذهب سيبويه وآخرين أنها حرف ، قال الرضى فى شرح الكافية .

وأما « إذ ما) فهو عند سيبويه حرف ك (إن) ولعله نظر إلى أن=

والباقى أسماء ضمنت معنى « إن » فى دلالتها على الشرطية .

وإنما جزمت فعلين ، لأن أداة الشرط لا بدلها من شرط وجزاء فيكون أول (الفعلين (١) شرطاً ، وثانيهما جزاء ٥٢/أ .

= لفظة « ما » تدخل على « إذا » مع أن فيه معنى الشرط وهى المستقبل — وإن دخلت على الماضى كإن — ولا تصير جازمة معها ، فكيف بإذ الخالية من معنى الشرط الموضوعه الماضى ، فاذ ما عنده غير مركبة . شرح الكافية ٢-٥٣ : ورجح فى التصريح رأى سيبويه فقال وهو يعدد أدوات الشرط : (إن) حرف على الاتفاق . . . ، وحرف على الأصح وهو — إذ ما — شرح التصريح ٢ : ١٤٧ — ٢٤٨ .

(ب) وذهب المبرد وابن السراج والفارسى إلى أنها اسم ومدلولها من الزمان صار مستقبلا بعد أن كان ماضياً قال ابن مالك : والصحيح ما ذهب إليه سيبويه لأنها قبل التركيب حكم يا سميتها لدلالتها على وقت ماض دون شىء آخر يدعى أنها دالة عليه ، ولمساواتها الأسماء فى قبول بعض علامات الاسمية كالتنوين والاضافة إليها والوقوع موقع مفعول فيه ومفعول به .

وأما بعد التركيب فمدلولها المجتمع عليه المجازاة وهو من معانى الحروف .

ومن أدعى أن لها مدلولا آخر زائداً على ذلك فلا حجة له ؛ وهى مع ذلك غير قابلة لشىء من العلامات التى كانت قابلة لها قبل التركيب ، فوجب انتفاء اسميتها وثبوت حرفيتها .

الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى تحقيق الأستاذين فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل منشورات دار الآفاق الجديد ببيروت — ١٩ ١٩١

(١) بجملتا الشرط والجواب لا يلزم كونهما فعلين كما ذكر ، بل التى =

قوله (نحو : إن تخرج أخرج ، وإذ ما تقم أقم ، ومن تكرم أكرم ؛ وما تعلم أعلم ، ومهما تضرب أضرب ، وأيا تدع أدع . ومتى تخرج أخرج ، وأيان تركب أركب ، وأين تجلس أجلس ، وأنى تتوجه أتوجه وحيثما تقعد أقعد) .

ش : هذه أمثلة الإحدى عشرة على الترتيب وكل واحد منهما قد جزم فعلين أحدهما شرط والثاني جزاء .

= ينبغي أن تكون فعلا هي الجملة الأولى فقط أما الجملة الثانية وهي جملة الجواب فقد تكون إسمية نحو « من عمل صالحاً فلنفسه » أي : فعمله لنفسه ويلزم اقتران الجملة حينئذ بالفاء .

وقد تكون الجملة مصدرة بنفي بما وبلن فتقترن بالفاء نحو : من يفعل الخير فما ينال إلا خيرا ، أو فلن ينال إلا الخير ، وقد تكون مصدرة بفعل طلبي أو جامد فتقترن بالفاء أيضاً نحو : إن قلت قولا فاجهر به ولا تخف ، ونحو : من تصاحبه فليس يضيع .

كما تقترن جملة الجواب ، بالفاء أيضاً إن تصدرت بقد أو بالتسويف نحو إن زرتني فقد أزورك ، أو فسأزورك ـ فسوف أزورك . وقد جمعها بعضهم في قوله .

إسمية طلبية وبجامد وبلن وما وقد وبالتنفيس

(باب ما لا ينصرف)

قوله (باب) .

ش : أى هذا باب مالا ينصرف ، ولما كان غير المنصرف يشبه الفعل ذكره عقب باب الفعل(١) .

قوله (غير المنصرف لا ينون ولا يكسر) .

ش : أى حكم غير المنصرف منعه من التنوين ومن الكسر ، لأنه يشبه الفعل ، والفعل لا ينون ولا يكسر فكذلك ما لا ينصرف .

قوله (فإن أضيف أو دخلته الألف واللام كسر نحو : بابرهيمكم وبالأبيض) .

ش : أى إذا أضيف غير المنصرف نحو : ٥٢/ب بابراهيمكم أو دخلته الألف واللام نحو : بالأبيض كسر لبعده من شبه الفعل حينئذ لأن الفعل لا يضاف ولا تدخله الألف واللام .

---

(١) الفعل لا ينون تنوين الصرف المعروف ولا يجر لأن الجر خاص بالأسماء وهو قد دخله الجزم فى مقابلة الجر فى الأسماء ، وكذلك الممنوع لا ينون ولا يجر بالكسرة .

وقد ذكر الشارح هنا أن بين الممنوع من الصرف والفعل وجه شبه فما هو ؟ ذكر السابقون أن الفعل ثان (فرع) عن الاسم من جهتين .

١ ـ أنه يحتاج إلى الاسم ليكون فاعلا له أو مفعولا أو حالا الخ أما الاسم فلا يحتاج إلى الفعل لذلك كان الاسم أصلا والفعل فرعا عنه .

٢ ـ أن الفعل يدل على حدث وزمن ، فدلالته مركبة أما الاسم فيدل على حدث فقط فدلالته بسيطة والبسيطة أصل والمركب فرع أو

قوله (والعلل المانعة يجمعها قولك :

أنث وزد واجمع وزن وعرف واعدل وأعجم ولتركب وصف)

ش : أي العلل التي تمنع الصرف في الاسم تسع جمعها المصنف في هذا البيت وهي :

التأنيث - وزيادة الألف والنون - والجمع - ووزن الفعل - والمعرفة بالعلم والعدل - والعجمة - والتركيب - والوصف(١) .

=أن الفعل مشتق من الاسم فهو فرع عنه ، الأول للكوفيين والثاني للبصريين ، ففي الفعل إذن تفرع عن الاسم من هاتين الجهتين .

وإن وجد في اسم تفرع عن الاسم من جهتين ولو غير الجهتين السابقتين في الفعل فإنه يكون قد أشبهه فيعطى حكمه فلا ينون ولا يجر مثال ذلك : إبراهيم فيه تفرع من جهتين (أي فيه علتان) .

١ - كونه علماً فهو فرع من هذه الناحية لأن الأصل في الاسم التنكير والعلمية فرعية معنوية .

٢ - كونه أعجمياً والعجمة فرعية أخرى (لفظية) لأن الأصل العربية والعجمة فرع فلما وجد في هذا الاسم تفرع من جهتين إحداهما لفظية والأخرى معنوية أشبه الفعل في تفرعه عن الاسم من جهتين ، وإن اختلفت الجهتان فمنع الصرف

(١) سبق أن ذكرنا أن تفرع الاسم غير المنصرف عن الاسم المنصرف من جهتين إحداهما تسمى فرعية معنوية أو علة معنوية وذلك منحصر في (العلمية والوصفية) ، والثانية فرعية لفظية أو علة لفظية وذلك منحصر في (عدة أشياء مع العلمية منها التأنيث - العجمة . زيادة ألف ونون - وزن الفعل - التركيب المزجي - العدل) ومع الصفة (العدل - وزن الفعل - وزيادة الألف والنون) فإن اجتمع في اسم علتان احداهما معنوية والأخرى لفظية يمنع من الصرف .

وهذه التسع منها ما يمنع من الصرف وحده ، ومنها ما لا يمنع إلا مع علة أخرى ، وسيذكر ذلك المصنف موضحاً .

قوله (فالتأنيث اللازم والجمع ٣ /أ المتناهى كل منهما يستقل مانعاً نحو : بحمراء وبدراهم) .

ش : هذا هو القسم الأول وهو ما يمنع الصرف وحده وهو أمران :

أحدهما : التأنيث اللازم ، والمراد به ألف التأنيث ممدودة كانت نحو . حمراء ، أو مقصورة نحو : حبلى .

فهذه العلة تمنع من الصرف وحدها ، سواء كانت فى معرفة نحو : زكرياء أو نكرة مشعرة بوصف نحو : حمراء ، أو نكرة جامدة نحو : صحراء وإنما كانت هذه الألف تأنيثاً لازماً لأن تاء التأنيث مثلا فى نحو : فاطمة فى تقدير الانفصال لأن أصله : فاطم ، اسم فاعل من فطم(١) .

العلة الثانية . مما يمنع وحده : الجمع المتناهى ، والمراد به :

---

(١) قد تقوم علة واحدة مقام علتين كما ذكره المصنف هنا ، فلقوتها استقلت بالمنع بمفردها فالمؤنث بالألف المقصورة أو الممدودة يمنع مطلقاً علماً نحو : زكرياء ـ أو نكرة نحو صحراء ، صفة نحو حمراء وغير صفة نحو صحراء وكذلك المختوم بالألف المقصورة . والتأنيث بهما ليس على نية الانفصال بل هو لازم ، وعلامة ما هما فيه أن يكونا مسبوقين بثلاثة أصول فأكثر كما مثل أما إن سبقت الألف التى بعدها همزة ، وكذلك الألف المقصورة بحرف أو بحرفين فإنهما لا تكونان زائدتين ولا تفيدان التأنيث مثل هدى سماء الخ .

مفاعل نحو : دراهم أو مفاعيل نحو : دنانير(١) .

معنى كونه متناهياً أنه لا يجمع مرة أخرى ، بل هذا آخر الجمعية فيه بخلاف غيره من الجموع فإنه قد يجمع ٥٣/ب مرة أخرى كما إذا جمعت كلباً على أكلب ثم أردت أن تجمعه ثانياً فتقول : أكالب فهو جمع الجمع ثم ينتهى فلا يجمع بعد ذلك .

قوله (وغيرهما من العلل لا تؤثر إلا مع علة أخرى) .

ش : هذا هو القسم الثانى من العلل ، وهو ما لا يمنع إلا مع علة أخرى ، وهو ما سوى العلتين السابقتين .

قوله (كالتأنيث غير اللازم يمنع من العلمية نحو . بفاطمة) .

ش : المراد بالتأنيث غير اللازم أن لا يكون بالألف ، بل يكون إما بالتاء الظاهرة نحو فاطمة ، أو المقدرة نحو : سعاد

فهذا التأنيث لا يمنع وحده ، وإنما يمنع إذا كان فى اسم علم كما مثلنا من « فاطمة وسعاد » فإنهما لا يتصرفان لوجود التأنيث والعلمية .

قوله (إلا فى نحو هند) .

ش : هذا مما يستثنى مما سبق ، فإن هندا فيه علتان وهما .

---

١ — قال الشارح عن صيغة منتهى الجموع : والمراد به مفاعل نحو دراهم أو مفاعيل نحو دنانير ولعل فى هذا الكلام حذف والتقدير شبه مفاعل أو مفاعيل لأن دراهم ليس وزنها مفاعل بل فعالل وكذلك دنانير ليس وزنها مفاعيل بل فعاليل ، والمقصود بشبه مفاعل أو مفاعيل كل صيغة جمع تكسير وفيها ألف التكسير الواقعة بعد حرفين ، وبعد هذه الألف =

العلمية والتأنيث ومع ذلك يجوز الصرف ٥٤/أ ومنع الصرف ، وإنما استثنى هذا لخفته لأنه ثلاثة أحرف ووسطه ساكن(١) .

قوله (والوصف مع الوزن نحو : مررت برجل أبيض) .

ش : أي ويمنع الوصف مع وزن الفعل نحو ، أبيض فإنه على وزن

= حرفان أولهما متحرك ، أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن سواء أكان أوله ميما زائدة أولا ، فمثال ما أوله ميم زائدة مدارس ومصابيح ، ومعالم ومتاريس ، ومثال ما ليس أوله ميما زائدة دوائر وتوابيت ، عوالم ودبابيس ، ورواسي وعبابيد أو على وزن فواعل مثل جوارى ونوادى أو على وزن فعائل مثل بدائل وجرائد الخ المهم هو وجود الألف وشرط وما بعدها .

(١) التأنيث يكون بأنواع . أ ـ بالمعنى مثل سعاد وزينب وهند الخ ب بالتاء مثله هبة وفاطمة وعائشة وحمزة وطلحة وشجرة ووردة الخ . جـ وبالألف المقصورة مثل ليلى ـ سلوى ـ نشوى ، دنيا ـ أخرى ـ فضلى الخ . د بالألف الممدودة مثل صحراء خضراء ــ اربعاء زكرياء الخ ، فالأخيران يمنعان مطلقاً والذى فيه التاء يمنع إن انضم إليه العلمية ولو كان علماً لمذكر والنوع الأول يشترط فيه الزيادة عن ثلاثة أحرف أو الثلاثة ذات الوسط المتحرك مثل : سقر وهدى فحركة الحرف الثالث الأوسط تقوم مقام الحرف الرابع فيمنع من الصرف أما إن كان الخالى من التاء ثلاثياً ساكن الوسط جاز صرفه لخفته وجاز منع صرفه وقد جاء بالصرف ومنعه فى قول الشاعر :

لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد فى العلب

فصرف الأولى (دعد) ومنع الثانية .

أفعل وهو من أوزان الفعل نحو أعلم وشبهه ، وهو وصف بالبياض فلما اجتمع فيه العلتان منع من الصرف ، فلهذا إذا دخل عليه حرف الجر جر بالفتحة نحو مررت برجل أبيض ؛ فأبيض مجرور لأنه صفة المجرور وهو برجل »(١) .

قوله (ومع العدل نحو : مررت برجال موحد) .

ش : أي ويمتنع الوصف أيضاً مع العدل نحو : موحد معدولا به عن واحد ، فإن الأصل أن تقول : مررت برجال واحداً واحداً ، أي لم تمر بهم جملة بل واحداً واحداً ، فلما قصدوا الاختصار عدلوا عن (واحداً واحداً) إلى (موحد) فقالوا : مررت ٥٤/ب برجال موحد ، ومثله أن تقول : مررت برجال مثنى أو ثناء ، أو مثلث أو ثلاث ، أو مربع أو رباع ،

---

(١) إن وجد في العلم أو الوصف زيادة في أوله تدل على معنى في الفعل ولا تدل عليه في الاسم فإنه يمنع الصرف لوزن الفعل مع العلم أو الوصف وذلك نحو : يزيد وأشرف ونشكر أعلاماً ، ونحو أحمر وأصفر وأشهل وأبيض الخ صفات ، فهذه الحروف في أوائل تلك الكلمات لها معنى في الفعل هو المضارعة ولا معنى لها في الاسم . وهذا هو المقصود بوزن الفعل ، وبالاستقصاء وجد أن الصفات التي يكون فيها وزن الفعل لا تكون على وزن غير وزن أفعل لهذا قالوا الوصفية ووزن أفعل تمنع الصرف ، فالوصفية علة معنوية ووزن (أفعل) علة لفظية ، ويشترط أن يكون الوصف أصلياً فإن كان عارضاً صرفت الكلمة نحو : مررت برجل أرنب أي جبان ، فالوصفية فيه عارضة لذا صرف أرنب ، ونحوه : مررت بنسوة أربع .

كما يشترط أن لا يكون مؤنثة بالتاء كما مثل بأبيض وبيضاء ، فإن كان مؤنثة بالتاء صرف نحو مررت برجل أرمل أي فقير لأن مؤنثه أرملة .

أى اثنين اثنين ، أو ثلاثة ثلاثة أو أربعة أربعة وعلى هذا القياس(١) .

قوله (ومع الزيادة نحو : مررت برجل سكران) .

ش : أى ويمنع الوصف أيضاً مع زيادة الألف والنون نحو : سكران، فإنه وصف بالسكر ، والألف والنون فيه زائدتان(٢) .

---

(١) الوصف والعدل جاء فى هذه الألفاظ المعدولة من أسماء الأعداد حيث يجوز اشتقاقها على وزن فعال أو مفعل من واحد إلى عشرة ، وجاء أيضاً فى كلمة أخر فهى ممنوعة من الصرف للوصفية والعدل عن أفرادها ، لأن أفعل التفضيل المجرد لا يجمع ، ومثال ذلك تعلمت من هذه القصة ومن قصص أخر بفتح الراء .

«٢» قالوا : ان الاسم المختوم بالألف والنون الزائدتين إن كان علماً أو وصفاً يمنع من الصرف لشبه الألف والنون المزيدتين بالألف الممدودة ، فسكران مثل سكراء فلشبه الزيادتين بالزيادتين منع من الصرف . ويشترط فى هذا النوع أن يكون مؤنثه على فعلى فإن كان مؤنثه على فعلانه أى بالتاء صرف مثل ندمان وندمانه وخمصان وخمصانة ، وكل فعلان وصفا فمؤنثة على فعلى إلا ما ذكره بعض النحويين من قولهم .

أجز فعلى لفعلانا إذا استثنيت حبلانا
ودخناناً وسخناناً وسيفاناً وصحيانا
وصوجاناً وعلاناً وقشواناً ومصانا
وموتاناً وندماناً واتبعهن نصرانا
وزد فيهن خمصانا على لغة وأليانا

حبلان : ممتلىء غيظاً أو البطين كبير البطن ، الدخنان : اليوم المظلم ، والسخنان : اليوم الحار السيفان : الرجل الطويل ، الصحيان : اليوم الذى =

قوله (والعلمية مع التركيب نحو معدى كرب) .

ش : أي وتمنع العلمية مع علة أخرى ، فتمنع مع التركيب نحو : معدى كرب : فإنك صيرت معدى كرب كلمة واحدة بعد أن كانتا كلمتين وجعلتهما علماً على شخص فتقول : مررت بمعدى كرب بفتح الباء من كرب نيابة عن الكسرة لأنه غير منصرف لوجود علتين وهما العلمية والتركيب(١) .

قوله (ومع العدل نحو لعمر) .

ش : أي وتمنع العلمية أيضاً مع العدل نحو : عمر ، فإنه ٥ه/أ معدول به عن عامر ، فإذا قلت : مررت بعمر كان مجروراً بالفتحة لأنه غير منصرف

= لاغيم فيه ، الصوجان : البعير يابس الظهر ، العلان : كثير النسيان ، القشوان رقيق الساقين ، والمصان : اللئيم ، والموتان : البليد الميت القلب والندمان : المنادم ، والنصران : واحد النصارى ، والخمصان : ضامر البطن ، والأليان : كبير الألية .

شرح الأشمونى وحاشية الصبان ٣ : ٢٣٢ - ٢٣٣ .

(١) التركيب ثلاثة أقسام : أ - تركيب إسنادى نحو تأبط شرا وبرق نحره وشاب قرناها وهذا يحكى كما هو أي يعرب بحركات مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

ب - مركب إضافى مثل عبد الله وصلاح الدين الخ .

وهذا النوع يعرب صدره حسب الموقع الاعرابي وعجزه يجر بالإضافة

ج - ومركب مزجى وهذا النوع إن ختم بويه قيل يعرب إعراب الممنوع من الصرف وقيل يبنى على الكسر مراعاة لآخره الذى هو اسم صوت (ويه) . =

لوجود علتين هما العلمية والعدل(١) ،

قوله (ومع الوزن نحو بأحمد) .

ش : أى وتمنع العلمية أيضاً مع وزن الفعل ، نحو : أحمد فإنه على وزن أفعل ، وأفعل من أوزان الفعل كما سبق وهو علم فمنع من الصرف لوجود العلتين(١) .

قوله (ومع الزيادة نحو بحنان) .

ش : أى وتمنع العلمية أيضاً مع زيادة الألف والنون نحو حنان(٢)

=وان لم يختم بـ « ويه » وهذا الذى يتحدث عنه المصنف والشارح فذلك يمنع من الصرف لتنزيل الجزء الثانى منه منزلة تاء التأنيث، ولذلك قال ابن مالك فى التسهيل : أو تركيب يضاهى لحاقه هاء التأنيث ، وقد ذهب البعض إلى هذا النوع مبنى أيضاً ولكن الراجح ما ذكرته .

(١) العلمية والعدل تكون فى الاعلام التى على وزن فعل بضم الأول وفتح الثانى مثل عمر وزفر وزحل الخ فهى معدولة عن فاعل حتى لا توهم الصفة ، فعمر معدول عن عامر ، وزفر عن زافر ، وزحل عن زاحل ، ويندر أن تعدل عن أفعل مثل ثعل فهى معدولة عن أثعل .

(١) العلمية ووزن الفعل تكون كما مثل له على وزن أفعل أو على غير ذلك نحو يزيد ويشكر ويشرب وعلى وزن فعل مثل شلم اسم بيت المقدس وبقم (اسم للصبغ) .

(٢) الألف والنون علامة زيادتهما أن يسبقهما ثلاثة أصول فأكثر فإن سبقهما حرفان وأحدهما غير مضعف نحو سنان فالنون لا تكون=

وعمران وعثمان ، وكلها ممنوعة من الصرف لأنها أعلام ومزيد فيها الألف والنون .

قوله (ومع العجمة نحو بابراهيم) .

ش : أى وتمنع العلمية مع العجمة نحو : بابراهيم ، فإنه لفظ أعجمي وهو علم(١) ، فلهذا منع الصرف للعلتين تقول مررت بابراهيم(٢).

= زائدة فيصرف خلافاً للفراء الذى يمنع ذلك النوع ، وان كان الثانى من الحرفين مضعفاً فإن كان الثانى من المضعفين أصل (لام الكلمة) فيمنع لزيادة الألف والنون حينئذ نحو حسان من الحس ، وغسان من الغس وعفان من العفة ، أما إن كان الثانى من المضعفين زائداً تكون النون أصلية فيصرف كالكلمات السابقة من الحسن ، والغسن والعفن فهى مصروفة وتمثيله بحنان لا يصح إلا إن كانت النون قبل الألف مضعفة حتى تكون الألف والنون زائدتين ، وفى نسخة ابن هشام مثل لهذا النوع بسليمان .

(١) شرط بعض النحويين فى الأعلام الأعجمية الممنوعة من الصرف أن تكون أعلاماً فى لغاتها حتى تمنع الصرف كما مثل أما إذا لم تكن أعلاماً فتصرف نحو (لجام وصولجان) وغيرها . كما اشترط الزيادة عن ثلاثة أحرف ، أو على ثلاثة أوسطها متحرك نحو شتر : علم على قلعة . أما الثلاثى ساكن الوسط فالراجح أنه ذو وجهين أرجحهما الصرف .

(٢) تعرف عجمة الكلمة بأشياء .

أ — نقل أئمة اللغة عجمة الكلمة .

قوله (إلا فى نوح فيجب الصرف) .

ش : أى يستثنى من اجتماع العلمية والعجمة كل ثلاثى ساكن الوسط نحو نوح ولوط وهود وشبهها ١٥٥/ب فإنها وإن كانت أعلاماً أعجمية لكنها يجب صرفها لخفتها تقول : مررت بنوح وبلوط وبهود بالكسرة والتنوين لأنها مصروفة والله أعلم .

فصل فى بيان ما تلحقه تاء التأنيث

قوله (تثبت علامة التأنيث فى الفعل المؤنث نحو ، قامت هند) .

ش : أى إذا أسندت فعلا إلى فاعل وكان مؤنثاً ، فلا يخلو : إما أن يكون تأنيثه حقيقياً أى له فرج نحو امرأة وفاطمة وهند ونحو ذلك ، أو يكون تأنيثه مجازياً نحو شمس وكتف وحال(١) .

= ب — خروج الكلمة عن أوزان الأسماء العربية نحو إبريسم (نوع من الحرير) .

(جـ) وقوع النون والراء فى أول الكلمة نحو نرجس ، زهرة طيبة الرائحة ، .

« د » وقوع الزاى بعد الدال مثل مهندز .

« هـ » اجتماع الصاد والجيم فى كلمة نحو الصهروج .

« و » اجتماع الجيم والقاف فى كلمة من غير فاصل نحو : جق (اسم للسرج الذى يوضع على الدابة .

« ز » أن تكون الكلمة خماسية عارية من حروف الزلاقة وهى المجموعة فى قولهم « مر بنفل » ، وذلك نحو : صهروج .

« ١ » الحال تؤنث وتذكر فيقال حال طيب وحال طيبة .

فإن كان حقيقياً وجب أن تأتى بتاء التأنيث فى فعله فتقول : جاءت امرأة، وقامت فاطمة وراحت هند .

قوله (فإن كان التأنيث مجازياً ورفع الفعل ظاهراً جاز إثباتها وحذفها نحو : طلعت الشمس وطلع الشمس) .

ش : أى ما سبق إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً ، فإن كان مجازياً : فإما أن يكون إسماً ظاهراً أو ضميراً .

فإن كان إسماً ظاهراً جاز إثبات تاء التأنيث وحذفها فتقول : ٥٦/أ طلعت الشمس وطلع الشمس .

وإن كان الفاعل ضميراً وجب إثبات التاء نحو : الشمس طلعت ، فإن الفاعل فى طلع ضمير يعود على الشمس ، وهذا لم يصرح به المصنف وإنما يؤخذ من مفهوم قوله (ورفع الفعل ظاهر)(١) .

---

(١) الماضى يؤنث بالتاء الساكنة فى آخره كما مثل ، والمضارع يؤنث بتاء فى أوله نحو تخرج هند وتقوم سعاد الخ — ويجوز إثبات علامة التأنيث هذه إن كان الفاعل حقيقى التأنيث والفعل نعم أو بئس نحو : نعم المرأة هند ، وبئس المرأة وعد ، كما يجوز الوجهان ان كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً وفصل من الفعل بغير « إلا » نحو : حضر القاضى امرأة ، فإن فصل بإلا وجب حذف التاء نحو ما قام إلا هند لأن التقدير : ما قام أحد إلا هند ذكر ذلك ابن هشام فى شرحه ذلك الموضع ص ٢٤ من اللمحة .

قوله (وفى باب العدد) .

ش : لما بين حكم ثبوت التاء فى الفعل شرع يبين حكم ثبوتها فى العدد .

قوله (تثبت فى للمذكر وتسقط فى المؤنث من ثلاثة إلى عشرة ،

تقول : قام ثلاثة رجال وثلاث جوار) .

ش : أى تثبت التاء فى العدد إذا كان لمذكر فى ثلاثة وأربعة وخمسة إلى العشرة ، وتسقط التاء إذا كان لمؤنث تقول :

جاءنى ثلاثة رجال ، وعندى ثلاث جوار فحذفت التاء فى ثلاث جوار لأنه مؤنث ؛ لأن الجوارى جمع جارية[1] .

قوله (وتقول فى المركب ثلاثة عشر رجلا ، وثلاث عشرة جارية ، فتبنيها على الفتح ، ورجلا وجارية تمييزان) .

ش : لما ٥٦/ب بين حكم العدد المفرد وهو من ثلاثة إلى عشرة ؛ بين هنا حكم العدد المركب ، وهو أحد عشر واثنا عشر إلى تسعة عشر ، وحاصل ما ذكره أنك تقول فى المذكر مثلا : ثلاثة عشر بإثبات التاء فى ثلاثة وحذفها من عشرة ، وفى المؤنث بالعكس تحـذفها وتذكرها فى عشرة .

---

(١) سيذكر المصنف بعد ذلك أن العشرة فى حالة التركيب غيرها فى حالة الأفراد .

وفى كل من الأمرين يجب بناء الجزأين معا على الفتح فتقول : جاءنى (أحد عشر واثنا عشر)(١) وثلاثة عشر، فيكون فى محل رفع على الفاعلية لأنه مبنى .

نعم يستثنى من ذلك إثنا عشر فإنك تعرب الجزء الأول وهو : إثنا أو إثنتا إعراب المثنى وتبنى الثانى على الفتح فتقول : جاءنى إثنا عشر ورأيت إثنى عشر ومررت باثنى عشر .

فتكون الألف فى حالة الرفع نائبة عن الضمة ، والياء فى حالة النصب والجر نائبة عن الفتحة والكسرة ، وهذه الحالة واردة على إطلاق المصنف فى قوله (فتبنيها على الفتح) .

وأما تمييز ٧ /أ هذا العدد المركب ، فإنك تأتى به بعده منصوباً على التمييز كما سبق فى باب التمييز فتقول : ثلاثة عشر رجلا وأربع عشرة امرأة(٢) .

---

(١) فى الأصل المخطوط قال : (جاءنى أحدى وثنتا عشر وثلاثة عشر) فلم يذكر ما تركب مع إحدى : ولو ذكره لقال إحدى عشرة ، ثم مثل بثنتا عشر ، والصواب أن يقول إثنا عشر ، لأن العشرة فى التركيب تكون طبق المعدود .

(٢) المصنف والشارح رحمهما الله لم يتكلما على العدد واحد واثنين ، ولا على ألفاظ العقود ، ولا على المائة والألف، ولا على أنواع التمييز وإليك تفصيل ذلك .

(أ) العددان واحد واثنان يوافقان المعدود تذكيرا وتأنيثاً فتقول : رجل واحد ورجلان اثنان وامرأتان اثنتان ، إلا أن اثنين واثنتين يعربان إعراب المثنى .

فصل فى البناء

قوله (فصل)

= وهذا الحكم لهما سواء كانا مفردين أو مركبين مع العشرة، أو معطوفاً عليهما العقود ، ولا يحتاجان إلى تميز لأنه يستغنى عنه بالأفراد أو التثنية فتقول رجل ورجلان بدلا من قولك : واحد رجل واثنان رجل .

وأما قول الشاعر :

كأن خصيية من التدلدل ظرفاً عجوز فيه ثنتا حنظل

حيث ذكر العدد « ثنتا » وأتى بعده بتمييز ، فهو ضرورة .

(ب) أما ألفاظ العقود من العشرين إلى التسعين فهى مذكرة دائماً وتعرب إعراب جمع المذكر السالم رفعاً ونصباً وجرا .

(ج) أما المائة فهى مؤنثة دائماً سواء كان المعدود مذكرا أو مؤنثاً نحو مائة رجل ، ومائة امرأة ، وكذلك مضاعفاتها .

(د) وأما الألف ومضاعفاته (ألف ألفان ثلاثة آلاف ألخ) فهى مذكرة دائماً حتى ولو كان المعدود مؤنثاً تقول ألف عام وألف سنة .

(د) أما أنواع التمييز فهى .

١ - تمييز جمع مجرور وذلك تمييز الأعداد من ثلاثة إلى عشرة .

٢ تمييز مفرد منصوب وذلك تمييز الاعداد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين .

٣ تمييز مفرد مجرور وذلك تمييز الأعداد مائة وألف ومضاعفاتهما.

شرح اللمحة لابن هشام : ٢١٦ - ٢١٧ .

ش : أى هذا فصل فى البناء، وذلك أنه لما فرغ من الإعراب ومتعلقاته من أول الكتاب إلى هنا بين حكم البناء فى هذا الفصل .

قوله (البناء بقاء الكلمة على حالها عند دخول العامل) .

ش : أى إذا دخلت العوامل على كلمه وهى باقية على حالها التى وضعت عليه من ضم أو فتح أو كسر أو سكون ولم تتغير بدخولها كانت مبنية نحو : هذا ، فإنك تقول : جاء هذا ، ومررت بهذا ، فلم تتغير بدخول هذه العوامل فهى مبنية .

وتكون فى محل رفع إن دخل عليها ما يرفعها ؛ وفى محل نصب إن دخل عليها ناصب ، وفى محل جر حيث دخل عليها /٥٧/ب جازم .

قوله (والحروف كلها مبنية)

ش : أى إذا عرفت البناء ما هو فاعلم أن الحروف كلها مبنية أما على سكون نحو : من عن .

أو على فتح نحو : إن وكأن .

أو على كسر نحو : باء الجر ولامه .

أو على ضم نحو : منذ .

قوله (والأفعال سبق حكمها) .

ش : أى سبق فى باب الأفعال أن المضارع معرب وما سواه مبنى

قوله (والأسماء أكثرها معرب) .

ش : أى أكثر الأسماء معرب لكون المبنى منها إنما هو الذى يشبه الحروف ، والذى يشبه الحروف والذى يشبه الحروف منها قليل بالنسبة إلى السالم من شبه الحرف .

قوله (ومنها مبنى كأسماء الشرط والاستفهام ،والإشارة والموصولات)

ش : أى ومن الأسماء ما هو مبنى وهو القليل كما سبق .

وذلك كأسماء الشرط نحو : من ـ وما ـ ومهما ـ وغيرها مما سبق فى عوامل الجزم ، فإنها مبنية لأنها تشبه الحرف فى معناه ٥٨/أ فإن معنى الشرط وضعت له العرب حرفاً وهو «إن» .

فلما وجدنا هذه الأسماء دالة على ذلك المعنى بنيناها لشبهها بـ « إن » فى دلالتها على الشرطية .

وكذلك أسماء الاستفهام نحو : من يقوم ؟ ، وما تصنع بى ؟ وشبه ذلك فانها مبنية لشبه الحرف فى المعنى ، فان الاستفهام وضعت له العرب حرفاً وهو الهمزة ، فلما دلت هذه الأسماء على الاستفهام أشبهت الهمزة التى للاستفهام فبنيت .

وكذلك أسماء الإشارة نحو ذا وذلك وشبههما مما سبق بيانه فى باب المعرفة والنكرة ، فإنها أشبهت الحرف فى وضعه ، فان أصل وضع الحروف أن تكون على حرف هجاء كباء الجر ولامه ، أو على حرفى هجاء نحو ـ فى وعن .

فإذا وجدنا اسماً موضوعا على حرف هجاء نحو « تاء » الضمير فى «أنت» أو على حرفى هجاء نحو « من » و « ذا » ٥٨/ب والضمير فى نحو قمنا حكمنا عليه بالبناء لشبهه الحرف فى وضعه .

وكذلك الموصولات كالتي والذي ونحوهما مما سبق أيضاً ، فإنهما أشبهت الحرف أيضاً في افتقارها إلى جملة توصل بها ، كما أن الحرف يفتقر إلى جملة يتعلق بها معناه[1] .

قوله (وقد يجب البناء نحو : قام هذا ؛ وقد يجوز نحو قوله تعالى « ومن خزى يومئذ »(٢) قرىء بفتح الميم وجرها)

ش : أي البناء ينقسم إلى قسمين :

١ ـ بناء لازم وهو ما تقدم ذكره من أسماء الاشارة نحو : هذا والموصولات وغيرها .

٢ ـ بناء جائز كاسم الزمان إذا أضيف إلى إذ نحو : « ومن خزى يومئذ » فإن « يوم » لما أضيف إلى « إذ » التي هي ظرف زمان جاز فيها أن تبنى على الفتح ، وأن تجر على الإعراب٥٩/أ وقد قرىء بالوجهين في قوله تعالى « ومن خزى يومئذ » .

---

(١) قد يكون البناء على حذف ، وذلك في فعل الأمر المعتل الآخر فإنه يبنى على حذف حرف العلة نحو أخش الله وارض بما قسم لك .

واعلم أن المبنى من أسماء الإشارة والموصولات هو ما عدا المثنى منها أما المثنى فمعرب على الراجح ، كما أن « أي » معربة سواء كانت استفهاماً أو شرطاً أو موصولا . على الراجح .

وقد ذهب البعض إلى أن أيا الموصولة مبنية .

(٢) الآية (٦٦) من سورة هود عليه السلام .

فصل فى الوقف

قوله (فصل)

ش : أى هذا فصل الوقف ، ولا يخفى مناسبة وضع هذا الفصل هنا فإنه آخر ما يوقف عليه .

قوله (الوقف على الاسم المؤنث بالتاء يكون بإبدالها هاء)

ش : أى إذا وقفت على فاطمة ومسلمة ونحوها أبدلت التاء هاء فتقول : هذه فاطمه ، ورأيت مسلمه بالهاء الساكنة فيهما(١) .

قوله (وعلى الاسم الصحيح المرفوع الآخر بالسكون ، وبالروم وبالاشمام) .

---

(١) وقد يوقف بالتاء نحو ما سمع من قول بعضهم يا أهل سورة البقرت فقال له الآخر : والله ما بقى منها آيت : ومن ذلك قول الشاعر .

والله أنجاك بكفى مسلمت　　　من بعدما وبعد ما وبعدمت

صارت نفوس القوم عند الغلصمت　　　وكادت الحرة أن تدعى أمت

قال ابن هشام فى شرحه ذلك الموضع : هذا إذا كان الاسم مفرداً أو جمعاً مكسراً ، فإن كان جمع تصحيح فالأكثر سلامة تائه نحو ـ مسلمات وعرفات .

وقد تبدل هاء كقول بعضهم ـ كيف الإخوة والأخواه .

شرح اللمحة ـ ٢١٩ ، ٢٢٠ .

ش : أى إذا لم يكن آخر الاسم تاء التأنيث ، فلا يخلو :

إما أن يكون صحيحاً أو معتلا ،

والمراد بالمعتل أمران :

أحدهما : المقصور ، وهو ما آخره ألف لازمة نحو موسى والعصا .

والثانى : المنقوص ، وهو ما آخره ياء ساكنة قبلها كسرة نحو : ٥٩/ب القاضى والداعى .

فإن كان صحيحاً فلا يخلو : إما أن يكون مرفوعاً أو منصوبا أو مجرورا فإن كان مرفوعاً جاز لك فى الوقف عليه ثلاثة أوجه :

١ - سكون الآخر نحو : هذا زيد .

٢ - والروم وهو أن تضم الكلمة بصوت خفى لا يسمعه إلا القريب .

٣ والاشمام وهو أن تشير إلى الضمة بشفتيك بحيث يفهم ذلك من يرى ذلك من غير أن يتلفظ بها أصلا .

قوله (وعلى المجرور بالسكون والروم) :

ش : أى فإن كان الاسم الصحيح مجروراً جاز لك وجهان :

السكون - والروم ، وامتنع الوجه الثالث وهو الاشمام .

قوله (وعلى المنصوب غير المنون بالسكون ، وعلى المنون بإبدال تنوينه ألفا)

ش : تقدم حكم المرفوع والمجرور ، وأما المنصوب فعلى ضربين : - منون - وغير منون .

فأما غير المنون ٦٠/أ مثل أن تكون فيه الألف واللام نحو . رأيت الرجل أو غير منصرف نحو : رأيت أحمد ، فهذان يوقف عليهما بالسكون .

وأما المنون فإنك تقف عليه بإبدال تنوينه ألفا فتقول : رأيت زيداً ، ورأيت رجلا .

قوله (وعلى المقصور بالألف) .

ش ـ أى ليس فى الوقف عليه إلا وجه واحد وهو لزوم الألف رفعا ونصباً وجراً .

قوله (وعلى المنقوص المنون غير المعرف بحذف الياء)

ش ـ تقدم الكلام فى الوقف على الاسم الصحيح ، فأما المنقوص فعلى ضربين ـ

١ ـ منون وهو ما ليس فيه ألف ولام نحو ـ داع وهاد .

٢ ـ وغير منون وهو ما فيه ألف ولام نحو ـ القاضى والداعى .

فأما المنون ـ فيوقف عليه فى حالتى الرفع والجر بحذف الياء نحو ـ هذا قاض ، ومررت بقاض ٦٠/ب ويوقف علية فى حالة النصب بألف فتقول ـ رأيت قاضياً .

قوله (إلا فى «مر» اسم فاعل من «أرى» فلا تحذف الياء) .

ش ـ أى هذه اللفظة تستثنى من المنقوص المنون فى حالة الرفع أو الجر فيوقف عليها بإثبات الياء لا بحذفها ، فتقول ـ هذا مرى ، ومررت بمرى .

وإنما استثنيت لأن الياء لو حذفت بقيت الكلمة على حرفين وأقل

ما يكون كلام العرب على ثلاثة أحرف .

قوله (وكذلك لا تحذف من المنقوص غير المنون) .

س : أى ما تقدم فيما إذا كان المنقوص منوناً ، فإن لم يكن منوناً وهو المعرف بأل نحو : القاضى والداعى فإنه لا تحذف منه الياء ، بل تبقى ساكنة نحو : هذا القاضي ، ورأيت القاضي ومررت بالقاضي(١) والله أعلم .

---

١ - ذكر ابن هشام فى شرحه هذا الموضع أن الوقف إما بالاسكان وهو أصل الوقف ؛ وإما بالبدل ، وقد مر بيان ذلك عاليه كابدال التاء هاء وإبدال التنوين ألفاً ، وإما الوقف بالحذف ، وبالنقل وبالتضعيف ؛ وبالروم وبالإشمام فقد بينها ابن هشام حيث قال : وأما الوقف بالحذف ففى مسائل

إحداها : أن يكون الموقوف عليه محركا فتحذف حركته سواء كانت حركته أعرابا أو بناء .

وقد تقدم تمثيل ذلك من كلام الشارح فى الأصل .

الثانى : أن يكون منقوصاً منوناً غير منصوب ، وهذا تحذف ياؤه نحو : هذا قاض ومررت بقاض ؛ وقد مر توضيح ذلك ، ويقول ابن هشام: ويجوز أن تثبتها الخ .

وأما الوقف بالنقل فحقيقته أن يكون الموقوف عليه محركا وما قبله ساكن فتنقل حركة المتحرك إلى ذلك الساكن (وذلك مشروط بألا يكون ذلك الساكن همزة نحو قأس ورأس ولا ألفا نحو باب وناب ولا ياء ولا

والحمد لله، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

تمت في يوم الخميس عشرة لحجة سنة ثلاث عشر وتسعمائة . . . أصوله وقفت.

واو يشبهانها نحو رسول وكثيب)، وأن يكون المنقول ضمة أو كسرة نحو قول الشاعر.

أنا ابن ماوية إذا جد النقر

وكقول الآخر

أنا جرير وكنيتي أبو عمر

أما إن كان المنقول فتحة فيجوز إن كان الموقوف عليه همزة نحو: الـكم ـ الخبء ـ ومشروط أيضاً بألا يؤدي النقل إلى وزن لا نظير له نحو: هذا علم، إذ ليس في كلامهم فعل»: إلا أن يكون الآخر همزة فيجوز وإن أدى إلى عدم النظير نحو دفء.

والوقف بالتضعيف نحو: هذا خالد بتشديد اللام والدال، وذلك مشروط بألا يكون الموقوف عليه همزة كيقرأ ولا معتلا كالقاضي، ولا تاليا لسكون نحو: هذا بكد:

أما الوقف بالروم والاشمام ومعناهما فقد ذكره الشارح سابقاً.

ينظر شرح اللمحة لابن هشام: ٢٢٢-٢٢٣.

فهرس المراجع

م	الكتاب
١	— « أبو حيان النحوى » رسالة دكتوراة للدكتورة خديجة الحديثى مطبعة دار النهضة بغداد سنة ١٩٦٦ م .
٢	— الاعلام للزركلى طبعة دار العلم للملايين .
٣	— الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل لمجد الدين الحنبلى طبعة دار الجيل بيروت .
٤	— املاء ما من به الرحمن للعكبري . دار الكتب العلمية بيروت .
٥	— الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى دار الفكر بيروت .
٦	— أوضح المسالك لابن هشام تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد مطبعة دار الاتحاد العربى للطباعة بمصر .
٧	— الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق الدكتور موسى بناى العليلى مطبعة العانى بغداد .
٨	— البحر المحيط لأبى حيان طبعة دار الفكر سنة ١٢٢٨ هـ .
٩	— البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكانى مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٤٨ هـ .
١٠	— بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم طبعة دار الفكر سنة ١٩٧٩ م .
١١	— التذييل والتكميل لأبى حيان رسالة دكتوراه تحقيق .
١٢	— الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى تحقيق الدكتورين / فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت .

م الكتاب

١٣ — حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل الألفية طبعة مصطفى البابى الحلبى .

١٤ — حاشية الصبان على الأشمونى مطبعة عيسى البابى الحلبى بمصر .

١٥ — حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة للسيوطى مطبعة عيسى البابى الحلبى بمصر .

١٦ — الخصائص لابن جنى طبعة دار الهدى للطباعة والنشر بيروت .

١٧ — الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلانى طبعة حيدر آباد سنة ١٩٥٠ هـ وطبعة محمد على صبيح بمصر .

١٨ — شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلى نشر مكتبة القدسى بمصر .

١٩ — شرح ابن عقيل للألفية تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد دار الاتحاد العربى للطباعة بمصر .

٢٠ — شرح الأشمونى للألفية مطبعة عيسى البابى الحلبى بمصر .

٢١ — شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى توزيع دار مفكر بيروت طبعة عيسى البابى الحلبى .

٢٢ — شرح الجمل لابن عصفور (الشرح الكبير) تحقيق الدكتور / صاحب أبو جناح طبعة مديريه دار الكتب للطباعة والنشر بجامعة الموصل .

٢٣ — شرح شذور الذهب لابن هشام تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد .

٢٤ — شرح كافية ابن الحاجب للرضى دار الكتب العلمية ببيروت .

م الكتاب

٢٥ — شرح اللمحة البدرية لابن هشام تحقيق الدكتور / هدى عبد الحميد المقدم مطبعة الأمانة بمصر .

٢٦ — شرح المفصل لابن يعيش طبعة بيروت .

٢٧ — الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوى منشورات دار مكتبة الحياة بيروت .

٢٨ — طبقات الشافعية الكبرى للسبكى المطبعة الحسينية بالقاهرة سنة ١٣٢٤ هـ .

٢٩ — غاية النهاية لابن الجزرى طبعة القاهرة سنة ١٩٣٣ م .

٣٠ — الفصول الخمسون لابن معط تحقيق الدكتور / محمود الطناحى مطبعة عيسى البابى الحلبى بمصر .

٣١ — القرآن الكريم .

٣٢ — كشف الظنون أسماء الأحاجى والفنون لحاجى خليفة منشورات مكتبة المتنبى .

٣٣ — الكوكب الدرى فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية للإمام جمال الدين الاسنوى تحقيق الدكتور / محمد حسن عواد دار عمار للنشر والتوزيع عمان الأردن .

٣٤ — اللمع فى العربية لابن جنى تحقيق الدكتور / حامد المؤمن عالم الكتب بيروت .

٣٥ — المبدع الملخص من الممتع لأبى حيان تحقيق الدكتور / عبد الحميد السيد طلب — طبعة دار النفائس بيروت .

٣٦ — المقتضب للمبرد تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

م	الكتاب
٣٧	— مقدمة ابن خلدون طبعة بيروت .
٣٨	— نفح الطيب للتلمسانى طبعة القاهرة سنة ١٩٤٩ م .
٣٩	— هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لاسماعيل باشا البغدادى طبعة استانبول .
٤٠	— همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطى مطبعة السعادة بمصر .
٤١	— وفيات الأعيان تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد مكتبة النهضة بمصر سنة ١٩٤٨ م .

فهرس الشواهد القرآنية

رقم الآية	الآية	الصفحة

سورة النساء

سورة المائدة

رقم الآية	الآية	الصفحة

سورة المائدة

سورة الأعراف

سورة الأنفال :

شواهد الحديث الشريف

فهرس الأشعار والأرجاز

الشاهد — الصفحة

فهرس الدراسة

الموضوع	الصفحة

فهرس الكتاب المحقق

المقدمة	الصفحة	الموضوع	الصفحه

رقم الإيداع — ٨٦/٤٢٩٨

دار أبو المجد للطباعة

ملحق تصويب الأخطاء

الصفحة	السطر	الكلمة الخطأ	صوابها	ملاحظات
٦	١	الحويشى	الحديثى	قسم الدراسة
٩	١٩	القدس	القدسى	» »
١٠	١١	فانتصر وأمر	فانتصر له	» »
١٢	١٢	فتعنعت	فتمنعت	» »
١٥	٩	عصفوز	عصفور	» »
١٦	١٣	الشذوة	الشذرة	» »
١٨	٩	الابناس	الابناسى	» »
٢٠	٥	الركشى	الزركشى	» »
٢٣	٢	مصتعاته	مصنفاته	» »
٢٣	١٤	فى	بين	» »
٢٤	١	والحديث	أو الحديث	» »
٢٤	٢	العوبية	العربية	» »
٢٤	٦	الألعاظ	الألفاظ	» »
٢٦	٣	يدركه	يدرك	» »
٢٦	١٦	العلوم وعلم	العلوم الشرعية وعلم	» »
٣٣	١	أخذ الحرمين	أخذ فى الحرمين	» »
٣٩	١٤	على الانصمام	على الانضمام	» »
٤١	١٥	المواضع	الموضع	» »
٤٢	٣	يزيدا	يزيد	» »

تابع ملحق تصويب الأخطاء

الصفحة	السطر	الكلمة الخطأ	صوابها	ملاحظات
٤٣	١	الآرا	الآراء	قسم الدراسة
٤٥	١٨	حذفها	حذفهما	» »
٤٦	١	اثباتها	اثباتهما	» »
٤٧	١١	ثلاث	ثلاثة	» »
٤٧	١٢	مشاهد	وشاهد	» »
٤٧	١٣	الآن	الآية	» »
٤٨	١	صباح	صاح	» »
٤٨	١٠	قد استطاعته	قدر استطاعته	» »
٣	٨	ولأذكر	ولاذكر	قسم التحقيق
٤	٢	لله وتعالى	والله تعالى	» »
٦	١٥	كلمه لبيدا	كلمة لبيد	» »
١٠	٩	وغير لمؤن	وغير المنون	» »
١٠	١٢	إن أطلقكن	إن طلقكن	» »
١٢	٤	الفعلى	الفعل	» »
١٢	١٥	فنشر	تنتشر	» »
١٣	١٣	لات	ولات	» »
١٥	١٠	لذا وفضل	لذو فضل	» »
١٧	٩	أو أطلب	أو طلب	» »
١٩	٣	اهتمل	احتمل	» »
٢٢	٦	التنوين	التنوين	» »

ثابع ملحق تصويب الأخطاء

الصفحة	السطر	الكلمة الخطأ	صوابها	ملاحظات
٢٣	١٩	ما بعد شبهة	فأبعدا شبهه	قسم التحقيق
٢٥	١	ما جمع بألف	وما جمع	»	»
٢٦	١٥	ثبات وانفروا	ثبات أو انفروا	»	»
٢٧	١٥	ودفى البيت	ورد فى البيت	»	»
٣١	١٦	بالتمن	بابتمن	»	»
٣٥	٢١	لابن عقيل دغفان	لابن عقيل تحقيق	»	»
٣٧	١٧	التثننة	التثنية	»	»
٣٩	١٢	علما المؤنث	علما لمؤنث	»	»
٤١	١١	كثير الدخان	كثير السخونة	»	»
٤١	٢١	فيها المذكر ووزن	المذكر والمؤنث	»	»
٤٣	٥	ليس ومما	ليس مما	»	»
٤٣	١٧	مثا ذلك	مثال ذلك	»	»
٤٨	٧	المذكود	المذكور	»	»
٤٩	١١	ثم قلت	تمت قلت	»	»
٥١	٢	الحروف المكونة	الحروف ، والحروف	»	»
٥٤	١٨	ويشتركان فى كونهما	ويشتركان فى ١ـ كونهما	»	»
٥٦	٨	والعلب	وثعلب	»	»
٥٦	١١	التسقيم	التقسيم	»	»
٥٦	١٣	ابن عنيل	ابن عقيل	»	»
٥٧	٥	الجيع	الجمع	»	»

تابع ملحق تصويب الأخطاء

الصفحة	السطر	الكلمة الخطأ	صوابها	ملاحظات
٦١	٦	الوايد ـ اليزيد	الوليد واليزيد	قسم التحقيق
٦٤	١٧	حضر لذى	حضر الذى	»
٦٥	١	مؤنثا الضمير	مؤنثا بالضمير	»
٦٦	١٥	من ذى	من ذو	»
٦٧	١٣	يحاول وماذا	يحاول ومنه وماذا	»
٦٨	٨	لم يصح	لا يصح	»
٧٤	١٣	ولا يتقدم رافعه	ولا يتقدم على رافعه	»
٧٨	١٠	وشفاهم	وتفاهم	»
٧٨	٢٠	فيصران	فيصيران	»
٨٠	١٠	فلا يجوز ذلك	فلا يجوز ، وذلك	»
٨١	١١	بالابتداء	بالمبتدأ	»
٨٢	١	مسند الخبر	مسد الخبر	»
٨٢	١٣	ما يلى الاعتماد	ما يلى أ ـ الاعتماد	»
٨٤	٨	الواقعه خبر	الواقعة خبرا	»
٨٥	٢	بشرط أل	بشرط أن	»
٨٥	١٧	مفوم	مفهوم	»
٨٦	١٠	وصاحبتها	وصاحبها	»
٩٠	٨	وعمرو وأكرمته	وعمرو أكرمته	»
٩١	١٢	دخل هل	دخل على	»
٩٢	٢٠	الجميع	الجمع	»

تابع ملحق تصويب الأخطاء

الصفحة	السطر	الكلمة الخطأ	صوابها	ملاحظات
٩٥	١٠	فاستحالت أغربا	فاستحالت غربا	قسم التحقيق
٩٥	٢٠	صار ولجبنهم	صاروا لجبنهم	»
٩٦	١	وهى جمل	قوله (وهى جمل	»
٩٧	٢	وربما أجاءت	وربما جاءت	»
٩٧	١٧	خبر هام	خبرها	»
١٠٥	٥	الكنور	الكنوز	»
١٠٩	٧	اسمها فنكرة	اسمها نكرة	»
١٠٩	١٥	لا نسبت	لا أسب	»
١١٧	١٤	مكبر	مكبرا	»
١١٧	١٨	بالجرف لمصدرى	بالحرف المصدرى	»
١٢١	١٨	ثلاثة وثلاثين	ثلاثا وثلاثين	»
١٢٥	١٦	فيما	فهى	»
١٢٥	٢١	ذكروا ذلك	ذكر ذلك	»
١٣١	٦	ومجرور منها	ومجرد منهما	»
١٤١	١٦	القسم (١٢)	القمر (١٢)	»
١٤٣	١٩	فأكثر « اشترك »	فأكثر « اشترك »	»
١٤٥	٢١	نقت لنوم	نضعت لنوم	»
١٥٠	١١	ما بفو نميم	أما بنو تميم	»
١٥١	٩	قام القوم ولا يكون	قام القوم لا يكون	»
١٥٣	١٧	وما عدازيتا	وما عدا زيدا	»

تابع ملحق تصويب الأخطاء

الصفحة	السطر	الكلمة الخطأ	صوابها	ملاحظات
١٥٤	١٣	الأمصى	الأقصى	قسم التحقيق
١٥٤	١٦	أى أمر الله	أى : بأمر الله	» »
١٥٨	١٢،١٣	لجزئيتهما	بجزئيتهما	» »
١٦١	٩	ماأن يكون	إما أن يكون	» »
١٧٨	١١	للمطف	المعطوف	» »
١٨٢	١٥	المطف بحنى	العطف بحتى	» »
١٨٩	١٦	مبتدأ أو جملة	مبتدأ وجملة	» »
١٩٥	٤	وتقز	وتقر	» »
١٩٥	١٣	عاطفتين	عاطفتان	» »
١٩٦	٣	أعضب	أغضب	» »
١٩٦	٥	وهو مختص	وهى تختص	» »
١٩٧	١	ولا الرك	ولا الترك	» »
١٩٧	٩	لا تكون جارة	لا تكون إلا جارة	» »
١٩٨	١٥	ولما ولما أدخله	ولما ، أى ولما أدخلها	» »
١٩٩	١٩	عبد سيبويه	عند سيبوية	» »
٢٠١	٥	واحد منهما	واحد منها	» »
٢٠١	١١	وقو تكون	وقد تكون	» »
٢٠٢	٢٠	والبسيطة	والبسيط	» »
٢٠٥	٩	يمنع من العلميه	يمنع مع العلمية	» »
٢٠٦	١٠	وما يعدها	وما بعدها	» »

تابع ملحق تصويب الخطأ

الصفحة	السطر	الكلمة الخطأ	صوابها	ملاحظات
٢٠٩	٧	لعمر	بعمر	قسم التحقيق
٢١٠	١٠	لحانه هاء	لحاقه	» »
٢١٠	١٠،١١	الى هذا	إلى أن هذا	» »
٢١٤	١٤	تحذفها وتذكرها	تحذفهامن ثلاثةوتذكرها	» »
٢١٥	١	الجزأين	الجزءين	» »
٢١٩	١٤	إخس الله	إخش الله	» »
٢٢٤	٢	عشرة الحجة	غرة الحجة	» »
٢٢٤	١٥	هذا بكد	هذا بكر	» »
٢٢٦	١٥	دار مفكر	دار الفكر	» »
٢٢٤	١٤	لمسئلين	لمسئلن	» »
١٣٤	١٦	هى أدنى	هى أربى	» »
٢٢٦	٦	وشجره تخرج	وشجرة تخرج	» »
٢٤٤	١٨	ريركل صلاة	دبر كل صلاة	» »
٢٤٦	١	الأذباب	الأذناب	» »
٢٤٦	٢	قلوصى	قلوص	» »
٢٤٦	٩	بفصل	بفضل	» »
٢٤٦	٩	رعد	دعد	» »
٢٤٦	١٨	وبعدا	وئيدا	» »
٢٤٦	١٨	اصندلا	اجندلا	» »
٢٤٧	٣	فدية	فديد	» »

تابع ملحق تصويب الخطأ

الصفحة	السطر	الكلمة الخطأ	صوابها	ملاحظات
٢٤٧	١١	سادتي	ساد في	قسم التحقيق
٢٤٨	١	تحلوان	تحوان	» »
٢٤٨	١٣	ولا خريف	ولا صريف	» »
٢٤٨	١٤	الضليل	الضليل إلا الالكا	» »
٢٤٩	٤	ان المر ميتا	إن المرء ميتا	» »
٢٤٩	٧	اما الحرب	أخا الحرب	» »
٢٤٩	١٥	فدم	ندم	» »
٢٥٠	٢	فاموا	فاهوا به	» »
٢٥٠	٤	هفاق	عناق	» »
٢٥٠	٦	أحيي	أحبتي	» »
٢٥٠	٩	عشر	عز	» »
٢٥١	٣	فدألي	بدا لي	» »
٢٥١	٥	محسبتي من ذغدهم	فحسبي من ذي عندهم	» »
٢٥١	٦	باعيا	باغيا	» »
٢٥١	٦	حب	حبها	» »
٢٥٤	٤	الفغل بها	الفعل	» »
٢٥٤	٦	تغريف	تعريف	» »
٢٥٤	٢٣	المقول المطلق	المفعول	» »
٢٥٥	٢	المقول فيه	المفعول فيه	» »
٢٥٥	٢	المقول معه	المفعول معه	» »
٢٥٥	٤	المستنى	المستثنى	» »
٢٥٥	٧	التمت	النعت	» »